قضايا حروف المعاني

في شرح

ابن يعيش/على مفصل الزمخشري

رسالة دكتوراه

في اللغة والنحو

أعدتها

فوزية على عواد القضاة

بإشراف

الأستاذ الدكتور فوزي الشايب

١٤٢٣للهجرة ٢٠٠٢ للميلاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ۞ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ
نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۞ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا ۞
هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ وَلِلَّهِ
جُنُودُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۞

صدق الله العظيم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

قضايا حروف المعاني
في شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري

رسالة دكتوراه
في اللغة والنحو

أعدتها: فوزية على عواد القضاة

بكالوريوس لغة عربية / جامعة اليرموك لعام ١٩٨٨م
ماجستير في اللغة والنحو / جامعة اليرموك لعام ١٩٩١م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول
على درجة الدكتوراه في اللغة والنحو في جامعة اليرموك

لجنة المناقشة:

- الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب ..... رئيساً
- الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن ..... عضواً
- الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة ..... عضواً
- الأستاذ الدكتور سمير شريف استيتية ..... عضواً
- الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد ..... عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحـة
• عنوان الرسالة	أ
• الاستفتاح	ب
• لجنة المناقشة	ج
• فهرس المحتويات	د- هـ
• إهداء	و
• مدخل	ز- ح
• تقديم	ط - ل
القضايا التي بُحثتْ:	
أولاً: قضية حدّ الحرف	١
ثانياً: قضية الأصل والفرع (الأمومة)	١١
١. أصالة الباء في القسم	١٢
٢. أصالة الواو في العطف	١٥
٣. أصالة (يا) في النداء	٢٠
٤. أصالة الهمزة في الاستفهام	٢١
٥. أصالة (إلاّ) في الاستثناء	٢٣
٦. أصالة (إنْ) في الجزاء	٢٦
٧. أصالة (أنْ) في النصب	٢٨
٨. أصالة (إنّ) في النواسخ	٣١
ثالثا: قضيتا الإعمال	٣٥
أ- العامل في المستثنى	٣٥
ب- العامل في المنادى	٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضـــــــوع	الصفحـة

رابعاً: قضية البساطة والتركيب ٥٦
١. التركيب في مُنْذُ ٥٧
٢. التركيب في لكنّ ٦١
٣. التركيب في كأنّ ٦٤
٤. التركيب في لعلّ ٦٨
٥. التركيب في إمّا المكررة ٧١
٦. التركيب في كلاّ ٧٣
٧. التركيب في حروف التحضيض:(أَلاَ – لَوْمَا – هَلاَّ – أَلاَّ) .. ٧٦
خامساً: التردد بين الحرفية والاسمية ٧٨
١. رُبَّ ٧٩
٢. الكاف ٨٢
٣. عَلَىَ ٨٦
٤. عَنْ ٨٩
٥. مُذْ و مُنْذُ ٩٢
٦. (ما) المصدرية ٩٥
سادساً: قضية الزيادة ٩٩
١. زيادة إِنْ مكسورة الهمزة ١٠٠
٢. زيادة أَنْ مفتوحة الهمزة ١٠٤
٣. زيادة ما..... ١٠٦
٤. زيادة لا ١٠٩
٥. زيادة مِنْ ١١٢
٦. زيادة الباء ١١٦
سابعاً: قضية الغاية في حروف الجر ١٢٢
أ- الغاية في حتى ١٢٢
ب- الغاية في مِنْ ١٣١
الخلاصة ١٣٦
ثَبَت بمصادر البحث ومراجعه ١٣٩
ملخص بالعربية ١٥١
ملخص بالانجليزية ١٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إهداء

إلى القمرين اللذين رحلا قبل أن يريا ثمرة غرسهما

والديّ الحبيبين غفر الله لهما

إلى البدر الذي غاب فجأة قبل أن يرى ثمرة تشجيعه

أخي الأكبر محمد رحمه الله

إلى الذي وقّى بما والتمني عليه حين عقد عليّ صغيرة،

تصدّقتي وما زال زوجي الدكتور سلمان أكرمه الله

إلى أسرتي ومعتدي.. فلذات كبدي: كفاح .. بثينة .. ساجدة .. محمد ..

تميم .. هبة

إلى أهلي وسندي وأحبتي إخوتي: أبي عليّ وأبي فارس

وأخواتي أعزهم الله جميعاً

إلى العالم المدقق أستاذي المشرف، وجميع أساتذتي الذين

شجعوني وأعانوني، والذين تفضلوا بتقويم هذا البحث

إلى زميلاتي وزملائي الطيبين والطيبات .. رموز التعاون في الدراسة والعمل ..

إلى كل هؤلاء .. أهدي هذا البحث .. سائلاً المولى عز وجلّ

أن يجعله في ميزان الصالحات من أعمالنا.

إنه نعم المولى ونعم المجيب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مدخل

اعتاد الدارسون أن يستخدموا لفظ (قضية) بمعنى لفظ (مسألة)، وكأنّ اللفظين مترادفان؛ فهذا الأنباري سمّى كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وكذلك فعل الذين سبقوه أو أتوا بعده، مع أنهم قاموا بالفصل بين المتخالفين، وأصدروا الحكم أو قرار الفصل، وفق الأدلة التي كانت بين أيديهم.

ولقد اخترت لفظة (قضايا) على لفظة (مسائل)؛ لأنها الأوفى والأشفى في هذه الرسالة؛ جاء في لسان العرب :"القضاء الحكم...والقضية مثله، والجمع القضايا على فَعَالَى ... والقضايا: الأحكام واحدها قضية... وقال الزهري: القضاء في اللغة على وجوه، مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه... وفي صلح الحديبية: هذا ما قاضى عليه محمد، هو (فَاعَلَ) من القضاء، الفصل والحكم، لأنه كان بينه وبين أهل مكة... وأصله القطع والفصل..."[1].

فمعناها اللغوي يفيد أن القضاء يكون بين طرفين أو أكثر مختلفين، يُرفع أمرُ اختلافهما إلى من يحكم فيه ويفصل بين المتخالفين أو المتخاصمين.

وأما لفظة (مسائل) فهي مأخوذة من السؤال؛ قال في لسان العرب: "...سألته عن الشيء استخبرته ...قال ابن الأثير: السؤال في كتاب الله والحديث نوعان: أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعلّم مما تمسّ الحاجة إليه ... والآخر ما كان

---

[1] لسان العرب لابن منظور (٦٣٠-٧١١هـ)، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، مادة (قضى).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على طريق التكلف..."[٢].

ولعل اختياري لمصطلح (قضايا) وتوقفي عن استخدام مصطلح (مسائل) في عنوان هذه الرسالة، كان سببه الفرق الدقيق بين المصطلحين؛ فالقضية: نزاع أو خلاف بين طرفين أو أكثر، ويلزمها في العادة فصل الخلاف أو فضّ النزاع على يد حكم أو قاضٍ، وأما المسألة فهي استخبار يطلب فيه التعلُّم، ولا يشترط أن يكون هناك نزاع أو خلاف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[٢] السابق نفسه مادة (سأل).

تقديم

حروف المعاني على ثلاثة أضرب: ضرب يدخل للائتلاف، أي لربط اسم باسم، أو فعل باسم، أو فعل بفعل، أو جملة بجملة، فلو سقط الحرف سقط أصل الكلام. وضرب يُحدث معنى لم يكن موجوداً: كتعريف اسم الجنس بلام التعريف، أو تعيين المضارع للاستقبال بسين التسويف، أو نقل الكلام من الإثبات إلى النفي بحروف النفي. ولو سقط هذا الضرب لتغيّر المعنى دون أن يختل. والضرب الثالث زائد للتوكيد: كحروف التوكيد الناسخة، وحروف التوكيد غير العاملة[1].

ولقد حظيت حروف المعاني وأدواتها بعناية علماء العربية في وقت مبكر، وقد نشأت تلك العناية ضمن اهتمامهم بتفسير القرآن الكريم، حيث توجه المفسرون وعلماء العربية إلى تفصيل المعاني المختلفة للحرف الواحد في النص القرآني، تبعاً للسياق الذي ورد فيه الحرف، ثم أخذت تلك العناية تنمو وتترعرع، وتتضّح معالمها، حتى صارت علماً مستقلاً بهذا الميدان.

وكانت تلك الدراسات تتناول الحروف وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف، ولذلك صار يطلق عليها جميعا فيما بعد: (الأدوات). وقد انتشرت أقوال المتقدمين حول حروف المعاني في ثنايا كتب التفسير، وفي شروح دواوين الشعر، وفي المصنفات النحوية واللغوية والبلاغية: فهذا سيبويه جعل كتابه حافلاً بمباحث الحروف، وأشكال ورودها في كلام العرب، فهو يذكر الحروف ضمن أسرتها: كقوله :"باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك : لم ولمّا واللام التي في الأمر"[2]. أو ضمن

---

[1] انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٧٥م: ١٤/٢

[2] كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ١٩٧١م ، ٨/٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الظاهرة التي تلتقي عندها كقوله :"باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء، ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي: لكنْ وإنّما وكأنّما وإذ ونحو ذلك ..."[٣]، أو يتحدث عن جانب من الأداة أو جزئية من جزيئاتها كقوله: "باب الفاء: اعلم أن ما انتصب في باب الفاء، ينتصب على إضمار (أنْ)[٤].

ثم بدأت تظهر كتب تفرد باباً أو أكثر لتلك الحروف: مثل كتاب ابن السراج (٣١٦هـ) في أصول النحو، وكتاب ابن جني (٣٩٢هـ) وهو اللمع، وكتاب الصاحبي لابن فارس (٣٩٥هـ) والمفصل للزمخشري (٥١٨هـ) وشرحه لابن يعيش (٦٤٣هـ).

وظهرت أيضا مؤلفات تتناول حرفاً واحداً؛ ككتاب الألف واللام للمازني (٢٤٩هـ)، أو نوعا واحداً من الحروف؛ ككتاب اللامات للزجاجي (٣٤٠هـ)، أو جزئية من الجزئيات ككتاب الهمز لأبي زيد (٢١٥هـ).

وأخيرا بدأت تظهر كتب تخصصت لحروف المعاني وما يدور حولها من جدال ومناقشات، تخصّ كل حرف أو أداة. ولعلّ أول من أفرد مصنّفاً مستقلاً للأدوات، ولحروف المعاني هو أبو القاسم الزجاجي وكتابه يسمى: (حروف المعاني)، على ما رجح الدكتور على الحمد، مستبعداً آراء من قالوا: إن القزاز (٣٨٤هـ) أو أبا علي الفارسي (٣٧٧هـ)، سبق كلّ منها إلى هذا الفن من التأليف، معتمداً على تاريخ وفاة كل منهم. وقد أورد الزجاجي في كتابه سبعاً وثلاثين ومائة أداة، وهو أوسع كتب أدوات المعاني من حيث عدد الأدوات المبحوثة[١].

ثم توالت الكتب التي خُصصت لهذا الغرض؛ فوضع الرماني (٣٨٤هـ) كتاب:

---

[٣] كتاب سيبويه: ١١٦/٣.

[٤] السابق نفسه: ٢٨/٣.

[١] حروف المعاني لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور علي الحمد، دار الأمل، إربد- الأردن ١٩٨٤م: ص ٢٠ و ص٤٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(معاني الحروف)، ثم صنف الهروي (٤١٥هـ) كتاب: (الأزهيّة)، ثم ألف المالقي (٧٠٢هـ) كتاب: (رصف المباني في حروف المعاني)، والمرادي (٧٤٩هـ) كتاب: (الجنى الداني في حروف المعاني)، ثم كتاب مغني اللبيب لابن هشام (٧٦١هـ)؛ وهذا الكتاب لم يتخصص جميعه لحروف المعاني، وإنما الجزء الأول وبعض الجزء الثاني، وكان يجب أن نذكره مع الكتب التي خصصت أجزاء منها لهذا الغرض، لكنني ذكرته هنا لشهرته بين الباحثين حتى صار مرجعاً لهذا الغرض لا يُستغنى عنه.

أما هذه الدراسة فقد انطلقتُ بها من شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري، ظناً مني أن هذا العلم قد نضج في هذه المرحلة، وتوضحت معالمه ومصطلحاته، فلا هو في مرحلة متقدمة تمثل بدايات تشكلُّه، ولا هو في مرحلة متأخرة تمثل جَمْعَ آراء السابقين فحسب.

ولقد اقتصر البحث على القضايا التي ذكرها ابن يعيش في شرحه، والتي يصدق عليها مفهوم مصطلح قضايا كما وضحت سابقا، فدرستها تحت العنوان الذي حظي بموافقة قسم اللغة العربية في جامعة اليرموك.

وكان جل اهتمامي منصبا على القضايا التأصيلية أو التركيبية أو الاستعمالية أو الدلالية، ولم يكن الإعمال موضع اهتمامي الأول، إلا ما كان منه ينطبق عليه مفهوم (قضية).

ولقد نهجت نهجاً قريباً جداً من نهج سيبويه، فلقد ذكرنا أن تناوله لحروف المعاني وللأدوات كان بحسب الأبواب التي تأتلف فيها مجموعات الحروف، أو الأسرة التي تنتمي إليها، أو الظاهرة التي تلتقي عندها، فدرست سبعا من القضايا هي:

أولا: قضية حد الحرف: وهي تتعلق بالتفكير النحوي عند علماء العربية الذين يتهمون بتبعيتهم للفكر اليوناني أو غيره.

ثانيا: قضية الأصل والفرع (الأمومة): وهي تتناول ثمانية من الحروف التي عدّت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أصولا أو أمات لغيرها وهي: الباء في القسم، والواو في العطف، و (يا) في النداء، والهمزة في الاستفهام، و (إلا) في الاستثناء، و إنْ في الجزاء، و أنْ في النصب وإنّ في الحروف الناسخة.

ثالثا: قضيتا الاعمال وهما:

أ- قضية العامل في المستثنى.

ب- قضية العامل في المنادى: الأولى تدرس أثر (إلا)، والثانية تدرس أثر (يا).

رابعا: قضية البساطة والتركيب: وهي تتناول عشرة من الحروف التي دارت حولها هذه القضية، وهي: منذ، ولكنّ، كأنّ، ولعلّ، وإمّا المكررة، وكلاّ، وحروف التحضيض: لولا، ولوما، وهلاّ، وألاّ.

خامسا: قضية التردد بين الحرفية والاسمية: وهي تضم سبعة من الأحرف التي تردد النحاة في حرفيتها أو اسميتها، وهي: ربّ، والكاف، وعلى، وعن، ومذ، ومنذ، وما المصدرية.

سادسا: قضية الزيادة: وهي تضم ستة من الأحرف التي ذكر النحاة أنها تقع زائدة وتحدثوا حول مفهوم تلك الزيادة، وبخاصة إذا وقعت في القرآن الكريم، وأحرف الزيادة هي: إنْ مكسورة الهمزة ساكنة النون، وأنْ مفتوحة الهمزة ساكنة النون، وما ، ولا ، ومِنْ، والباء.

سابعا: قضية الغاية في حروف الجر: وهي تتكون من فرعين هما:

أ- الغاية في (حتى)

ب- الغاية في (مِنْ).

ثم ختمت بـ (خلاصة) تعرض ما تناوله البحث، وتذكر رأي الباحثة أو ترجيحها، ثم ألحقت بالبحث ثبتاً بمصادر البحث ومراجعه سواء أكانت كتباً أم بحوثاً أم مخطوطات. ثم ذيلتها بملخص بالعربية وآخر بالانجليزية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد جعلت منهجي في تناول هذه القضايا كلها بأن: أبدأ بذكر كلام ابن يعيش في شرحه على المفصل، لكونه المنطلق الذي اخترت أن أبدأ منه، ثم أُثنّي بذكر كلام النحاة الآخرين الذين وقفنا على آرائهم في المصادر والمراجع، أو فيما نقله الثقات عنهم، حتى أصل إلى عصرنا هذا، وأنا في كل ذلك أناقش العلماء، وأعرض محاوراتهم مع نظرائهم، موازنةً ومرجحة، وناقدة، وطارحة ما أعتقد أنه الرأي الصحيح.

وبعد،

فشكري موصول ما حييت لأستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور فوزي الشايب، الذي قبل الإشراف على رسالتي هذه، ورعاها حق رعايتها، فلولا سعة صدره، وفيض علمه، وسمو خلقه، لما استطعت إتمام هذا البحث، على هذا الوجه الذي أعتز به.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأساتذتي العلماء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عفيف عبدالرحمن، الأستاذ الدكتور محمود حسني، الأستاذ الدكتور سمير استيتيه، والأستاذ الدكتور علي الحمد، لتفضلهم بقبول مناقشه هذه الرسالة، وتصحيح عثراتها، وتقويم اعوجاجها.

وأتقدم بالشكر لأسرتي ولأهلي جمعيا، لما قدموه لي من عون وتشجيع، ولزميلاتي وزملائي لما أبدوه من كريم التعاون.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القضايا

القضية	الصفحة
اولا: قضية حد الحرف	١
ثانيا: قضية الأصل والفرع (الأمومة)	١٠
ثالثا: قضيتا الإعمال	٣٤
ا- العامل في المستثنى	٣٤
ب- العامل في المنادى	٤٩
رابعا: قضية البساطة والتركيب	٥٥
خامسا: قضية التردد بين الحرفية والاسمية	٧٧
سادسا: قضية الزيادة	٩٨
سابعا: قضيتا الغاية في حروف الجر	١٢١
ا- الغاية في (حتى).	١٢١
ب- الغاية في (مِن).	١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً- قضية حدّ الحرف

قال الزمخشريُّ (٥١٨هـ) في المفصل: "الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثمّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه."[١]

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه: "والحرف كلمة دلّت على معنى في غيرها، فقولنا : (كلمة) جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف، وقولنا: (دلت على معنى في غيرها) فصل ميّزه من الاسم والفعل، إذْ معنى الاسم والفعل في أنفسهما، ومعنى الحرف في غيره، ألا تراك إذا قلت: (الغلام) فُهم منه المعرفة، ولو قلت: (ال) مفردة لم يُفهم منه معنى؟ فإذا قُرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم، فهذا معنى دلالته في غيره."[٢]

أول ما نلحظه في الشرح استبدال لفظة (كلمة) بلفظة (ما)، لأنه في هذا الاستبدال؛ قد توخى الدقة، لأن (كلمة) أدقّ من (ما) في التعبير عن المقصود في مجال الحدود، لأن الحد يقصد به بيان حقيقة الشيء وماهيته. وأنّ هذا الاستبدال يشكل خروجاً على الأصل، لأن صاحب الأصل استخدم لفظة (ما) – وفيها من الإبهام ما فيها- متابعاً الزجاجي (٣٤٠هـ) في تعريفه[٣].

وثاني ما نلحظه في هذا الشرح أنه جعل قول الزمخشري: "دلّ على معنى في

---

[١] شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ) ، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة: ٢/٨.

[٢] المرجع السابق في المكان نفسه.

[٣] انظر إيضاح علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩ : ٥٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غيره" فصلاً يميز الحرف من الاسم والفعل، وهذا هو رأي النحاة جميعاً، إلا ما كان من خرق الشيخ بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ) لهذا الإجماع بقوله: إن الحرف يدل على معنى في نفسه[٤]. وهنا يحضرني سؤال أبي الحسن الأشعري[٥] (بعد ٣٣٠هـ) لأحد النحويين[٦]: أليس الاسم والفعل جاءا لمعنى كالحرف؟ فإن كان الجواب بالإيجاب فحدّ الحرف فاسد إذن، وإن قيل : إنّ الاسم والفعل جاءا لمعنى في أنفسهما والحرف ليس كذلك، قلت: (أيٌّ) أليست كقولك (مِنْ) و (مِنْ) لا يدخله الإعراب، قلت : الواجب أن تكون أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والأسماء الموصولة حروفاً، لأنه لا يدخلها الإعراب. فإن قيل: المانع لِ (أيّ) من أن يكون حرفاً هو التنوين، قلت: الواجب أن يكون الفعل حرفاً لأنه لا ينون. فإن قيل: الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف، قلت : إن كان التصرف هو المميز للفعل عن الحرف فالواجب أن يكون (ليس) حرفاً، وكذلك عسى ونعم وبئس، وكذلك الأسماء كلها ينبغي أن تكون حروفاً لأنها لا تتصرف. فعميت عليه الأنباء وانقطع.

صحيح أن ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) عقّب على ذلك قائلاً: "ولو ناظر في ذلك رجلا له نظر بصناعة النحو لكان الأشعريُّ هو المنقطع دونه، لأن صناعة النحو ليست من صناعة الجدل، وإن كان بين الصناعتين مناسبةٌ من بعض الجهات، ولكنّ الأشعرية تعترض في كل صناعة بما أمكن من حقّ وباطل."[٧] لكنّ هذا التعقيب

---

[٤] انظر همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم: ٨/١

[٥] هو أبو الحسن بن اسماعيل الأشعري المتكلم، له تصانيف كثيرة، منها اللمع والموجز وإيضاح البرهان، وتوفي سنة ثلاثين وثلاث مئة ونيف كما ذكر صاحب وفيات الأعيان : ٤٤٦/٢

[٦] انظر مناظرة الأشعري لأحد النحويين في كتاب : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي: ٧٧-٧٩.

[٧] السابق نفسه: ٧٩. وذكر أن الباقلاني (٤٠٣هـ) تكلم في شيء من النحو فقال له بعض النحويين: "ليست هذه البضاعة لك بصناعة، فاتركها لأهلها، فحملته الأنفةُ على أن تعاطى شرح كتاب سيبويه فما تشاغل بشرحه أحد، ولا رأينا منه حرفاً إلى عصرنا هذا."

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على وجاهته يكشف عن قصور في العلامات التي وضعها النحاة للتمييز بين أقسام الكلمة من اسم وفعل وحرف، لأنّ "تسامح النحويين في حدود هذه الأصول الثلاثة وقلة تثقيفهم للكلام فيها"[٨] هو الذي جعل الأشعري الذي يفتخر بعلم الجدل، ويعيب صناعة النحو، وغيرها من العلوم، يتجرأ على بعض النحويين غير النابهين حتى يعمّي عليه الأمر ويقطعه، لأنه لم يجد في أقوال النحويين ما يجعله يستمر في مجادلة الأشعري، فتوقف وانقطع، لأنه لم يكن له نظر خاص به في صناعة النحو.

وبالعودة إلى سيبويه (١٨٠هـ) نجده يحدّ الحرف مميزاً إياه من الاسم والفعل قائلاً: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل".[٩] وهذا الحد صحيح لا مطعن فيه كما يقول ابن السيد البطليوسي[١٠]، فقوله: (جاء لمعنى) معناه: جاء أصل وضعه لمعنى، ليميزه من حروف البناء، فلما أراد أن يميزه من قسمي الكلم الآخَرين –الاسم والفعل– قال: ليس باسم ولا فعل.

والشارح يعدّ قول الزمخشري: (ما دلّ على معنى في غيره) أمثل من قول النحاة: (ما جاء لمعنى في غيره) ، وهذا حقٌ لأن عبارة (ما جاء لمعنى في غيره) تفيد ضمناً أنه لا يدل على معنىً في نفسه، وليس كذلك، لأن الحرف كلمة، والكلمة لفظ يدل على معنى مفرد بالوضع. وهو يَعُدُّ قوله في حدّ الحرف: (كلمة دلّت) أسدّ من قول من قال: (ما دلّ) لأن (كلمة) أقرب للدلالة على الحقيقة، وهو صادق في هذا أيضاً.

ويردُّ ابن يعيش رأي الذين يزعمون أنّ حدَّ الحرف عنده وعند الزمخشري يفسدُ بـِ (أين وكيف) ونحوهما من أسماء الاستفهام، و بـِ (مَنْ وما) ونحوهما من

---

[٨] كتاب الحلل : ٧٥

[٩] كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، ط٢، الهيئةالمصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧: ١٢/١

[١٠] كتاب الحلل : ٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسماء الجزاء، لأن هذه الأسماء عندهم تفيد الاستفهام في ما بعدها، وتفيد الجزاء فتعلق وجود الفعل بعدها على وجود غيره، وهذا معنى الحروف. فيجيب: بأنّ هذه الأسماء دلت على معنى في نفسها بحكم الاسمية.[١١] وأسماء الشرط والاستفهام تدل على معنى في نفسها وفي غيرها، ولذلك بنيت هذه الأسماء لتضمنها معنى الحرف.[١٢] ولذلك يضيف أبو حيان (٧٤٥هـ) على حدّ الحرف كلمة (فقط) كي يميز حرف المعنى الذي يدل على معنى في غيره فقط من أسماء الشرط والاستفهام.[١٣]

ويجعل ابن يعيش رأي أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) من قبيل التشكيكات التي إذا أُنعم النظر فيها كانت غير لازمة[١٤]، وقد اعترض أبو عليّ على حد الحرف قائلاً: "مَنْ زعم أنّ الحرف ما دلّ على معنىً في غيره فإنه ينبغي أنْ تكون أسماء الأحداث كلُّها حروفاً، لأنها تدل على معانٍ في غيرها، فإن قال: القيام يتوهم منفرداً من القائم، قيل له: فإن الإلصاق والتعريف الذين يدل عليهما باء الجرّ ولام المعرفة قد يُتَوهمان منفردين عن الاسمين، ولو كان هذا كما قال لوجب أن يكون (هو) الذي للفصل حرفاً، لأنه يدل على معنى في غيره، ألا ترى أنها تجيء لتدل على أن الخبر معرفةٌ أو قريبٌ من المعرفة، أو لِتُؤْذِنَ أن الاسم الذي بعدها ليس بوصف لما قبلها..."[١٥].

ويمضي أبو علي الفارسي معددا أنواعاً من الأسماء والأفعال وبعض الحروف التي إذا أُمعن النظرُ فيها فإن حد الحرف عند الشارح والمصنف يفسد؛ومنها: الحروف الزائدة، وكم الخبرية، وحروف الجواب، ثم يفندها واحداً واحداً، فيأتي ردّه مقنعاً وموفقاً؛ فهو –مثلاً– يرى أن بعض الحروف لا تلازم الاسمَ أو الفعلَ –وهو أمر

---

[١١] شرح المفصل : ٨/٢-٣

[١٢] ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي : ٥٤٧/٢

[١٣] السابق نفسه.

[١٤] شرح المفصل : ٨/٣ وما بعدها.

[١٥] السابق نفسه، في المكان نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعارضُ ما افترضه هو نفسُه في حد الحرف- فيقول: "لمّا اشترط في الحرف أن يكون مصحوباً بغيره -إذْ لا معنى له في نفسه- استثنى منها حروفاً قد حذف الفعل منها، وبقي الحرفُ وَحْدَهُ مفيداً معنىً، فربما ظنّ ظانٌّ أن تلك الفائدة من الحرف نفسه، والفائدة إنما حصلت بتقدير المحذوف، وتلك الحروف التي يُجاب بها وهي: نَعَمْ، بَلَى و إي و إنَّهُ بمعنى نعم.[١٦] وهذا التفسير موفق ومقنع، لأنه إذا فقد السياق اللغوي تكفلت قرائن الحال أو المقام بالتعويض عن ذلك النقص.

وفي أثناء حديثه عن حدِّ الحرفِ، ودفاعِهِ عن رأيِهِ ورأي الزمخشري، أشار ابن يعيش بصورة غير مباشرة إلى أنّ بعض الأسماءِ المبنيةِ والأفعالِ الجامدةِ، يُنْظَرُ إليها على أنّها من قبيل الحروف، مما مهد السبيل إلى ظهور مصطلح جديد في النحو العربي، ألا وهو مصطلح (الأداة) وهو مصطلح كان ماثلاً في أذهان النحويين منذ سيبويه، يظهر ذلك من خلال تمثيلهم للحرف، ولكنّ مصطلح (الأداة) لم نقف عليه قبل الفراء (٢٠٧هـ)، حيث حكم على (ربّ و ثمّ) بأنهما أداتان[١٧]، وورد أيضاً عند أبي عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ)[١٨] ، ونسب إلى عبد الله الطوال (٢٣٤هـ) تلميذ الفراء[١٩]، ثم بدأ يُذْكَرُ بعد ذلك إلى أن شاع استعمالُهُ في الدراسات النحويةِ المعاصرةِ، ليدلَّ على أنواعٍ من الأسماءِ وأنواعٍ من الأفعال وحروف المعاني كلِّها، فهي جميعُها تؤدي إلى إنتاج المعاني؛ كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، والأفعال الناسخة، والحروف الناسخة، وغيرها، ولأن الأدوات المادية يحسن أن تكون خفيفةً فقد بنيت الأدوات النحوية على السكون مبالغة في الخفة، وعلى الفتح لأنها أخف الحركات.

---

[١٦] شرح المفصل ٤/٨

[١٧] معاني القرآن للفراء ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح شلبي، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٢م: ٢/٢٣٥-٢٣٦.

[١٨] مجاز القرآن لأبي عبيده ، تعليق محمد فؤاد سزكين، نشر الخانجي، ط١، ١٣٨١هـ، ١٩٦٢م /٣٥.

[١٩] كتاب الحلل : ٧٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد استقرّ مصطلح (الأداة) في هذا العصر، وأخذ يتردد على ألسنةِ المتخصصين والمعنيين، وقد حدّها الغلاييني بقوله: الأداةُ كلمةٌ تكون رابطة بين جزءي الجملة، أو بينهما وبين الفضلة، أو بين جملتين، وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والتمني والترجي، ونواصب المضارع وجوازمه، وحروف الجر وغيرها. وحكمها أنها ثابتةُ الآخر على حالةٍ واحدةٍ، لأنها مبنيةٌ."[٢٠]

ومن هذا التعريف نفهم أنّ الأداةَ عند بعض المحدثين أعمُّ منها عند القدماء؛ فكل حرفٍ معنىً أداةٌ، وليس كلُّ أداةٍ حرفَ معنىً.

لكنّ حد الحرف بقي موضعَ نظرٍ عند بعض المحدثين من أمثال الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي صرح بأن النحاةَ هنا قد جانبوا الصوابَ؛ فكلمة (إلى) قد دلّت على معنى في نفسِها هو العلاقةُ التي تضيفها على الكلمة التي تشير للحدث، والكلمة التي تشير للذات في المثال: (ذهب الولد إلى علي) ولو كانت هذه العلاقةُ موجودةً في هاتين الكلمتين لأدّتْ المعنى دون الحاجة إلى وجود الكلمة (إلى) ولكان من الممكن أن نقول: (ذهب الولد علي) لتفيد المعنى الذي يستفاد من الجملة: (ذهب الولد إلى علي)[٢١].

وكان الشيخ بهاء الدين بن النحاس (٦٩٨هـ) قد سبق عبد الرحمن أيوب في خرق إجماع النحاة، إذْ ذهب في شرحه على المقرب إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه.[٢٢] فـ (إلى) لا تدل على معنى في نفسها كما يزعم عبد الرحمن أيوب ومن قبله الشيخ بهاء الدين بن النحاس، وإنما تدل على الغاية أو المنتهى، والمنتهى الذي تدل عليه هو منتهى غيرها لا منتهاها هي، وكذلك سائرُ حروفِ المعاني.[٢٣].

---

[٢٠] جامع الدروس العربية للغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢١، ١٩٧٨م : ٣١.

[٢١] دراسات نقدية في النحو العربي، د.محمد عبدالرحمن ايوب، نشر مؤسسة الصباح، الكويت: ٩

[٢٢] همع الهوا مع للسيوطي : ١/٨-٩

[٢٣] الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي : ٣/٢١-٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومع ذلك فقد أردف عبد الرحمن أيوب قائلاً: "لقد وقع النحاة في هذا الخطأ لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفةِ الإغريقيةِ عن الموجودات، أكثر مما كانوا يدرسون خصائصَ الألفاظِ العربيةِ ذاتِها، ليقسموها على أساس من هذه الخصائص.[٢٤]

ونظرية الوجود والعدم التي تعرض لها فلاسفة الإغريق، تتلخص في أنّ أفلاطون قد رأى "أنّ الموجودات نوعان: ذواتٌ وأحداثٌ؛ أما الذوات فهي أمور ماديةٌ أو معنويةٌ كالكرسيِّ والحجرةِ أو الصبرِ والحكمةِ، وأما الأحداثُ فهي أفعالٌ تقع في زمن خاصٍّ مثل الضرب أو الكلام الذي يقع في زمنٍ ما، والذي تشير إليه كلمةُ (ضَرَبَ) أو تكلَّم).[٢٥] "

ثم يوجه نظر القارئ "إلى أن أفلاطون كان يقسم الموجوداتِ لا الألفاظَ التي تدل عليها، ولا بدّ من وجود علاقاتٍ بين الأحداثِ والشخصِ الذي يضربُ، أو بين الولدِ والبيتِ الذي يوجدُ فيه، ولا شك أنَّ كلاًّ من الضرب والولد موجودٌ وجوداً واقعياً، أما العلاقة بينهما فمجرد اعتبار ذهني."[٢٦]

لذلك فقد "قسّم أفلاطون الألفاظ في لغته الإغريقية على أساس دلالتِها على هذه الموجوداتِ، فقال إنَّ الكلمة قسمان: اسمٌ: وهو ما يدل على ذاتٍ، وفعلٌ: وهو ما يدل على حدث، وهناك نوع ثالث يدل على العلاقة بين الذات والحدث سماه أفلاطون بالعلاقة. وفي رأي أفلاطون أنَّ الاسمَ بجميع أنواعه (في اللغة الإغريقية لا في العربية) كلمةٌ، وأن الفعلَ المضارعَ دون سواه من الأفعال كلمةٌ، لأنهما وحدَهما يدلاّنِ على موجودات، أما الفعلُ الماضي والمستقبلُ فلا يدل أيٌّ منهما على موجودٍ[٢٧] ولهذا

---

[٢٤] دراسات نقدية في النحو العربي : ٩

[٢٥] السابق نفسه : ٩

[٢٦] السابق نفسه

[٢٧] في الأصل: (فلا يدل أيهما على موجود). والصحيح ما أثبته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُعْتَبَرانِ أشكالاً تعتور الفعل لا أكثر ولا أقلّ"[٢٨] .

والنوع الثالث الذي نسبه عبد الرحمن أيوب إلى أفلاطون هو في الحقيقة ليس نوعاً؛ لأن علاقة الإسناد رابط معنوي، والرابط المعنوي ليس قسّما من أقسام الكلام.

وهو يبني على هذا الزعم تأثر النحاة العرب بالفلسفة الأفلاطونية في تقسيمهم الكلمة باعتبار الدلالة، سواء أكانت دلالةً على الذات أم على الحدث أم على العلاقة، ثم يدّعي أن تعريفاتِهم جاءت قاصرةً؛ فلا هي جامعةٌ ولا هي مانعةٌ، ولذلك فقد أكملوها بما سمَّوْهُ (العلاماتِ)؛ فللاسمِ علاماتٌ، وللفعل علاماتٌ وللحرفِ علاماتٌ تُحَدّدُ كلاً منها، وتفْصِلُه عن غيره من الأقسام، ولعلَّ هذه العلامات أكثرُ قيمةً من الحدود التي حدوا بها أقسام الكلمة.[٢٩] والحقيقة أنه ليس هناك دليل قاطع على هذه التهمة، وليس هناك دليل قاطع على نفيها. وبسبب هذا الزعم انقسم الدارسون قسمين: قسم ينفي هذه التهمةَ عن النحو والنحاة العرب، وقسم يرميهم بها، ومع ذلك يبقى ظناً والظن لا يغني من الحق شيئاً.

ولقد كانت العلامة التي تميز الحرف علامةً سلبيةً، هي كونه مخالفاً لما سواه من الأقسام، أي: "حرف جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ" كما قال سيبويه. ولقد كان حدّ الحرف قاصراً عند نحاة العربية، لأنه لا يكفي لحصر جميع الحروف في نطاقه، ولا لنفي جميع ما عداه عن الدخول فيه، مما مهد السبيل لظهور مصطلح جديد هو (الأداة)، وفتح المجال أمام خلافات كثيرة تراكمت عبر العصور، لتثقل كاهل النحو العربي، وتزيد من عسر الاطّلاع عليه، فضلاً عن الإحاطة به، وسمح باستمرار الجدل فيه، والخلافات في مسائله، مما أفضى في النهاية إلى المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية التي تقضي بأنْ تُدرسَ الألفاظُ باعتبار أشكالها لا باعتبار دلالاتها؛ كأن تدرس باعتبار عدد الحروف أو ترتيبها أو غير ذلك من الأمور المادية، لأن

---

[٢٨] دراسات نقدية في النحو العربي : ١٠

[٢٩] السابق نفسه بتصرف في التعبير عن المراد: ١٠ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاعتبارات الدلالية تتأثر بالسياقات المتعددة، وبالقرائن الحالية أو المقامية، التي تفضي في النهاية إلى تعدد الأنظارِ، وتبايُنِ الأفهامِ، ومن ثم إلى زيادة الخلافات وتراكمِها.

"والبنيوية هي التي تعنى بالشكل دون المعنى، والتي تطورت على يد (زيلغ هاريس) إلى ما يسمى بالمنهج التوزيعي، الذي يحكم على المفردات، ويحدد أنواعها بحسب توزيعها.

وكلمات اللغة نوعان: كلماتٌ معجميةٌ، وكلمات قواعدية (أو كلمات فارغة، على حسب المصطلحات الصينية.[٣٠] والأدوات هي من الصنف الثاني، أي الكلمات القواعدية، وهي فئة مغلقة محدودة العدد.

والكلمات القواعدية متطورة عن الكلمات المعجمية، يعني أنَّ الكلماتِ المليئة، تتحول إلى كلماتٍ فارغةٍ (من كلمة معجمية إلى كلمة قواعدية)، قال فندريس: "فالأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ليست إلا بقايا كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مجرد موضحات أي مجرد رموز"[٣١]. وقال في موضع آخر: "وليس من شك في أنّ دوالّ النسبة هذه مأخوذة في الأصل من كلمات مليئة كانت لها في اللغة دلالة مشخصة"[٣٢]. وربما نستطيع أن نَلْمِسَ العلاقةَ بينَهما في العربية من خلال حرف الجر (على) والفعل (علا يعلو).

وحروف المعاني تنتمي إلى فئة الكلمات القواعدية التي ليس لها معنىً معجميٌّ، وإنما تدلُّ على معنىً نحويٍّ أو بنيويٍّ فقط، وعليه فقول القدماء: إن حرفَ المعنى كلمةٌ دلت على معنى في غيرها فقط، كلام مقبول، وما قاله عبد الرحمن أيوب مردود، لأن الذي يدل على معنى في نفسه هو كلمة معجمية لا قواعدية.

---

(٣٠) اللغة لفندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله: مكتبة الانجلو، القاهرة، ١٩٥٠م : ١١٦

(٣١) السابق نفسه : ٢١٦

(٣٢) السابق نفسه : ٢٢١-٢٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأما ما يسميه بالعلاقة (كما يريد أفلاطون)، فالعلاقة رابطة كالإسناد، أو هي رابطٌ ولكنه رابطُ الصّفر، لا يُنْطَقُ ولا يُكْتَبُ، أي أنه رابطٌ معنويٌّ، وحروف المعاني روابطَ ماديةٌ حقيقيةٌ أي لفظيةٌ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً- قضيةُ الأصلِ والفرعِ (الأمومة)

شدّ انتباهي عند ابن يعيش، استخدامه الكثير لمصطلحي: أصل الباب، وأم الباب، فوجدت في نفسي رغبة لتتبُّع هذه الظاهرة في حروف المعانى، من حيث نشأتُها وأسبابُها؛ لعلي أقف على منهج علماء العربية في تفكيرهم العلمي في مجالات النحو.

ولقد وجدتُ ابنَ يعيش وغيرَه من النحاة، قد ذكروا فئات من الحروف، يجمعها عامل مشترك، ثم جعلوا واحدة من كل فئة أصلاً لها، أو أمّا لأفرادها، أو أختاً كبرى لباقي أخواتها، ثم شرعوا يعددون خصائصها التي جعلتْها أصلاً لتلك الفئة أو أماً أو أختاً كبرى: فـ (أنْ) أصل حروف النصب، و(إنْ) أصل حروف الشرط، و(إلا) أم أدوات الاستثناء، و(الباء) أصل حروف القسم، و(يا) أم حروف النداء، والهمزة أم أدوات الاستفهام، و(كان) لها أخوات و(إنّ) لها أخوات...الخ.

الأصالة والأمومة لغةً:

تفيد المعجمات العربية أنّ أم كل شيء أصله وعماده، والأم للقوم رئيسهم لأنه ينضم إليه الناس، وأم القرآن فاتحته، لأنه يُبدأ بها في كل صلاة، ولأنها متضمنة لجميع علومه، وأم الكتاب اللوح المحفوظ، وأم القرى مكة المكرمة، زيدت شرفاً لأنها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

توسطت الأرض فيما زعموا، والأم أصل الشيء للحيوان والنبات، وأم النجوم المجرة، وأم الخبائث الخمرة.[1] وخلاصة الأمر أن الأمومة والأصالة لهما المعنى نفسه سواء أكان ذلك في الأحياء من حيوان ونبات، أم في مجال الجمادات من قرى وأجرام سماوية وكتب مسطورة. وهما يطلقان أيضاً على ما تفتتح به الأشياء، ولا يقتصران على الأصالة والأمومة البيولوجية. وفيما يلي عرض لتلك الحروف التي عُدَّتْ أصولاً أو أمات.

أولاً- أصالة الباء في القسم:

قال ابن يعيش[2]: "أصل حروف القسم الباء، والواو مبدلة منها، وإنما قلنا ذلك لأنها حرف الجرّ الذي يضاف به فعل الحلف إلى المحلوف، وذلك الفعل (أحلف أو أقسم) أو نحوهما، لكنه لما كان الفعل غير متعدٍّ وصلوه بالباء المعدّية، فصار اللفظ: أحلف بالله أو أقسم بالله، قال الله تعالى: "وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ"[3]... ثم قال: وإنما خصوا الباء بذلك دون غيرها من حروف الجر لأمرين: أحدهما أنها الأصل في التعدية، والثاني: أن الباء معناها الإلصاق، والمراد إيصال معنى الحلف إلى المحلوف، فلذلك كانت أولى، إذْ كانت مفيدة هذا المعنى؛ والذي يؤيد عندك أنَّ الباء الأصل في حروف القسم أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، فتقول: بالله لأقومنّ ، وبه لأفعلنّ، والواو لا تدخل إلا على المظهر البتة، تقول: والله لأقومنّ، ولو أضمرت لقلت: به لأفعلنّ، ولا تقول: (وه)، ولا (وك)، فرجوعك مع الإضمار إلى

---

(1) مختار الصحاح للرازي، ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزبيدي والمعجم الوسيط لإبراهيم أنيس ورفاقه (أمم) . وانظر الاتقان للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م: ١/١٥٢.

(2) شرح المفصل لابن يعيش : ٨/٣٢

(3) آية ١٠٦ من سورة الأنعام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الباء يدل على أنها الأصل، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها."[٤]

وقال ابن السراج (٣١٦هـ) في معرض حديثه عن حروف القسم: "فالأصل الباء كما ذكرت لك، ألا ترى أنك إذا كنيت عن المقسم به رجعت إلى الأصل فقلت: به آتيك."[٥]

وقال الزجاجي: "والأصل الباء، لأنها من حروف الخفض، والواو بدل من الباء لأنهما من حروف الشفتين، فجاز أن تتعاقبا."[٦]

وقال الرماني (٣٨٤هـ) في معرض كلامه عن الباء: "وتكون قَسَماً كقولك: بالله لأخرجنّ، وهو أصل حروف القسم."[٧]

وقال ابن جني (٣٩٢هـ): "والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به ثلاثة وهي: الباء والواو والتاء؛ فالباء هي الأصل، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو"[٨]. وذكر المرادي من معاني الباء القسم، وقال: "وهي أصل حروف القسم"[٩].

وفكرة الأصالة ذكرها سيبويه في معرض حديثه عن جواز تقديم الاسم قبل الفعل، بعد ألف الاستفهام لأنها حرفه في الأصل[١٠]، وفي معرض حديثه عن جواز تقديم الاسم بعد (إنْ) الجزائية لأنها أم الجزاء، ولا تزول عنه[١١].

---

[٤] شرح المفصل لابن يعيش : ٣٣/٨

[٥] الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م : ٤٣٠/١

[٦] الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م : ٧٢

[٧] معاني الحروف للرماني، تحقيق د. عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة: ٣٦

[٨] اللمع في العربية لابن جني، تحقيق د. فائز الحمد، دار الأمل، ١٩٩٠م: ٢٥٥-٢٥٦، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، الباب الحلبي، ط١، مصر، ١٩٥٤م: ١٣٦/١

[٩] الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخرالدين قباوه، دار الافاق، بيروت، ط١، ١٩٧٣م: ٤٥

[١٠] كتاب سيبويه: ٩٩/١

[١١] السابق نفسه: ١٣٤/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وظهرت عند المبرد، وهو من هو؛ فذكر في باب المجازاة أن (إنْ) هي حرف المجازاة في الأصل، ثم قال: "وكل باب فأصله واحد، ثم تدخل عليه دواخل في المعنى. وسنذكر(إنْ) كيف صارت أحق بالجزاء، كما أنّ الألف أحق بالاستفهام، و(إلاّ) أحقّ بالاستثناء..."[١٢] .

نفهم مما سبق أن أصالة الباء أو أمومتها ترجع لسعة في التصرف، وإلى كثرة الاستعمال في الكلام، زيادة على أخواتها أو بناتها: فهي الأصل في تعدي فعل الحلف إلى المحلوف، ومعناها في الأصل الإلصاق، وهذا هو معنى الحلف، وهي التي لا يجب حذف الفعل معها بل يجوز إظهاره، وهي التي تدخل على المظهر والمضمر، وهي تستعمل في الطلب وغيره، وتجر في القسم وغيره، بخلاف واو القسم وتائه فإنهما لا تجران إلا في القسم.[١٣] وبهذا نعلم أن أمومة الباء في باب حروف القسم يعني عند النحاة: سعة التصرف وكثرة الاستعمال، ولم تكن في أول الأمر غير (الباء) لتؤدي معنى القسم، وأصالة الباء لحروف القسم تتأكد من كونها من أقدم حروف الجر، فهي سامية الأصل مثل اللام ومِنْ، وما عداهما مزيد أو مخترع[١٤].

ومن مظاهر أصالتها أن الباء كأداة لا تفارق الجر في حين أن الواو والتاء لا تكونان جارتين إلا في حالات خاصة جداً. فلما أرادوا أداة يقتصر استعمالها على لفظ الجلالة أتوا بالتاء، ولما أرادوا أداة تقتصر على الحلف بالظاهر من الأسماء دون المضمر أتوا بالواو، والله تعالى أعلم.

---

[١٢] المقتضب للمبرد، تحقيق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ : ٢/٤٥

[١٣] انظر الجنى الداني: ٤٥

[١٤] انظر التطور النحوي ، برجشتراسر، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م : ١٦٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً- أصالة الواو في باب العطف:

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن حروف العطف: "الواو وهي أصل حروف العطف، والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو، ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب، و(أو) توجب الشك وغيره، و (بل) الإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد، فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف"[١٥].

ونصّ المالقي (٧٠٢هـ) على أمومة الواو فقال: " أن تكون للعطف، وهي أم حروف العطف لكثرة استعمالها، ودورها فيه، ومعناها الجمع والتشريك"[١٦]. وتبعه المرادي (٧٤٩هـ) فنصّ على أمومتها أيضاً إذ قال: "والواو أم باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشرّكة في الإعراب والحكم"[١٧]. ونصّ الحريري (٥١٦هـ) أيضاً على أمومتها فقال: "فأما الواو أم الحروف فمعناها الجمع والاشتراك، ولا يقتضي الترتيب عند النحويين"[١٨].

وأمومة الواو عندهم تعود إلى أسباب أو خصائص استعماليه هيأتها لبلوغ هذه المنزلة بين حروف العطف، وأهمها عند ابن يعيش:

---

[١٥] شرح ابن يعيش: ٨/٩٠

[١٦] رصف المباني للمالقي، تحقيق الخراط، دمشق، ١٩٧٥م : ٤١٠

[١٧] الجنى الداني للمرادي: ١٥٨

[١٨] شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مطبعة عبير، ط١، ١٩٨٢م: ٢٠٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: إفادتها معنى التشريك بين شيئين في حكم واحد[١٩]، وسائر أخواتها تفيد مع التشريك حكماً آخر كالترتيب أو الشك أو الإضراب أو غير ذلك، فهي: "تستعمل في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب نحو قولك: اختصم زيدٌ وعمرو، وتقاتل بكر وخالد، فالترتيب هاهنا ممتنع، لأن الخصام والقتال لا يكون من واحد، ولذلك لا يقع هاهنا من حروف العطف إلا الواو"[٢٠]. واستدل بقوله تعالى: "يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ"[٢١]، على أنّ الواو تفيد التشريك والجمع، ولا تفيد الترتيب؛ لأن شرعها – أي الصلاة– يقدم الركوع على السجود. واستدل بقول أبي النجم:

تَعَلَّهُ مِنْ جَانِبٍ وَتَنْهَلُه[٢٢].

قال: والعلل لا يكون إلا بعد النهل. وهو دليل على أن الترتيب غير مستفاد من الواو.

لكنّه عاد وذكر رأي من قال: إن الواو تدل على الترتيب، وأنه لما نزل قوله تعالى: "إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ.."[٢٣]، قال الصحابة: بم نبدأ يا رسول الله؟ فقال: ابدءوا بما بدأ الله بذكره. فدل ذلك على الترتيب. وأنه لما قام الخطيب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: مَنْ أطاع الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومَنْ عصاهما فقد غوى. قال

---

[١٩] يعني بساطة معناها، فهي تدل على معنى مفرد.

[٢٠] شرح المفصل: ٩١/٨

[٢١] آية ٤٣ من سورة آل عمران.

[٢٢] أنشده شاهداً على أن الواو لا تقتضي أن يكون المعطوف بها متأخراً؛ لأن النهل هو الشرب الأول، والعلل هو الشرب الثاني.

[٢٣] آية ١٥٨ من سورة البقرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النبي صلى الله عليه وسلم: بئس خطيب القوم أنت، هلاَّ قلت: ومَنْ عصى الله ورسوله، قالوا: فلو كانت الواو للجمع المطلق لما افترق الحال. وأنه لما قال سُحَيْم بين يدي الخليفة عمر:

عميرةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهّزْتَ غَادِيا كَفَى الشَّيْبُ والإسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا[٢٤]

قال عمر: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك، مما يدل على أن التأخير في اللفظ يدل على التأخير في المرتبة.

ثم ذكر تخريج العلماء لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ابدؤوا بما بدأ الله بذكره"، ولقول الخطيب: "ومن عصاهما فقد غوى"، ولقول عمر لسُحَيْم: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك، فالمخاطبون في الآية عرب فصحاء، نزل القرآن بلغتهم ، فكان جوابه عليه السلام مناسباً لذلك المقام؛ لأنه لو كانت الواو للترتيب لفهموا ذلك من غير سؤال، وقوله للخطيب يقصد به التنبيه على التزام الأدب مع الله تعالى بإفراد اسمه وعطف (رسوله) عليه، وكذلك تخريج قول عمر لسُحَيْم لا يقصد به غير تقديم الإسلام في الذكر تشريفاً وتعظيماً.[٢٥]

وذكر أبو حيان (٧٤٥هـ) أنّ للواو على ما يرى هشام وأبو جعفر الدينوري معنيين: معنى اجتماع فلا تبالي بأيهما بدأت نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً إذا اتّحد رؤيتهما. ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المؤخر. فإذا لم تكن الواو للاجتماع فإنها ترتِّب على رأي قطرب

---

[٢٤] في كتاب سيبويه والشنتمري: ٣٠٨/٢، والخزانة: ١٢٩/١، والإنصاف: ٩٩، والكامل: ٣٧٢/١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣١٨٨).

[٢٥] انظر شرح ابن يعيش: ٩٣/٨

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٢٠٦هـ) وثعلب(٢٩١هـ) وأبي عمرو الزاهد (٣٤٥هـ)[٢٦] ؛ لأن الترتيب يستدعي سبباً، والترتيب في الوجود صالح له، فوجب الحمل عليه. ردّ به على ادعاء السيرافي وغيره بإجماع البصريين والكوفيين على أنها لا تفيده[٢٧].

ثانياً- واستُدِلّ على أصالتها في باب العطف بأنها قد تفيد الجمع والتشريك دون إفادتها العطف فقال: "فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف، فهي تدل على الجمع المطلق، إلا أنّ دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، والذي يدل على ذلك أنّا لا نجدها تعرى من معنى الجمع، وقد تعرى من معنى العطف؛ ألا ترى أن واو المفعول معه في قولك: (استوى الماء والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ) قد نجدها تفيد معنى الجمع لأنها نائبة عن (مع) الموضوعة لمعنى الاجتماع، فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع لأنها نائبة عن الباء ومعنى الباء الإلصاق، والشيء إذا لاصق الشيء فقد جاء معه، وكذلك واو الحال..."[٢٨].

ثالثاً- واستُدِلّ على أصالتها في العطف بأنها نظير التثنية والجمع؛ إذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، وإذا اتفقت اكتفي بعلامة التثنية أو الجمع فنقول: الزيدان والزيدون، وعند الاختلاف نقول: زيد وعمرو أو زيدٌ وعمرو وخالد... ثم قال: والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطُر عاود الأصل فقال:

---

[٢٦] ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيق النماس، مطبعة المدني، ط١، القاهرة ١٩٨٧م: ٦٣٣/٢

[٢٧] همع الهوامع للسيوطي، طبعة الكويت ١٩٨٠: ٢٢٤/٥. وهو ردّ على ابن يعيش أيضاً، وعلى تخريجات العلماء التي ذكرناها آنفاً.

[٢٨] شرح ابن يعيش: ٩٠/٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والْفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[٣٠]

وذكر ابن هشام (٧٦١هـ) خمسة عشر حكماً تنفرد بها الواو عن سائر حروف العطف: فهي تدخل على حرف عطف آخر مثل: (إمّا المكررة، ولكنْ ولاَ)، وتعطف ما حقُّه التثنية أو الجمع، وتعطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتاتها، وتعطف العام على الخاص وبالعكس، وتعطف المقدم على متبوعة، والشيء على مرادفه...الخ)[٣١].

ويمكن ردّ هذه الأحكام التي تنفرد بها إلى توسع العرب في استعمالها، وهذا التوسع الذي تنفرد به دون حروف العطف الأخرى هو الذي أطلق عليه النحويون مصطلح (أمومة)؛ أي أن أمومتها في باب حروف العطف تعني بساطة دلالتها بالنسبة إلى غيرها من حروف العطف، والبسيط أصل لغير البسيط، وعند اختلاف المعدودين، وفي القَسَم والمعيَّة والحال وغير ذلك.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

---

(٣٠) البيتان لمنظور بن مرشد الأسدي في الخزانة: رقم (٥٦٢)، وانظر الشاهد رقم (٣٥٣٠) في معجم شواهد النحو الشعرية. والقياس أن يقول (بين فكيها) لكنه لما اضطر رجع إلى الأصل.

(٣١) مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك وزميله، دار الفكر، ١٩٦٤م: ٤٦٤.

ثالثاً- أصالة (يا) في باب حروف النداء:

قال ابن يعيش: "وأصل حروف النداء (يا) لأنها دائرة في جميع وجوهه، لأنها تستعمل للقريب والبعيد، والمستيقظ والنائم، والغافل والمقبل، ويكون في الاستغاثة والتعجب، وقد تدخل في الندبة بدلاً من (وَا)، فلما كانت تدور فيه هذا الدوران، كانت لأجل ذلك أمَّ الباب، والأصلَ في حروف النداء"[٣٢]. فهو يعزو أمومتها إلى كثرة الاستعمال وسعة التصرف.

وكان أبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ) قد قال: "(يَا) وهي من حروف النداء، وهي أم حروفه"[٣٣]. ثم تكلم عن وجوه النداء، ولم يصرح بالسبب الذي جعلها أمَّاً، لكنه تكلم عن مجيئها للتنبيه إذا دخلت على الفعل نحو قوله تعالى: "ألاَ يَا اسْجُدُوا لِلَّه الَّذِي يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّماوَاتِ والأَرْضِ"[٣٤]وفي قول ذي الرمة:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٣٥]

وتحدث عن حذف المنادى مستدلاً بقول الشاعر:

يا لعنةُ اللّهِ والأَقْوَامِ كُلِّهِمُ والصَّالِحِين عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ[٣٦]

فهو يومئ من بعيد إلى توسع العرب وتصرفهم في استعمالاتها في مجال النداء وغيره كالتنبيه أو النداء، والمنادى محذوف تقديره: (يا هؤلاء لعنة) الذي في الشاهد السابق.

---

(٣٢) شرح ابن يعيش: ١١٨/٨.

(٣٣) معاني الحروف للرماني، تحقيق د.عبدالفتاح شلبي، دار نهضة مصر ، القاهرة: ٩٢ وما بعدها.

(٣٤) آية ٢٥ من سورة النمل.

(٣٥) الشاهد في ديوانه: ٢٠٦، وانظر تخريجاته في معجم شواهد النحو الشعرية برقم (٩٩٩).

(٣٦) مجهول القائل في المصادر التي ذكرها صاحب معجم شواهد النحو الشعرية برقم (١٢٣٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما أبو علي الشلوبيني (٦٤٥هـ) فقد جعل الاقتصار عليها في الاستغاثة والتعجب فضلاً عن النداء هو السبب في أمومتها فقال: "ولا يقع في باب الاستغاثة والتعجب سوى (يا)، فـ(يا) أعمُّها، فلذلك هي أمُّ الباب"[٣٧].

ولم يخرج المالقي (٧٠٢هـ) عن عزو أمومة (يا) إلى التصرف في استعمالها في النداء: بين نداء القريب والمتوسط والبعيد.[٣٨]

يتضح مما سبق ذكره أن النحاة –منذ البداية– نصُّوا على أمومة (يا) في باب النداء، وأنهم أرجعوا تلك الأمومة إلى سعة تصرف أهل اللغة في استعمالاتها في ضروب النداء المختلفة حتى إنها لتدخل في كل نداء، وفي الخروج عن النداء أحياناً إلى التنبيه أو الاستغاثة.

رابعاً– أمومة الهمزة في باب الاستفهام:

قال ابن يعيش: "... فالهمزة أمُّ هذا الباب والغالبةُ عليه"[٣٩] ثم كرر قول الزمخشري: "والهمزة أعم تصرفاً في بابها من أختها"، ثم فسر هذا التصرف بأن (أمْ) تقع معادلة للهمزة، ولا تقع معادلة لِ (هل)[٤٠]، ثم إنّها تتقدم حروف العطف دون غيرها من حروف الاستفهام وأسمائه نحو قوله تعالى: "أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ"[٤١]، وقوله تعالى: "أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا"[٤٢]،وقوله تعالى: "أَثُمَّ

---

(٣٧) التوطئة للشلوبيني، تحقيق المطوع، دار التراث، القاهرة: ٢٦٣

(٣٨) رصف المباني: ٤٥١-٤٥٢

(٣٩) شرح ابن يعيش: ١٥١/٨

(٤٠) ذكر ابن مالك أن هل تقع معادلة للهمزة، فخرق إجماع النحاة مستدلاً بالحديث الشريف، وهو قوله لجابر: "هل تزوجت بكراً أم ثيباً؟" فأراد التعيين، وهذا قليل جداً، والأحكام تبنى عادة على الأغلب" انظر شواهد التوضيح: ٢٠٩

(٤١) آية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٤٢) آية ٩٧ من سورة الأعراف.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ"[٤٣].

وكان سيبويه قد قال: "... وأمّا الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في (هلاّ) وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره"[٤٤].

ونصّ على أصالة الهمزة في باب الاستفهام عدد من النحاة كالمبرد وابن مالك والمرادي وابن هشام[٤٥]. وعزوا تلك الأصالة إلى عدد من الخصائص: منها جواز حذفها سواء تقدمت على (أم) أو لم تتقدم، وأنها تأتي لطلب التصور ولطلب التصديق، و(هل) يطلب بها التصديق، وبقية أدوات الاستفهام يطلب بها التصور؛ وأنها تدخل على الإثبات وعلى النفي، وأن لها تمام التصدير: فهي لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب، وهي تتقدم حروفَ العطف الأخرى –الواو وثمّ والفاء– وقد تخرج عن معناها الحقيقي إلى معانٍ أخرى مجازيةٍ كالتسوية، والإنكار الإبطالي، والتوبيخي، والتقرير، والأمر، والتهكم...الخ.

فالنحاة منذ سيبويه متفقون على أصالة الهمزة أو أمومتها في باب حروف الاستفهام، وهم يعزون ذلك إلى سعة التصرف وكثرة الاستعمال في أساليب العربية في الحقيقة وفي المجاز.

ولا شك في أنّ كثرة الاستعمال وسعة التصرف هي التي جعلت النحويين يجعلون الهمزة أمّاً لأدوات الاستفهام، و(يا) أمّاً لأدوات النداء. فلكلّ باب أصل واحد، ثم تُوسِّع في الإتيان بأدوات أخرى كما قال المبرد: "وكل باب فأصله شيء واحد، ثم

---

[٤٣] آية ٥١ من سورة يونس.

[٤٤] كتاب سيبويه: ٩٩/١

[٤٥] المقتضب للمبرد: ٤٥/٢، وشواهد التوضيح لابن مالك: ١٠، والجنى الداني للمرادي: ٣١، والمغني لابن هشام: ١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تدخل عليه دواخل، لاجتماعها في المعنى..."[٤٦]. قال سلمان القضاة: "يغلب على ظني أن نشوء هذه الظاهرة بدأ ببداية وضع اللغة، وتبلور مع نمو اللغة وتطورها، إذ بُدئ باستخدام أداة ما للتعبير عن حاجة من حاجات أهل اللغة ، فدلت تلك الأداة على المعنى العام، فلما احتِيج إلى بعض المعاني الفرعية، للتعبير عن غرض فرعي إضافي ضمن المعنى العام نشأت الحاجة إلى التواضع على استخدام أدوات جديدة تعبر عن هذا المعنى الطارئ..."[٤٧].

خامساً – أمومة (إلاّ) في باب الاستثناء:

يرى ابن يعيش أنّ "(إلاّ) أمُّ حروف الاستثناء، وهي المستولية على هذا الباب"[٤٨]. وكان سيبويهِ قد أكد هذا المعنى من قبلُ حين قال: "فحرف الاستثناء (إلاّ)، وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلاّ) فغيرُ وسِوَى، وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلاّ) فَحَاشَى وخَلاَ في بعض اللغات"[٤٩]. ونصّ المبرد على أصالتها فقال: "وهي حرف الاستثناء الأصلي"[٥٠].

وأومأ الاستراباذي (٦٨٦هـ) إلى ذلك إيماءً واضحاً؛ فقدمها في الذكر، وسمي باب الاستثناء باسمها حين قال: "المستثنى متصل ومنقطع: فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ(إلا) وأخواتها، والمنقطع هو المذكور بعدها غيرُ مُخْرَجٍ"[٥١].

---

(٤٦) المقتضب: ٤٥/٢

(٤٧) بحث بعنوان: ظاهرة الأمات في النحو العربي، نشرته حوليات الجامعة التونسية، عدد ٣٦ لعام ١٩٩٥: ١٦٧-١٦٨، ومجلة دراسات الجامعة الأردنية: مجلد ٢٢ عدد ٦ لعام ١٩٩٥: ٢٨٩١-٢٨٩٢

(٤٨) شرح المفصل: ٧٧/٢

(٤٩) كتاب سيبويه: ٣٠٩/٢

(٥٠) المقتضب: ٣٩١/٤

(٥١) الكافية بشرح الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان: ٢٢٤/١

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لقد صرح النحويون –منذ أول كتاب في النحو– كتابِ سيبويهِ أنّ (إلاّ) أصل أو أم أو الأخت الكبرى لأدوات الاستثناء لأنها –كما يقول ابن يعيش: "...وإنما كانت (إلا) هي الأصل لأنها حرف، وإنما يُنْقَلُ الكلام من حدّ إلى حدّ بالحروف؛ كما نَقَلَتْ (مَا) في قولك: ما قام زيد، من الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرف الاستفهام، ينقل من الخبر إلى الاستخبار في قولك: أقام زيد، وكذلك حرف التعريف ينقل من النكرة إلى المعرفة. فعلى هذا تكون (إلاّ) هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، وتكتفي من ذكر المستثنى منه إذا قلت: ما قام إلاّ زيدٌ[٥٢]، وما عداها مما يُستثنى به فموضوع موضعَها ومحمول عليها، لمشابهةٍ بينهما"[٥٣]، فهو يُرْجِع أمومتها إلى كونها حرفاً، وهي ميزة وظيفية تعود إلى أصل الوضع؛ لتنقل الكلام من العموم إلى الخصوص.

وتحدث ابن يعيش عن إهمالها فقال ما مؤداه: إنها لم تعمل لأنها حرف غير مختص؛ فقد تُبَاشَرُ بها الأسماءُ كما هو الغالب، وقد تُبَاشَرُ بها الأفعالُ نحو: ما مررت بزيد قطُّ إلا يصلي، وقد تُبَاشَرْ بها الحروف نحو: ما لقيت بكراً قطّ إلا في المسجد." فلمّا لم تخلص للأسماء بل باشرتَ بها الأفعالَ والحروفَ كما بَاشَرْتَ بها الأسماءَ، لم يَجُزْ لها أن تعمل جرّاً ولا غيره"[٥٤]. واشتراطه قضية الاختصاص في العمل ليست حاسمة.

وقد ذكر سيبويهِ أنه يباشرها المبتدأ فقال: "هذا باب ما يكون مبتدأ بعد (إلا) وذلك قولك: ما مررت بأحد إلا زيدٌ خير منه... إلا أنك أدخلت (إلا) لتجعل زيداً خيراً

---

(٥٢) يشير هنا إلى (إلا) التي تقع زائدة لإفادة الحصر.

(٥٣) شرح ابن يعيش : ٨٣/٢

(٥٤) شرح ابن يعيش : ٧٦/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من جميع من مررت به"[٥٥].

وذكر ابن مالك في شواهد التوضيح[٥٦]: أن المبتدأ بعد (إلا) قد يكون ثابت الخبر، وقد يكون محذوفه؛ فمِنْ ثابت الخبر قول عبدالله بن أبي قتادة: "أَحْرَمُوا كلهم إلاَّ أبو قَتَادَةَ لم يُحرم"[٥٧]. ومن محذوفه قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "كلُّ أُمّتي مُعَافىً إلاّ المجاهرون"[٥٨]. كما في رواية النسفي، في حين أن باقي أخوات (إلاّ) لا تدخل إلا على المفرد.

وهي لا تقتصر على الاستثناء؛ فهي تأتي زائدة للحصر كما رأينا -إذا سبقت بنفي أو شبهِهِ، ولم يُذكر المستثنى منه، وتأتي نعتاً هي وما بعدها حَمْلاً على (غير). قال السيوطي: "الأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء، وفي (غير) أن تكون وصفاً، ثم قد تُحمل إحداهما على الأخرى، فيُوصَفُ بـــ(إلاّ) ويُستثنى بـــ(غير)، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاّ اللّهُ لَفَسَدَتَا"[٥٩]، أي: غير الله، ثم ذكر أن الوصف يكون بها وبتاليها لا بها وحدها، لأنها حرف، والحروف لا محل لها من الإعراب، وشرْطُ الموصوف أن يكون جمعاً منكراً عند أغلب النحويين، وفي ذلك خلاف...

لقد عزا ابن يعيش أمومة (إلا) إلى أصل وضعها؛ فهي حرف ينقل الكلام من العموم إلى الخصوص. وعزاها غيره إلى كثرة دورانها على اللسان العربي، وإلى سعة استعمالها في القرآن الكريم، والحديث الشريف. والشعر الفصيح؛ فالاستثناء لم يرد في موطأ الإمام مالك بغير (إلاّ) غير مرة واحدة، وذلك في قوله صلى الله عليه

---

[٥٥] كتاب سيبويه : ٣٤٢/٢

[٥٦] شواهد التوضيح لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، العراق، ١٩٨٥م ، : ٤١ وما بعدها، وطبعة القاهرة.

[٥٧] صحيح البخاري، مطبعة الباب الحلبي، ١٣٧٧هـ : ٢٨ باب جزاء الصيد.

[٥٨] السابق نفسه : ٧٨ باب الأدب.

[٥٩] آية ٢٢ من سورة الأنبياء. وانظر همع الهوامع للسيوطي: ٢٧٠/٣-٢٧٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وسلم لعائشة وقد حاضت في الحج: "افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ أَلاَّ تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلاَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ"[٦٠]. فهي حرف ينقل الكلام من العموم إلى الخصوص، كثيرُ الدوران على اللسان العربي، قرآنِهِ وشعرِهِ، وهذا هو مفهوم أمومتها في باب الاستثناء عند نحاة العربية.

سادساً – أمومة (إنْ) في باب الجزاء:

قال ابن يعيش: "وأمّا (إنْ) الشرطيةُ فتجزم ما بعدها وهي أمُّ حروف الشرط، ولها من التصرف ما ليس لغيرها، ألا تراها تستعمل ظاهرة ومضمرة مقدرة، ويُحذف بعدها الشرط، ويقوم غيرُه مقامَه، وتليها الأسماء على الإضمار"[٦١]. وكان سيبويهِ قد نسب إلى الخليل أنه زعم أنّ (إنْ) أمُّ حروف الجزاء، ومما ذكره سيبويه: "وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قِبَلِ أني أرى حروف الجزاء قد يتصرّفْنَ، فيكنَّ استفهاماً، ومنها ما يفارقه(مَا) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة"[٦٢].

وقال المبرد (٢٨٥هـ): "وإنما قلنا: إنّ (إنْ) أصلُ الجزاء، لأنك تجازي بها في كلّ ضرب منه. تقول: إن تأتني آتك وإنْ تركبْ حماراً أركبْهُ، ثم تَصرُّفُها منه في كل شيء، وليس هكذا سائرها"[٦٣].

وذكرها ابن جني في باب الشرط بقوله: "وحرفُه المستولِي عليه (إنْ) وتُشَبَّه به

---

[٦٠] بناء الجملة في أحاديث الموطأ، رسالة ماجستير لهداء البس: ٧٦، والرسالة محفوظة في مكتبة جامعة اليرموك. وهو وهم من الباحثة؛ لأن هذه ليست الاستثنائية.

[٦١] شرح ابن يعيش : ٤١/٧

[٦٢] الكتاب لسيبويه: ٦٣/٣

[٦٣] المقتضب للمبرد : ٥٠/٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أسماء وظروف..."[٦٤]. وقال المرادي (٧٤٩هـ): "وإنْ. الشرطية هي أمّ أدوات الشرط"[٦٥].

ويعلل ابن يعيش بناءَ أسماء الشرط، وجزمَها فِعْلَي الشرط والجزاء، لأنها تتضمن معنى (إنْ)، فهي إذا خرجت عن معنى (إنْ) إلى الاستفهام أو معنى (الذي) لم تجزم[٦٦]. وتابعه السيوطي (٩١١هـ) فقال: "أدوات الشرط كلها أسماء إلا (إنْ) حرف باتفاق، والبواقي مُتضمنة معناها، فلذا بُنيت إلا أيّاً، فإنها معربة"[٦٧]. وكلامهم السابق يؤكد أن المعاني تؤدَّى بالحروف؛ لأن نقل الكلام من معنى إلى آخر إنما يكون بالحروف.

مما تقدم يتضح لنا أن ابن يعيش يعزو أمومة (إنْ) إلى أنَّ لها من التصرف ما ليس لغيرها، وسعة التصرف عنده تعني أنها تستعمل ظاهرة ومضمرة، ويُحذف بعدها الشرط، وتليها الأسماء على إضمار فعل يعمل في تلك الأسماء. وكان سيبويهِ قد عزا إلى الخليل أنه أعاد سبب أمومتها إلى كونها على حال واحدة أبداً، أي تلازم الجزاء ولا تخرج عنه، وحروف الجزاء الأخرى يتصرّفْن، وبعضها يفارقه الجزاء بغير (ما). من هنا فإنه لا تعارض بين الخليل وسيبويهِ من جهة وابن يعيش من جهة أخرى، فكلٌّ من الفريقين يتحدث عن أمر يختلف عما تحدث عنه صاحبه.

وقد علل سيبويهِ أمومة (إنْ) -في مكان آخر- في كونها يليها الاسم متقدماً دون سائر أخواتها. فقال: "وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إنْ) لأنها أمُّ الجزاء ولا تزول

---

[٦٤] اللمع في العربية(تحقيق د.فائز الحمد) :٧٦

[٦٥] الجنى الداني : ٢٠٨

[٦٦] شرح ابن يعيش : ٤٢/٧

[٦٧] همع الهوامع : ٣١٦/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عنه"[٦٨]. ثم استدل بقول النمر بن تولب:

لاَ تَجْزِعِي إِنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلِكَ فَاجْزَعِي[٦٩]

وأجازَ ابن مالك تقدم الاسم بعد أسماء الشرط الأخرى عندَ الضرورة[٧٠]. أما السيوطي فقد تابع سيبويهِ، فجعل ذلك من خصائص أم الباب.[٧١]

وأجازوا حذف الشرط أو الجزاء أو حذفَهما معاً لقرينة حال أو سياق، وشاهد ذلك قول الشاعر رؤبة:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرا مُعْدَماً قَالَتْ وَإِنْ[٧٢]

فضلاً عن كونِها لا تفارق الجزاء، وكونِها قابلةً للتضام السَّلْبِيّ أو الإيجابي مع باقي أركان التركيب الشرطي، وترتّبُ الجزاء على الشرط ترتيباً احتمالياً أو استقبالياً، مما جعلها تستحق رتبة الأمومة.

سابعاً- أصالة (أنْ) في حروف النصب:

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن نواصب المضارع: "...أما النصب فيه فبعوامل لفظية وهي: أن ولن وكي وإذن. هذه الأربعة تنصب الفعل بأنفسها، وما عداها فبإضمار (أنْ) معها... والأصل من هذه الأربعة (أنْ)، وسائر النواصب

---

[٦٨] الكتاب لسيبويه : ١٣٤/١

[٦٩] في ديوانه: ٧٢، وانظر تخريجه في معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٦٦٦). والشاهد فيه نصب (منفساً) بفعل تقديره: أهلكت يفسره المذكور.

[٧٠] التسهيل لابن مالك، تحقيق بركات، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م: ٢٣٦

[٧١] همع الهوامع : ٣٢٥/٤

[٧٢] انظر تخريجه في معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٧٠٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محمولة عليها، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال..."[٧٣].

يضاف إلى ما ذكر من أصالتها في هذا الباب بساطتها، والقول بتركيب كل من: (لن) التي نسب سيبويه إلى الخليل أنها مركبة من (لا و أنْ) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم... وجعلت بمنزلة حرف واحد[٧٤]، و(إذنْ) : التي ذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها حرف تركب من (إذْ) و (أنْ)[٧٥].

وقال المبرد: "فـ (أنْ) هي أمكن الحروف في نصب الأفعال. وكان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة"[٧٦].

ونصّ المالقي على أمومتها معللاً فقال: "...وهي أم نواصب الأفعال؛ لكونها تُقدّر مع بعض ما يظهر أنه ناصب بنفسه كحتى ولام كي ولام الجحود"[٧٧]. وتابعه المرادي فقال: "أن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أم الباب، وتعمل ظاهرة ومضمرة[٧٨].

من النصوص السابقة التي نصت على أصالة (أنْ) أو أمومتها نجد تعليلاً لبعض الخصائص التي تفردت بها عن سائر أخواتها حتى استحقت هذه المرتبة، ومنها ما ذكره ابن يعيش من أنها تعمل مضمرة كما تعمل مظهرة. قال: "فإن قيل: ولم كانت (أنْ) أولى بالإضمار من سائر الحروف؟ قيل: لأمرين: أحدهما إنّ (أنْ) هي الأصل في العمل... والأمر الآخر أنّ لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، ألا

---

(٧٣) شرح المفصل: ١٥/٧

(٧٤) انظر كتاب سيبويه: ٥/٣، وانظر مغني اللبيب: ٣٧٤، وانظر وليم رايت (Arabic Grammer) : ٢٨٧/١

(٧٥) انظر الجنى الداني: ٣٦٣، وانظر مغني اللبيب: ٣٠، وهمع الهوامع: ١٠٤/٤، وانظر وليم رايت (Arabic Grammer) : ٢٨٤/١

(٧٦) المقتضب : ٦/٢. ونسب ابن السراج إلى المبرد أن المخففة أصلها المشددة الناسخة: الأصول في النحو: ٢٠٩/١-٢١٠

(٧٧) رصف المباني :١١٢

(٧٨) الجنى الداني: ٢١٧، وانظر شرح قطر الندى لابن هشام، دار الثقافة، ط١١، ١٩٦٣م: ٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ترى أنّ (أنْ) يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنها لا يليها إلا المستقبل، فلما كان لها من التصرف ما ذكر جعلت لها مزية على أخواتها بالإضمار"[٧٩].

ومن خصائصها أيضاً عدم جواز تقدم معمول معمولها عليها، وقد نص على ذلك ابن مالك فقال: "ولا يتقدم معمول معمولها عليها"[٨٠]، فسّر المالقي ذلك بقوله: "ولا يتقدم عليها شيء من صلتها لأنها مصدرية وكل حرف مصدري، فلا يصح أن يتقدم عليه شيء من صلته؛ لأنه معه كالدال من (زيد)؛ ولذلك لا يفصل بينهما"[٨١]، في حين يجوز أن يتقدم معمول (لنْ) عليها كأن تقول: زيداً لن أضرب، كما أنها لا تعمل بشروط مثل (إذن) التي لا تنصب المضارع إلا عند دخولها عليه في ابتداء الجواب، واستدل بقول الشاعر وهو عبدالله بن محمد الضبي:

ارْدُدْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

ومثل (كي) التي يختلف النحويون في أنها تعمل النصب بنفسها أو بأنْ مضمرة بعدها[٨٢].

وذكر السيوطي (٩١١هـ) أنها أم الباب؛ لأنها كما قال أبو حيان متفق عليها، ومختلف في أخواتها: (لن، و إذن و كي)[٨٣].

لقد استحقت (أنْ) أن تكون أماً لغيرها من بنات هذا الباب، لأنها تعمل مظهرة ومضمرة ولأنها تدخل على الماضي والمستقبل، فتوسعوا في التصرف في استعمالها

---

(٧٩) شرح المفصل : ٧ / ٢٠، وانظر شرح شذور الذهب: ٢٩٥، وشرح قطر الندى:٦١

(٨٠) تسهيل الفوائد : ٢٢٨ . وهذا رأي النحاة جميعاً، لأنه لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول

(٨١) رصف المباني : ١١٢ ، وانظر همع الهوامع: ٤ / ٩٠

(٨٢) انظر شرح ابن يعيش : ٧ / ١٦. والشاهد المذكور على وقوع إذن في ابتداء الجواب؛ ولذلك نصب المضارع بعدها.

(٨٣) همع الهوامع : ٤ / ٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجعلوا العمل لها إذا تضامّت إيجابا مع بنات جنسها.[٨٤]

ثامناً- أصالة (إنّ) في الحروف الناسخة:

لم يذكر ابن يعيش أمومة (إنّ) أو أصالتها صراحة، لكنه ذكرها بقوله: "اعلم أنّ هذه الحروف وهي (إنّ) وأخواتها وهي ستة (إنّ وأنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ ...)[٨٥]. وقال في موضع آخر: "فإذا وقعت (إنّ) كانت المكسورة عملاً بالأصل"[٨٦].

ومن قبله سيبويهِ ذكرها بقوله: "وذلك قولك: إنّ زيداً منطلق، وإنّ عمراً مسافر، وإنّ زيداً أخوك وكذلك أخواتها"[٨٧].وأضاف : "... كان زيد الظريفَ، فنصب هذا في كان بمنزلة رفع الأول في (إنّ) وأخواتها"[٨٨].

ولعل كل من رجعت إليهم من النحويين ممن جاءوا بعد سيبويهِ لم يذكروا أمومة (إنّ) أو أنها الأخت الكبرى لهذه الحروف.[٨٩] إلاّ ما وجدته من قول الحريري البصري (٥١٦هـ): من منظومة حول أمومة (إنّ):

وَإنَّ بالْكَسْرِ أُمٌّ الحُرُوفِ تَأْتِي مَعَ الْقَوْلِ وَبَعْدَ الْحَلْفِ[٩٠]

لكننا في الوقت نفسه وجدناهم يتحدثون عن تفرُّدِها بين أخواتها ببعض الخصائص، فاهتموا مثلاً بمقابلتها (بأنّ) المفتوحة الهمزة، وأيهما الأصل وأن همزتها

---

(٨٤) انظر ظاهرة الأمات في النحو العربي، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد ٢٢ عدد٦ لعام ١٩٩٥: ص ٢٩٧٤

(٨٥) شرح المفصل : ١٠٢/١

(٨٦) السابق نفسه : ٦١/٨

(٨٧) الكتاب لسيبويه: ٢ / ١٣١

(٨٨) السابق نفسه، ١٣٢/٢

(٨٩) انظر :معاني الحروف: ١١٠، وشرح التسهيل: ٣٩٣/١، ورصف المباني: ١١٨، والجنى الداني: ٣٩٤.

(٩٠) انظر ملحة الإعراب للحريري: ١٦٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكسر حيناً وتُفتَح حيناً آخر مما يَشِي بأنها الأصل والمفتوحة فرع عليها.[٩١]

ومن الخصائص التي تميزت فيها عن سائر أخواتها، تضامُّ خبرها أو اسمها مع اللام. وفي ذلك قال ابن يعيش: "اعلم أنه قد تدخل لام الابتداء في خبر (إنّ) مؤكدة دون سائر أخواتها"[٩٢]. إلاّ ما جوّزه الكوفيون من دخول تلك (اللام) في خبر (لكنّ) لقول الشاعر حميد بن يحيى ...ولِكنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ"[٩٣].

وذكروا من خصائصها أنها تتضامُّ مع الجملة الاسمية فتكون جواباً عن سؤال كقولنا: إنّ زيداً في الدار. وتتضام مع مؤكد آخر فتكون جواباً عن إنكار مُنْكِرٍ، وهذا ما أشار إليه الجرجاني (٤٧١هـ): "روي عن ابن الأنباري[٩٤] أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشواً، فقال أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدالله قائم، ثم يقولون: إنّ عبدالله قائم، ثم يقولون: إنّ عبدالله لقائم. فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ فقولهم: عبدالله قائم. إخبار عن قيامه، وقولهم: إنّ عبدالله قائم. جواب عن سؤال، وقولهم: إنّ عبدالله لقائم. جواب عن إنكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني"[٩٥].

ومن خصائصها أنها تتضامُّ مع (ما) لتفيد معنى الحصر، وقد ذكر ذلك ابن يعيش بقوله: "وذلك أنّ إنما زادت (إنّ) تأكيدا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحصر،

---

(٩١) انظر همع الهوامع : ١٦٩/٢. والمكسورة أوسع استعمالا لأنها تأتي أولاً وحشواً، والمفتوحة لا تأتي إلا حشوا.

(٩٢) شرح المفصل : ٦٢/٨

(٩٣) السابق نفسه: ٦٤/٨، وجاء في الإنصاف (لكميد) وقال عنه شاذ لا يؤخذ به لقلته: المسألة الخامسة والعشرون: ٢١٤/١. وانظر تخريجه في معجم شواهد النحو الشعرية رقم: ٥٨٢.

(٩٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري المتوفى في بغداد سنة ٣٢٧هـ: انظر نشأة النحو: ١٧٥-١٧٦

(٩٥) دلائل الإعجاز : ٣١٥. وأبو العباس هنا هو ثعلب رحمه الله.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره، فإنَّ معنى (إِنَّمَا اللَّهُ إِلهٌ واحِد)[٩٦] ، أي ما الله إلا إله واحد"[٩٧]. وقال الجرجاني في قوله تعالى :"(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْها وَمَا بَطَنَ)[٩٨]. إنّ المعنى: ما حرم ربي إلاّ الفواحش"[٩٩].

وأضاف مشيراً إلى قول أبي إسحق الزجاج في قوله تعالى: "إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ والدَّمَ)[١٠٠]. ويكون المعنى: ما حرّم عليكم إلاّ الميتة؛ لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها، ونفياً لما سواه"[١٠١].

لعل هذه الخصائص والمميزات التركيبية والمعنوية وغيرها هي التي أعطتها صفة التقدم وتصدر سائر أخواتها.

بعد هذه الجولة الطويلة مع هذه الحروف التي جعلها النحاة أصولاً أو أمات لبنات جنسها، وجدناهم يرجعون تلك الأمومة إلى بعض الخصائص الدلالية تارة، والاستعمالية تارة أخرى، أو إلى النوعين معاً، وأحياناً يلمسون بعض الخصائص التركيبية أو الإعرابية أو غيرها.

ولقد لخص أحد الباحثين تعليلات النحاة لهذه الظاهرة، فجعلها تعود إلى أمرين: الأول يتعلق ببداية وضع اللغة أو التواضع عليها. إذ كانت تكفي أداة واحدة للتعبير عن المعنى العام لحاجة من الحاجات، ولمّا استجدت أغراض فرعية أخرى احتيج إلى حروف جديدة تعبر عن تلك المعاني المستجدة المتفرعة عن المعنى العام، ومع

---

[٩٦] آية ١٧١ من سورة النساء.

[٩٧] شرح المفصل : ٥٦/٨

[٩٨] آية ٣٣ من سورة الأعراف

[٩٩] دلائل الإعجاز: ٣٢٦

[١٠٠] آية ١٧٣ من سورة البقرة.

[١٠١] دلائل الإعجاز : ٣٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استمرار الحاجة إلى أدوات جديدة، تكونت عائلة يجمعها المعنى العام، فكانت الأولى هي أمها، وضرب لذلك مثلاً بـــ (إنْ) أم أدوات الجزاء، وما دعت إليه الحاجة من أدوات جاءت بعدها مستعارة من أبواب أخرى، ترتب الجملة ترتيب الجزاء على الشرط، ويختص بعضها بالعاقل وبعضها بغير العاقل مثل (مَنْ و ما) وبعضها بالزمان وبعضها بالمكان مثل (متى وأينما)...الخ[١٠٢].

والثاني يعود إلى طبيعة العقلية العربية، بل الإنسانية التي تجعل لكل تجمع رئيساً أو أمّاً؛ فهناك أم القرى، وأم الكبائر، وأم القرآن، وأم الخبائث...الخ، فلما عرضت لهم حروف المعاني، ووجدوها في مجموعات ، نزعوا إلى جعل أحدها أصلاً أو أمّاً، ثم فسروا هذه الأصالة أو تلك الأمومة بأنها تعنى سعة التصرف في الاستعمال أو الدلالة التي عبروا عنها بالخصائص التي تجعل الأم أهلاً لتلك الأمومة في مجموعتها، أو أصلاً لتلك المجموعة أو أختاً كبرى لها.[١٠٣]

---

[١٠٢] انظر ظاهرة الأمات في النحو العربي، لسلمان القضاة، بحث نشرته مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد ٢٢ عدد ٦ لعام ١٩٩٥: ٢٨٩١.

[١٠٣] السابق نفسه وفي الموضع نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا- قضيتا الإعمال

أ- العامل في المستثنى

ذكر ابن يعيش أنّ (إلاّ) هي أمّ حروف الاستثناء[1]. وأن المستثنى بعدها له حالات أربع هي: النصب في الموجَب أبداً، والنصب في المستثنى المنقطع[2]، والنصب الواجب عند تقدم المستثنى على المستثنى منه[3] وأما الحالة الرابعة فإنه يجوز فيها النصب والإتباع، وذلك في الكلام التام غير الموجَب ... على أنَّ الخلاف الذي وقع بين النحاة كان في ناصب المستثنى بعد (إلاّ). قال ابن يعيش بهذا الخصوص: "وفي العامل في المستثنى أقوال منها قول سيبويه: "أن العامل فيه الفعل المقدم، أو معنى الفعل بواسطة (إلاّ)"[4].

وبالعودة إلى سيبويهِ وجدناه يقول: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، لأنه مخْرَج مما أدخلت فيه غيرَه،فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: (له عشرون درهماً) وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم إلاّ أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلاّ أباك، وانتصب (الأب) إذْ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"[5].

---

(1) شرح ابن يعيش: ٢/٧٧. وسبقه المبرد إلى ذلك فقال: وهي حرف الاستثناء الأصلي: المقتضب: ٤/٣٩١

(2) يتعين النصب عند جمهور العرب، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٥

(3) أجاز سيبويه الإتباع. والكوفيون والبغداديون وابن مالك يقيسون عليه : انظر همع الهوامع : ٣ / ٢٥٦-٢٥٧

(4) شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٦

(5) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لقد فهم ابن يعيش قول سيبويهِ السابق أن ناصب المستثنى بعد (إلا) هو الفعل أو الفعل بواسطة (إلا)، لأن عبارة سيبويهِ هي: (... ما قبله من الكلام). وفهم ابن مالك وغيره، أن عامل النصب هو (إلا) وفاقاً –على حد قوله– لسيبويهِ والمبردِ[٦]

وذكر أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) أنه قد نُسب إلى سيبويهِ أنّ المستثنى بعد (إلاّ) ينتصبُ بها نفسِها، أو بما قبلها من فعل وغيرِه بوساطتها، وقيل بما قبلها من غير وساطتها، ونسب ذلك لابن خروف (٦٠٩هـ) مستدلاً عليه بكلام سيبويه[٧].

وجمع السيوطي أقوال السابقين عليه، ولخّصها في ثلاثة أقوال:

أحدها : أن ناصبَ المستثنى هو (إلاّ)، وصححه ابن مالك، وعزاه إلى سيبويه والمبرد مستدلاً بأنها مختصةٌ بالدخول على الاسم، وليست كالجزء منه فعملت فيه كما عملت (إنّ) و (لا) التبرئة.

والثاني: أنه منصوب بما قبل (إلاّ) من فعلٍ ونحوِه، من غير أن يُعّدى إليه بواسطتها، وعُزِيَ لابن خروف.

والثالث: أنه منصوب بما قبل (إلاّ) ، معدّىً إليه بواسطتها، وعليه السيرافي (٣٦٨هـ)، وابن الباذش (٥٢٨هـ)، والفارسي (٣٧٧هـ)، وابن بابشاذ (٤٦٩هـ)، والرندي (٥٨١هـ). وعزاه الشلوبين (٦٤٥هـ) للمحققين قياساً على المفعول معه، فإنه ناصبُهُ بواسطة الواو. ونسبه ابن عصفور (٦٦٩هـ) لسيبويهِ، واختاره ابنُ الضائع (٦٨٠هـ)[٨].

ويفهم مهدي المخزومي مما نسبه سيبويه إلى الخليل من قوله: "... لا يكون

---

[٦] انظر تسهيل الفوائد لابن مالك : ١٠١

[٧] ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي : ٢ / ٣٠٠

[٨] همع الهوامع للسيوطي : ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستثنى فيه إلا نصباً لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيرَهُ"[٩]. أنه لا ينسب نصبه إلى فعل أو عامل سبقه[١٠].

هذه هي خلاصة أقوال النحاة التي ترتكز في مجملها على عبارة سيبويه (...وكان العامل فيه ما قبله من الكلام"[١١]، ولعل ما تحمله هذه العبارة من إبهام، وما تتسع إليه من احتمالات، هي التي أوحت إلى النحويين تلك الاجتهاداتِ المتباينةَ في ظل سيادة نظرية العامل في النحو العربي، وهي في مجملها تنتمي إلى مدرسة البصرة. وهذا هو الرأي الأول الذي ذكره ابن يعيش في هذه القضية.

أما الرأي الثاني فقد نسبه إلى المبرد، وأبي إسحاق الزجاج، وطائفةٍ من الكوفيين لم يذكرْهم، ومؤداه أن نصبَ المستثنى يكون بإلاّ، لأنها نائبةٌ عن الفعل (أستثني)، وقد ضعّف ابنُ يعيش هذا الرأي [١٢]

قال المبرد في المقتضب: ".. فلما قلت : إلا زيداً. كانت (إلاّ) بدلاً من الفعل"[١٣]. وتعقّب الرماني أبا العباس المبرد فقال: "وقال أبو العباس: (إلاّ) بدل من (أستثني)، وهذا يفسد بقولهم: قام القوم غير زيد. ألا ترى أنه لا يصح هاهنا: أستثني غير زيد[١٤].

وقد نسب الأنباري (٥٧٧هـ) في أسرار العربية القول بنصب المستثنى بـ(إلاّ) على معنى (أستثني) إلى الزجاج من البصريين، وإلى بعض النحويين الذين لم

---

[٩] كتاب سيبويه : ٢ / ٣٣٠

[١٠] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٢. وكلام المخزومي هذا تدليس؛ لأنه مبني على قول مبتور لسيبويه، فهو لم يذكر بقية عبارته، وهو قول الخليل: "فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً" : الكتاب: ٢/٣٣٠.

[١١] كتاب سيبويه : ٢ / ٣٣١

[١٢] شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٦

[١٣] المقتضب للمبرد : ٤ / ٣٩٠

[١٤] معاني الحروف : ١٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُعينُهم[١٥]. وعاد لينْسبَهُ إلى المبرد والزجاج من البصريين، وإلى بعض الكوفيين في كتاب الإنصاف، مؤكداً أنّ الناصب للمستثنى هو (إلاّ) نفسُها[١٦].

وعزا أبو حيان (٧٤٥هـ) إلى المبرد والزجاج أن النصب باستثناء ضميره بعد إلاّ، وذكر أنه نسب للكسائي[١٧]. ولعله يريد من قوله: (باستثناء ضميره) ما ذكره السيرافي عن المبرد؛ أن نصب المستثنى بعد إلاّ بأستثني مضمراً[١٨]. وهو ما أكده المبرد في المقتَضَب[١٩] إذ قال: "فلما قلت: إلاّ زيداً كانت إلاّ بدلاً من قولك: أعني زيداً، وأستثني فيمن جاءني زيداً. فكانت بدلا من الفعل". وهو ما ذهب إليه ابنُ الحاجب بأن العامل هو إلاّ لقيام معنى الاستثناء به. أما المرادي فقد نسب إليهما أن الناصب أستثني مضمراً بعد إلاّ[٢١].

لقد أصبحت عبارة المبرد محوراً للتأوُّلاتِ والاجتهاداتِ بعد أنْ كانت عبارةُ سيبويهِ محوراً لها من قبلُ. ولكن المسألة بقيت تدور في فلك نظرية العامل والمعمول، على أنَّ ابنَ يعيش يضعّف رأي المبرد ويردّه، لأنه يعمل معنى الحرف، وهو أمر لا يجوز عنده، لأن الحروف إنما يُجاء بها لتنوب عن الأفعال، وغايتُهم في ذلك الإيجازُ والاختصارُ، وفي إعمالها تراجعٌ عن هذا الغرض[٢٢].

وابن يعيش يتابع ابن السراج الذي يجعل المستثنى مُشْبِهاً للمفعول، ووجه الشبه بينهما هو أن كلاً منهما يكون فضلةً بعد الكلام التام، وموقعهُ آخرُ الجملة، لكنه لم يقل إنه مفعول، لأن المستثنى أبداً بعضُ المستثنى منه، والمفعولُ غيرُ الفاعل. وهو يجعله

---

(١٥) أسرار العربية للأنباري، تحقيق البيطار ، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م: ٢٠١

(١٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري، المكتبة التجارية، ط٤، مصر، ١٩٦١م. : (مسألة :٣٤)، ١ / ٢٦١

(١٧) ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٠٠

(١٨) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عطا والسيد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠١م : ٢ / ١٩٦

(١٩) المقتضب : ٤ / ٣٩٠

(٢١) الجنى الداني : ٥١٦

(٢٢) شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مشبهاً لخبر (كان) ويقيسُه عليه. فالمستثنى عنده مشبهٌ للمفعول وليس بمفعول، بدليل أن المستثنى تعمل فيه المعاني نحو قولك: (القوم في الدار إلاّ زيداً)، والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل إمّا ظاهراً وإمّا مضمراً[٢٣].

لهذا نراه يرفض فكرةَ كونِ (إلاّ) نائبة عن الفعل (أستثني) لسببين: أولهما: أن المستثنى يعمل فيه المعاني، والمفعول الحقيقي لا يعمل فيه إلاّ لفظ الفعل ظاهراً أو مضمراً. وثانيهما: أنك تقول: (أتاني القوم غيرَ زيد) فتنصب (غيراً) ولا يجوز أن تقدر: (أستثني غير زيد) لأنه يفسد المعنى[٢٤]. وكان الأنباري (٥٧٧هـ) قد ذكر أن (غير) المنصوبة على الاستثناء إما أن تكون منصوبة بإلاّ فيفسد المعنى، وإما أن تكون منصوبة بنفسها وهذا محال. ولم يبق لديه إلاّ الفعلُ المتقدمُ على (غير)؛ فإذا كان لازماً أباح له التعدي إليها من غير واسطة لإفراطها في الإبهام[٢٥]. وكنا قد ذكرنا أن ابن يعيش أباح أن يُنصبَ المستثنى بمعنى الجملة الاسمية في قولك: (القوم في الدار إلاّ زيداً)[٢٦] لكنه لم يُبِحْ نصبه بمعنى (إلاّ) وهو الفعل أستثني، لأن المنصوبات عند النحاة لا تعمل فيها المعاني، بل لا بد أن يكون العامل لفظياً.

قد يظنُّ المطّلعُ على أقوال الأنباري وابن يعيش أنها خروج على طبيعة اللغة التي لا تبيحُ أن يتعدى الفعل القاصر إلا بالتضمين، ولا أن يعمل معنى الجملة الاسمية النصبَ كما تعمل الأفعال في المفعول، وأنهم قد ركبوا هذا المركب الصعب لكيلا يخرجوا عن مقولتهم التي مؤداها أن معاني الحروف لا تعمل سواء أكانت الحروف مذكورةً أم محذوفةً. لكنه حين يراهم يقصرون هذا الأمر على المفعول به دون بقية المفعولات: المفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، يتبيّن أنه

---

[٢٣] شرح ابن يعيش: ٢ / ٧٧ : ٢ / ٧٧، وانظر الأصول في النحو: ٢٩١/١

[٢٤] السابق نفسه : ٢ / ٧٦؛ لأن الأصل في العمل هو للأفعال.

[٢٥] الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة :٣٤)، ١ / ٢٦٣

[٢٦] شرح ابن يعيش : ٢/ ٧٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من باب أولى أن يتعدى إلى الشبيه بالمفعول به. وهذا ما سبق إليه ابن السراج (٣١٦هـ) إذ قال: "المستثنى يشبه المفعول إذا أُتِيَ به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام..."[٢٧].

أما الرأي الثالث الذي ذكره ابن يعيش في نصب المستثنى بعد إلاّ فهو للفراء، ومؤداه: أنّ (إلاّ) مركبةٌ من (إنْ) المخففة التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و (لا) التي للعطف؛ فأُدغمت النونُ في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين: نصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتباراً بلا. وقد عدّه ابنُ يعيش فاسداً لأنّا نقول: (ما أتاني إلاّ زيدٌ) فنرفع زيداً وليس قبله مرفوع يعطف عليه. ولم يَجُزْ فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معا[٢٨]. وكان الرماني (٣٨٤هـ) قد سبقه في نسبة هذا الرأي إلى الفراء، وسبقه في الحكم عليه بالفساد أيضاً إذْ قال: "وهذا فاسد لأنه لا خلاف بينهم في جواز: (ما قام إلا زيدٌ) برفع زيد، لأنه لا شيء قبله يعطف عليه، وليس في الكلام منصوبٌ فتكون (إنّ) عاملةً فيه"[٢٩].

وممّن ذهبوا إلى أنّ (إلاّ) مركبةٌ من إنْ الشرطية ولا النافية برجشتراسر إذْ قال: "فـ (إلاّ) في مثل: (ما جاءني أحد إلا زيد) وإنْ أمكن اشتقاق معناها من جملة شرطية، فلم يبق فيها في الحقيقة شيء من معنى الشرط، ولا يستأنف بها جملة، بل هي وما بعدها جزءٌ من الجملة المستثنى منها، فيقرب معناها من معنى النفي..."[٣٠].

وكان صاحبُ الإنصاف قد عدَّ مذهبَ الفراء والكوفيين في (إلاّ) المركبةِ فاسداً ومتناقضاً مع قواعدهم هم أنفُسِهم، لأنهم يجعلون لها حكمين في آن واحد بعد تركيبها

---

[٢٧] الأصول في النحو : ١ / ٢٨١

[٢٨] شرح ابن يعيش : ٢ / ٧٧. ويردّ قول ابن يعيش تقييد الفراء كون (إلا) عاطفة أن تسبق باستثناء : انظر معاني القرآن: ٩٩/١

[٢٩] معاني الحروف للرماني : ١٢٦. وكلام الرماني ليس دقيقا؛ لأن الفراء نصّ على أن (إلا) إذا لم تسبق باسم فإن ما قبلها يعمل فيما بعدها: انظر معاني القرآن: ١٦٧/١.

[٣٠] التطور النحوي للغة العربية : ١٧٥، ١٧٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

من جُزْأين، وهم الذين يقولون: إن الحرف بعد تركيبه يأخذ حكماً آخر، ويبطل حكمُ كلِّ جزء من أجزائه، ولأنهم يعملون (إنْ) المخففة هنا ويبطلون عملها إذا خففت أصلاً، فدعوى الفراء تفتقر إلى دليل، وليس إلى ذلك سبيل إلا بوحي أو تنزيل[٣١].

والرأي الرابع مما ذكره ابنُ يعيش في نصب المستثنى بعد (إلاّ) هو ما نقله عن الكسائي بتقدير (أنّ) بعد إلا، فيكون تقدير الجملة: (قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم)، فعلق قائلاً :(إنّما هذا القول لتقريرِ معنى الاستثناء لا لتحقيقِ نفس العامل. وكان الفراء قد ردّه بقوله: "لو كان هذا النصب بأنّه لم يفعل لكان مع (لا) في قولك: (قام زيد لا عمرو) كذلك[٣٢] . وردّه المالقي أيضاً بأن الحروف لا تُحذف ويبقى عملُها، لأنّ عملَها بحكم الشّبهِ للفعل، فزادها ذلك ضعفاً، ثم إنّ حذفَها وحذفَ خبرِها لا نظيرَ له في كلامهم، مع أن هذا يلزم منه أن يكون المستثنى أبداً منصوباً، وقد جاء على خلاف ذلك..."[٣٣] .

وقال الأنباري (٥٧٧هـ): "...وإن أراد أنَّ (أنّ) هي الموجبة للنصب كان اسمُها وخبرُها في تقدير اسم، فلا بد أن يقدَّر لها عاملٌ يعمل فيه، وفيه وقع الخلاف"[٣٤] هذه خلاصة الآراء التي قيلتْ في عامل نصب المستثنى بعد إلا.

وخلاصة القول فيها أنه إذا كان الكلام قبل (إلا) موجباً كان ما بعدها منصوباً. قال الله عزّ وجل: "فَشَرِبُوا مِنْهُ إلاّ قَلِيلاً مِنْهُمْ"[٣٥]. وفي إحدى القراءتين: "فَشربوا منه إلاّ قليلٌ مِنهُم"[٣٦]. وإلاّ في قراءة الرفع بمعنى (لكنْ)، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوفُ

---

(٣١) الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة ٣٤): ١ / ٢٦٤

(٣٢) شرح المفصل : ٢ / ٧٧

(٣٣) رصف المباني : ٩٢

(٣٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة ٣٤) : ١ / ٢٦٥

(٣٥) آية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٣٦) هي قراءة ابن مسعود وأُبيّ والأعمش: البحر المحيط : ٢ / ٢٦٦، معاني القرآن للأخفش : ٤٠٤، معاني القرآن للفراء : ١/ ١٦٦، ولم يذكر صاحب هذه القراءة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخبر على تقدير: إلا قليلٌ منهم لم يشربوا[٣٧].

وإذا كان ما قبل (إلا) غيرَ موجَبٍ كان ما بعدها تابعاً لما قبلها على البدل، وجاز فيه النصب إذا تم الكلام دونه. قال الله عز وجل: "ما فعلوه إلا قليلٌ منهم"[٣٨]. وقرأ ابن عامر بالنصب، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام[٣٩].

وإذا فرّغْتَ ما قبل (إلا) لما بعدها، عمل ما قبلَها في ما بعدها، ولم تعمل (إلا) شيئاً. ولا يُحذَفُ المستثنى منه مع إيجاب محض، فإن ورد ما ظاهره الإيجاب فهو مؤول بالنفي، نحو قوله عز وجل: "ويَأْبَى اللهُ إِلاّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ"[٤٠] لأن يأبى بمعنى لا يريد.

وأما (غير وسوى) فإنهما تجران ما بعدهما أبداً بالإضافة، بإعراب ما بعد (إلا). وقد تكون (غير) نعتاً فتتبع ما قبلها، وذلك إذا لم يَجُزْ في موضعها (إلاّ)، وقد تُحْمَلُ (إلا) على غير. قال الله عز وجل: "لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا"[٤١] . فـ(إلا الله) صفة لآلهة، ومعنى الصفة هنا التوكيد لا التخصيص. ولا يجوز أن يُجعل (إلا اللهُ) بدلاً، لأن شرطَ البدل في الاستثناء صحةُ الاستغناء به عن المبدل منه، وذلك ممتنع بعد (لَوْ و إنْ) الشرطيتين لأن الكلام معهما مُوجَب. ويصبح الكلام بمعنى: (لو كان فيهما الله لفسدتا)، وهو فاسد بل هو كفر.

وهذه القضيةُ تدرس (العامل في المستثنى)، وأولُ ما حاول النحاةُ بحثَه هو

---

(٣٧) شواهد التوضيح والتصحيح : ٤٣. والصحيح أنها ملغاة؛ لأن الاستثناء متّصل، ولو كان منقطعاً لجاز أن تكون بمعنى (لكن).

(٣٨) آية ٦٦ من سورة النساء.

(٣٩) القراءات السبع : ٢٣٥. وانظر جمل الزجاجي : ٢٣١

(٤٠) آية ٣٢ من سورة التوبة. وانظر شرح التسهيل : ٢ / ١٩٣. ويجوز التفريغ في الإيجاب في الظروف، نحو قولنا: أدرس إلا يوم الجمعة: انظر الأمالي لابن الحاجب: ٣٤/٤.

(٤١) آية ٢٢ من سورة الأنبياء. وانظر شرح التسهيل : ٢ / ٢١٧، ٢١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عاملُ النصب في المستثنى المنصوب، وقد رأينا أنّهم قد تعددت اجتهاداتُهم، وتباينت آراؤُهم وتشعبتْ، ويمكنُ تلخيصها فيما يلي:[٤٢]

الأول: أن ناصبه هو (إلا) نفسُها، وقد صححه ابن مالك[٤٣]، وعزاه لسيبويهِ والمبردِ، واستدل بأنها مختصة بالدخول على الاسم، وليست كالجزء منه، فعملت فيه كما تعملُ إنّ، ولا النافية للجنس.

الثاني: أنّ ناصبه ما قبل إلا من غير واسطتها، وعُزِيَ لابن خروف، قياساً على انتصاب (غير) بلا واسطة، إذا وقعت موقع إلاّ. وقد ردّه ابن مالك، لأنه لا نظير له، فالمنصوب بعد (إلا) لا مقتضى له غيرُها، لأنها لو حُذِفَتْ لم يكن له معنىً، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصلة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إيّاه لزم عدم النظّير فوجب اجتنابُهُ...[٤٤].

الثالث: أنّ ناصبه ما قبل (إلا) معدى إليه بواسطتها، وعليه السيرافي ونفرٌ من المحققين، قياساً على المفعول معه؛ فإنّ ناصبَهُ الفعل بواسطة الواو. ونسبه ابنُ عصفور لسيبويهِ، وهو صحيح، قال سيبويه: "... ولكنك أدخلت (إلا) لتُوجبَ الأفعال لهذه الأسماء ولتنفيَ ما سواها"[٤٥]. وقُدِحَ فيه بأنه قد لا يكون قبل (إلا) فعل نحو: القومُ إخوتُك إلا زيداً[٤٦].

الرابع: أنّ ناصبه هو (أنّ) المقدرة بعد (إلا)، وعليه الكسائي فيما نقله السيرافي،

---

(٤٢) انظر همع الهوامع : ٣ / ٢٥٢

(٤٣) شرح التسهيل : ٢ / ١٩٤-١٩٦. قال ابن مالك: "واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني...".

(٤٤) شرح التسهيل : ٢ / ٢٠٠، وهمع الهوامع ٣ / ٢٥٢

(٤٥) كتاب سيبويه : ٢ / ٣١٠

(٤٦) همع الهوامع : ٣ / ٢٥٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكره الرماني، والتقدير عندهم في قولك: قام القوم إلا زيداً : إلا أنّ زيداً لم يقم[٤٧].

الخامس: أنّ ناصبه (إنْ) المخففة من الثقيلة، رُكِّبَتْ (إلا) منها ومن (لا)؛ فمن نصب غلّب حكم (إنْ) ومن رفع غلّب حكم (لا). وعليه الفراء[٤٨]. وهذا فاسد عند النحاة لأنه لا خلاف بينهم في جواز: ما قام إلا زيدٌ، برفع (زيد) لأنه لا شيء قبلَهُ يُعطَفُ عليه، وليس في الكلام منصوبٌ. فتكون (إنْ) عاملةً فيه[٤٩]. وكنا رأينا أن برجشتْراسر يفسر هذا النمط من الاستثناء بجملة شرطية[٥٠].

السادس: أنه انتصب بالمخالفة، لأن ما بعد (إلا) مخالفٌ لما قبلها أو عكسُهُ، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور. ولعلّه يعني في تفسير نصب المستثنى: أنه مخرجٌ مما أدخلت فيه غيرَهُ، أي أن هذا المنصوب لا علاقة له بما قبلَه في حكم أو معنىً اختصّ به الأول[٥١]. قال المخزومي: "ولم تصدر عنه إشارة إلى عامل من العوامل التي نَسَبَ إليها المتأخرون النصبَ في كل هذه المنصوبات"[٥٢].

السابع: أنه منصوب بـــ(أستثني) مضمراً، وعليه المبرد والزجاج كما رأينا سابقاً. ولقد اختُلف في تفسير عبارة المبرد: قال ابن جني: "على أن أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد (إلا) في الاستثناء على أنه بناصبٍ يدلُّ عليه معقودُ الكلام"[٥٣]. وقال الرماني: "وقال أبو العباس: إلا بدل من أستثني..."[٥٤].

---

[٤٧] معاني الحروف : ١٢٦، همع الهوامع : ٣ / ٢٥٣

[٤٨] السابق نفسه في الموضع نفسه.

[٤٩] السابق نفسه في الموضع نفسه.

[٥٠] التطور النحوي للغة العربية : ١٧٥

[٥١] هذا كلام سيبويه في حديثه عن بعض أنواع الحال: الكتاب : ٢/ ١١٨

[٥٢] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٨٣، وكلام المخزومي ليس بشيء، لأنه اعتمد على تفسير عبارة سيبويه مبتورة.

[٥٣] سر صناعة الإعراب : ١ / ١٤٦ [٥٤] معاني الحروف : ١٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد رأينا أن كلام ابن يعيش مطابقٌ لمَنْ فهِمَ هذا الفَهْم الذي يجعل إلا بمعنى الفعل (أستثني أو لا أعني)[٥٥].

فإن اتبعنا من يقول: إنّ العامل (إلا) نفسُها، لأنها بمعنى (أستثني)، ولأنها مختصة بالأسماء لفظاً أو تقديراً؛ رُدَّ علينا بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن لا تنفكّ عن النصب، وقد علمنا أنّ ما بعدها قد يأتي على غير النصب في الاستثناء السالب وفي المفرغ.

وإن اتَّبعْنا رأي القائلين بأنّ (إلاّ) مركبةٌ من إنْ المخففة و لا، فإذا نصبتَ أعْمَلْتَ (إنْ) وإذا أتبعتَ أعْمَلْتَ (لا) فقد علمنا بأنه لا يستقيم على كل حال في اللفظ ولا في المعنى، بل هو مُخْتَلَفٌ فيه[٥٦].

وإن اتّبعنا رأي القائلين بأن عامل النصب هو (أنّ) بعد إلا، أُخِذَ علينا بأنها لا تضمر في العادة، وبأن ما بعد إلا لا يطردُ انتصابُهُ على كل حال كما رأينا في بعض الأنماط التي يُختار فيها الإتباعُ أو التي يتفرغ فيها العامل لما بعدها[٥٧].

وإن اتّبعنا رأي القائلين بأن العامل هو ما قبل (إلا) من غير أن يكون مُعَدّىً بها، رُدّ قولنا بأن العامل هو ما يكون له اقتضاء في معموله، فإذا ألغينا وساطة (إلا) فما الذي يُخْرِجُ ما بعدها من حكم ما قبلها؟ والعامل في هذه الحالة ليس له اقتضاء في معموله[٥٨].

بقي أن نجعل ما بقي من آراء وهي الثالث والسادس والسابع، رأياً واحداً هو: (أن الناصب هو ما قبل إلا بوساطتها شريطة أن يكون المنصوب فضلة مخالفاً لما

---

[٥٥] شرح ابن يعيش : ٨ / ٩، ٢ / ٧٦

[٥٦] انظر الرأي الخامس في هذه القضية.

[٥٧] انظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٢

[٥٨] انظر الرأي الثاني في هذه القضية، وانظر ارتشاف الضرب : ٢ / ٣٦٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبلها وأن تكون (إلا) بمعنى أستثني)، فإن قيل: بما يوجد قبل (إلا) فعل أو شبهه فأين العامل عندئذ؟ قلنا: أجاب سيبويهِ والنحويون من بعده على ذلك، ومؤدى جوابهم أن العامل هو المستثنى منه، قياساً على نصب التمييز بالمميَّز[٥٩]. وجرّ المضاف إليه بالمضاف.

وقد ورد في أفصح الكلام جواز نصب ما بعد إلا على الاستثناء، وجواز إتباعه للمستثنى منه، ولكنَّ كلا الوجهين مقيد بشروط، والمختار هو ما توافرتْ شروطُه؛ فإذا كان المختار هو النصب على الاستثناء فعاملُ النصبِ فيه هو ما ذكرنا آنفاً، لأنه يُشْبِهُ المفعولَ،[٦٠] ولأنه هو الأصل، إذا أتى بعد تمام الكلام[٦١]. في المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجَب، بل إنهم يوجبون النصب في هذه الثلاثة في اللغة المشهورة[٦٢]. ولقد اختار النحاة نصب ما بعد (إلا على الاستثناء في المنقطع المتقدم المثبت، المتراخي[٦٣] غير المستقل، لأن البدل في حكم الاستقلال[٦٤]. غير المستغني، وهو الذي لا يجوز إحلالُهُ محلَّ المبدل منه لأسباب تعود إلى اللفظ أو المعنى؛ فلا يجوز: (ما جاءني من أحد إلا زيدٍ) بإبدال (زيد) من أحد، لأن (أحد) نكرة منفية، و (زيد) معرفةٌ مثبتة. ولا يجوز: (لا أحدَ فيها إلا زيداً) بإبدال (زيداً) من اسم (لا) النافية للجنس، لأن اسمها نكرة منفية، و (زيداً) معرفة

---

[٥٩] انظر الرأي الثالث والسادس والسابع في هذه القضية، وانظر كتاب سيبويه : ٢ / ٣١٠.

[٦٠] الأصول في النحو: ١ / ٢٨١. وقال الأنباري في أسرار اللغة: ٢٠١ "... وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل، إلا أنه قوي بـ(إلا) فتعدى إلى المستثنى".

[٦١] شرح التسهيل: ٢ / ١٨٨، همع الهوامع : ٣ / ٢٥٥

[٦٢] همع الهوامع : ٣ / ٢٥٥

[٦٣] هو المتباعد عن المبدل منه نحو: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتا ينفع الناس إلا زيداً). شرح التسهيل : ٢/٢٠٤

[٦٤] شرح التسهيل: ٢ / ٢٠٣، ٣٠٤. قال ابن مالك: "...إذا قال: لي عندك مائة إلا درهمين، فأردت جحد ما ادعاه فإنك تقول: مالك عندي مائة إلا درهمين، فيكون بمنزلة قولك، مالك عندي ما ادعيته، ولو رفعت الدرهمين مقرا بهما جاحداً الثمانية والتسعين...".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مثبتة[٦٥]. ولا تعمل (لا) في المعرفة.

والنحاة يختارون الإتباع للمشاكلة[٦٦]، مع جواز النصب في المتصل المتأخر المنفي، غير المتراخي، ولا المستَثْنَي استثناءً عارضاً[٦٧]، المستقل، المستغنى بالمستثنى عن المستثنى منه دون تعذر صناعي أو معنوى. قال ابن مالك: "ولا يتبع المجرور بـ(من) و(الباء) الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل، وأجاز بنو تميم إتباعَ المنقطعِ المتأخرِ إن صحَّ إغناؤُهُ عن المستثنى منه..."[٦٨].

وإنما اختاروا البدل على الاستثناء، لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالأصالة، وبوساطة (إلا) والبدل بالأصالة وبغير واسطة[٦٩]، فضلاً عن المشاكلة إذا توفرت دواعيها كما أسلفنا[٧٠].

ويُعْرَبُ المستثنى على حَسَبِ العوامل، أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرّ، إذا كان المستثنى منه غيرَ مذكور، وذلك في ما يسمى الاستثناء المفرّغ، وقد اشترطوا للمفرّغ أن يقع في الكلام المنفي حقيقةً أو تأويلا، كما في قوله تعالى: "ويَأبى اللهُ إلاّ أنْ يُتِمَّ نُورَهُ" لأن يأبى بمعنى لا يريد[٧١]. ولا يقع المفرغ في

---

(٦٥) شرح التسهيل : ٢ / ٢٠٢، ومنحه الجليل على شرح ابن عقيل: ٢ / ٢١٤

(٦٦) شرح التسهيل: ٢ / ٢٠٤. لأن اختلاف الحركة الإعرابية قد يوهم اختلاف المعنى، فإذا فات داعي المشاكلة بالتراخي رجح النصب على الاستثناء.

(٦٧) نسبه لابن السراج في شرح التسهيل : ٢/ ٢٠٥، فذكر أنه قال: "فإن لم تقدر البدل وجعلت قولك: (ما قام أحد) كلاماً تاما لا يُنوى فيه الإبدال من (أحد) نصبت فقلت: (ما قام أحد إلا زيداً) لأن الإبدال عرض بعد أن استوفى النفي حقّه. وانظر: الأصول في النحو: ٢٨٢/١.

(٦٨) تسهيل الفوائد : ١٠٢، ومنحة الجليل على هامش ابن عقيل ٢ / ٢١٤. حيث أشار إلى امتناع الابدال لسبب صناعي، كأن تقول: ما جاء ني من أحد إلا زيد، أو تقول: لا أحد فيها إلا زيدٌ.

(٦٩) الفوائد الضيائية :١ / ٤١٩، ٤٢٠

(٧٠) هامش (٦٦) من هذه القضية.

(٧١) آية ٣٢ من سورة التوبة. قال ابن مالك: لأن يأبى بمعنى لا يريد: شرح التسهيل : ٢/ ١٩٣. وهي شاهد على النفي بالمعنى وليست شاهداً على المفرغ، إلا في الظروف: انظر هامش ٤٠ من هذه القضية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموجب إلا إذا استقام المعنى نحو قولك: (كلُّ حيوان يحرك فكَّه الأسفلَ عند المضغ إلا التمساحُ)[٧٢]، أو فهم منه النفي في المعنى نحو قولك: (عدمْتُ إلا زيداً) و (صُمْتُ إلا يومَ الجمعة)[٧٣].

والاستثناء في هذا النوع يكون في المعنى، لأن (إلا) توجب الأفعال للأسماء التي تليها وتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، و(إلا) هاهنا إيجاب لأنه ليس قبلها ما يستثنى منه[٧٤] فهي أداة حصر لا أداة استثناء، فقيل إن ما قبلها تفرّغ للعمل في ما بعدها.

ويتفرغ العامل في هذا النوع من الاستثناء لجميع المعمولات إلا ما لا يستقيم معه المعنى الذي يقتضي أن يكون ما بعد إلا مناقضاً لما قبلها في المعنى؛ وقد عدُّوا من ذلك المصدر المؤكد لفعله في نحو قوله تعالى: "مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنّاً وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ"[٧٥]. فقد أوّلوُهُ على معنى: (إن نظنّ إلا ظنّا ضعيفاً)[٧٦]، لأن الظنّ لا يناقض الظن، أما الظن الضعيف فيناقض الظن على وجه العموم. وعدُّوا من ذلك المفعول معه أيضاً، فلا يقال: (لا تمش إلا وزيداً) على المعية، لأن ما بعد (إلا) كأنه منفصلٌ من حيثُ المعنى عمَّا قبلَه لمخالفته له نفياً وإثباتاً، فإلا مُؤْذِنٌ بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستُهْجِنَ عملُ الفعل مع حرفين مُؤْذِنَيْنِ بالفصل[٧٧]. وعدوا منها الحال المؤكدة لعاملها، فلا يقال: (لا تعث إلا مفسدا) لأن تعث بمعنى تفسد، وحتى يكون لـ (إلا) اقتضاء فلا بدّ أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في المعنى، كأن تقول: لا تعث إلا مفسداً لعدوك، لأن إفساد العدو غير الإفساد على وجه العموم

---

[٧٢] شرح كافية ابن الحاجب للاستراباذي : ١ / ٢٣٤، وللجامي : ١ / ٤٢٠

[٧٣] شرح التسهيل : ٢/ ١٩٣. والنفي على تقدير: لم أجد إلا زيداً، و لم أفطر إلا يوم الجمعة.

[٧٤] كتاب سيبويه: ٢/ ٣١٠، المقتضب: ٣٨٩/٤، معاني الحروف ١٢٧، شرح ابن عقيل: ٢١٨/٢-٢١٩

[٧٥] آية ٣٢ من سورة الجاثية

[٧٦] همع الهوامع : ٣ / ٢٥١

[٧٧] الكافية بشرح الاستراباذي : ١ / ٢٣٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من حيث المعنى[٧٨]. أي أن المعنى سواء أكان على وجه الحقيقة أم بالتأويل، هو الفيصلُ في هذه الأمور وأمثالها.

لقد بحث النحويون عن عامل نصب المستثنى بعد إلا، لأنهم أدركوا أنه لا بدّ للمنصوب من ناصب، ولا بدّ للمعمول من عامل، وهو أمر طبيعي لأنه لا يُتَصَوَّرُ وجودُ نحو دون عامل، ولقد فشل ابن مضاء عندما حاول ذلك، وذهبت نظريته إلى غير رجعة، ولقد اعْترفتِ النظرياتُ اللسانيةُ الحديثةُ بالعامل اللفظي والمعنوي فيما يعرف بالنحو التحويلي، فكل عقدة أو عجرة تحكم ما تحتها.

ولقد كان المعنى هو رائدهم في هذه القضية، لكنه بسبب تعدد أنماط الاستثناء في اللغة العربية، يُحِسُّ مَنْ يبحثُها بطولها وتعقيداتها ولقد أدرك برجشتراسر هذه المشكلة، فقال بعد طول تمحيص وبحث ومقارنة بأخواتها الساميات: "وقد وَضَعتِ العربيةُ القواعدَ الدقيقةَ للاستثناء،وأكثرتْ من حروفه، وفرَّقَتْ بينها في بعض الأحوال، فصار الاستثناء فيها باباً مستقلا بنفسه، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية[٧٩].

(إلاّ) إذاً هي عامل نصب المستثنى، أو هي وساطة لإيصال عمل العامل قبلها إلى معموله المنصوب بعدها.

---

(٧٨) منحة الجليل على شرح ابن عقيل : ٢/ ٢١٩ (الهامش).

(٧٩) التطور النحوي للغة العربية : ١٧٦. ولقد قال ذلك بعد أن حاول تفسير جملة الاستثناء بجملة الشرط، وحاول تفسير (إلا) بـ(ما عدا وما خلا) وحاول مقارنة (إلا) في العربية بما يقابلها في الآرامية والسريانية،فضلا عن اطّلاعه الدقيق والمتأني على آراء النحاة العرب في هذه القضية.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

ب- العامل في المنادى

لقد ذكر ابن يعيش "أنهم قد اختلفوا في العامل في المنادى، فذهب قوم إلى أنه منصوب بالفعل المحذوف لا بهذه الحروف، قال: وذلك من قبَل أنّ هذه الحروف إنما هي تَنْبيهُ المدعوّ، وهي غير مختصة بل تدخل تارة على الجملة الاسمية نحو قول الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصالحينَ على سِمْعان مِنْ جارِ

وتارة على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: (أَلاَ يَسْجُدُوا) وما هذا سبيله فإنه لا يعمل، ولا يقال بأنه عمل بطريق النيابة عن الفعل الذي هو أدعو، لأنّا نقول نيابتها عن الأفعال لا توجب لها العمل؛ لأن عامة حروف المعاني إنما أُتِيَ بها عوضاً من الأفعال لِضَرْبٍ من الإيجاز والاختصار... وذهب الأكثرون إلى أنّ هذه الحروف هي العاملةُ أنفسُها دون الفعل المحذوف لنيابتها عن الفعل الذي هو أنادي أو أدعو ... ولا فرق بين قولك أدعو وبين قولك (يا) ... فجرت (يا) نفسُها في العمل مجرى أدعو كما جرى أنادي مجراه، وصار (يا) وأدعو وأنادي من قبيل الألفاظ المترادفة ... فلما اختص (يا) من بين حروف المعاني بما وصفنا، وجرت مجرى أدعو وأنادي في المعنى تولت بنفسِها نَصْبَ المنادي كما لو ظهر أحد الفعلين هنا لتولّى بنفسه النصبَ"[1].

وذهب سيبويهِ (١٨٠هـ) إلى "أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[2] وأضاف: "ومما ينتصب... على الفعل المتروك

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢٠-١٢١. وقراءة التخفيف في آية ٢٥ من سورة النحل: "أَلاَ يَسْجُدُوا" هي قراءة الكسائي. والجمهور بالتشديد: "ألاّ يَسجدوا" فليست من هذا الباب.

[2] الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٨٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إظهاره قولُك: يا عبدالله. والنداء كلّه... ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا وأيا وأيْ) بدلاً من اللفظ بالفعل"[٣].

سيبويه إذاً جعل المنادى مفعولا به؛ لذا فهو منصوبٌ بفعل مضمر، وحروف النداء بدلٌ من هذا الفعل؛ لذا فإنهم يأتون بضمير النصب بعدها.

وقد أشار ابن يعيش إلى هذا بقوله: "المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كل منادى أن يكون منصوباً، وإنما بنوا المفرد على الضم لعلة نذكرها، والذي يدل على أن الأصل في كل منادى النصبُ قولُ العرب: يا إياك، لماّ كان المنادى منصوباً، وكنوا عنه أتوا بضمير المنصوب،... وقد قالوا: يا أنت. أيضا فكنوا عنه بضمير المرفوع نظراً إلى اللفظ، كما قالوا: يا زيدُ الظريفُ، فأتبعوا النعتَ على اللفظ. قال الشاعر:

يا مُرَّ يا ابنَ واقعٍ يا أنتا أنت الذي طلّقْتَ عاماً جُعْتا[٤]

وأردف يقول: وكان أبو العباس المبرد يقول: الناصبُ نفس (يا) لنيابتها عن الفعل، قال: ولذلك جازت إمالتُها"[٥].

إنّ ما نسبه ابن يعيش إلى المبرد غير صحيح، بدليل قوله في المقتضب: "اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدَالله؛ لأن (يا) بدلٌ من قولك: أدعو عبدالله وأريد، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً، فإذا قلت: يا عبدَالله، فقد وقع دعاؤك بعبدالله فانتصب على أنه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُك"[٦]. وبهذا نرى أن المبرد يوافق سيبويه في أن الناصب

---

[٣] الكتاب : ١/٢٩١

[٤] الشاهد نسب إلى اكثر من شاعر، انظر تخريجه في معجم شواهد النحو الشعرية رقم : (٣٢٦٧)

[٥] شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ١٢٧، وانظر شرح الكافية للاستراباذي ١/ ١٣١

[٦] المقتضب للمبرد : ٤/ ٢٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للمنادى هو الفعل محذوفاً.

ويفهم من كلام ابن السراج (٣١٦هـ) أن (يا) هي العامل قال: "وينبغي أن تعلم أن حق كلِّ منادى النصبُ. من قِبَلِ أنّ قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلاناً، لأن قولك: (يا) هو العمل بعينة، وأنه فارق سائر الكلام؛ لأن الكلام لفظ يغنى عن العمل، وهذا العمل فيه هو اللفظ[٧]. فهو يقصد إنشاء خبر بـ (يا) وليس خبراً محضاً.

وقال الأنباري (٥٧٧هـ) إن المنادى مفعول؛ لأن التقدير في: يا زيدُ، أدعو زيداً، فلما قامت (يا) مقام الفعل أدعو عملت عمله، ودليل قيامها عنده من وجهين: الأول: أنها تدخلُها الإمالة، والإمالة تكون في الأسماء والأفعال ولا تدخل الحروف، والثاني: أن لام الجر تتعلق بها في مثل (يا لزيدٍ) ولام الاستغاثة هذه حرف جر ولو كانت (يا) حرفاً لم تتعلق بها اللام؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف. وقال: بأن هذا عليه أكثر البصريين[٨].

ويرى السهيلي (٥٨١هـ) أن العامل في المنادى هو قَصْدُ المنادِي نفسه، وهذا يعنى أن العامل هنا معنويٌ وليس لفظياً، فقد قال: "أما حروف النداء فعاملةٌ في المنادى عند بعضهم، والذي يظهر لي أنّ (يا) تصويت بالمنادى، نحو (جوتْ)[٩]، و(ها) ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصدِ إليه وإلى ذكره، لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه أنه منصوب، ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه، نحو: صاحبَ زيد أقبل و(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذَا)[١٠] وإن كان مبنياً عندهم فإنه بناء كالعمل، ألا تراه ينعت على اللفظ كما

---

[٧] الأصول في النحو : ١ / ٣٣٣

[٨] انظر الإنصاف : المسألة الخامسة والأربعين: ١ / ٣٢٦-٣٢٧

[٩] (جوتْ): في تاج العروس: دعاء للإبل إلى الماء. أو هي زجر للإبل كما نقل عن ابن الطراوة. نتائج الفكر : ٧٧

[١٠] الآية : ٢٩ من سورة يوسف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يُنعت المعرب، ولو كان حرفُ النداء عاملاً لما جاز حذفُه وبقاءُ عمله"[11] .

وذكر ابن الحاجب (٦٤٦هـ): أنّ النحويين اختلفوا في المنادى: هل هو مفعولٌ به بفعل التُزِمَ إضمارُه... أو هو مفعول باسمِ فعلٍ وهو (يا وأيا وهيَا)، فَجعل هؤلاء حروفَ النداء أسماءَ أفعالٍ، والمنادى منصوبٌ بها لفظاً أو محلاً، ولكنه رجح أن الرأي الأول هو الوجه في هذه المسألة[12]. وترجيحه جاء لسببين: وظيفي: وهو أنها ليس لها مرفوع، وبنائي: وهو أنّ أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة حرف واحد.

وقد نسب ابن الحاجب في الكافية إلى الكسائي (١٨٩هـ) أنه قال: "المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية، ولا يعنى أنّ التجردَ فيه عاملُ كما قال بعضُهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بدّ فيه من الإعراب، ثم إنّا لو جررناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابه غير المتصرف فرفعناه، ولم ننونه ليكون فرقاً بينه وبين ما رُفِعَ بعاملٍ رافع... ونسب إلى الفراء قوله: أصل يا زيدُ. يا زيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتُفيَّ بيا ونُوِيَ الألفُ فصار كالغايات فبُنِيَ على الضمِ"[13].

وذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) أن المنادى منصوبٌ لفظاً أو تقديراً بالفعل (أنادي) لازمِ الإضمار، وعلل أسباب إضمار الفعل الناصب للمنادى بـ: ظهور معناه، وكثرة الاستعمال، وقَصدِ الإنشاء، ولأن العرب تجعل أحد حروف النداء كالعوض منه، فكلّ سبب من هذه الأسباب يكفي لإيجاب لزوم إضمار الفعل، خاصة قَصدَ الإنشاء؛ لأن

---

(11) نتائج الفكر في النحو للسهيلي، دار الاعتصام، مكة المكرمة، ١٩٨٤م : ٧٧-٧٨ وانظر الهمع : ٣ / ٣٣

(12) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق الدكتور العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٢م: ١ / ٢٤٩، وانظر الهمع: ٣ / ٣٤

(13) الكافية في النحو بشرح الاستراباذي : ١/ ١٣٢. وكان صاحب الإنصاف قد ذكر الرأي المنسوب إلى الكسائي، ونسبه إلى الكوفيين دون تحديد أحد منهم في المسألة الخامسة والأربعين: ١ / ٣٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إظهار الفعل أنادي يُخْرِجُ القصدَ من الإنشاء إلى الإخبار، وإضمار الفعل يعين على هذا القصد[١٤].

وقد ذكر بعض المحدثين أن أدوات النداء في العربية متقاربة مع أخواتها السامية من حيث الوحدات الصوتية، ويمكن حصرها في أصوات المدّ المطوّلة، كالواو والياء والألف، وأحيانا تدخل الهمزة والهاء في تركيب أدوات النداء، وقد استخدمت الهاءُ حرفَ نداءٍ شائعاً في النقوش العربية البائدة كالثمودية والصفوية، إذ يقال: هَبَعْل، هَلّات، هَنُهي، هَرَضْوَ: (بمعنى: يا بعل، ويا اللات، ويا نُهي، ويا رَضْوى، وكذلك استخدمت الهاءُ في العبرية حرفَ نداءٍ في مثل (هئِيش) وتعني يا رجل وغيرها من الحروف التي تستخدم في العبرية، وكذلك في السّريانية من مثل: (اهَ أو) بنطق السريانيين الغربيين ويقابلها في العربية (وا) و (ا) (يا) وتقابلها في العربية (يا) و(يْ) (إين) وتقابلها في العربية (أي). وغيرها من حروف النداء في اللغات السامية، وهذا يدل على أن حروف النداء في العربية وأخواتها الساميات قد تشققت عن أصل واحد، وهو الصوت الذي يلبي أغراضاً مشتركةً بينها بمعنى تهيئة السامع[١٥]. أي أنّ هذه الحروف لتنبيه السامع فقط.

يتبين مما تقدم أن النحاة اختلفوا كثيراً حول العامل في المنادى، وهل العامل هو الفعل المضمر، أو (يا) نابت مناب الفعل المضمر، أو في كونِ العامل معنوياً كقصد المنادي، أو كانت حروف النداء أسماء أفعال وقد نسب إلى الكوفيين[١٦]. والمعالجة الوصفية تجعلني أذهب إلى أن العامل في المنادى هو أدوات النداء، سواء أكانت مذكورة أم محذوفة مقدرة، وهو الذي عليه الأكثرون كما ذكر الأنباري[١٧].

---

[١٤] انظر التسهيل : ١٧٩، وشرحه : ٣ / ٢٤٢

[١٥] انظر بحوث في الاستشراق واللغة، د. اسماعيل عمايره، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٦م : ٣٤-٣٩

[١٦] الجنى الداني : ٣٥٥

[١٧] انظر الإنصاف ، المسألة الخامسة والأربعين، ١/ ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ١٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولكن دون اللجوء إلى تعليل لإعمال هذا الحرف كتعلق لام الجر به أو قبوله للإمالة أو أي تعليل آخر لا طائل من ورائه، وبخاصة أنهم ذكروا أنّ عامة حروف المعاني أُتِيَ بها عوضاً من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار[١٨]. ولولا أن معظمهم قرّر منذ البداية أن المنادى مفعول به لفعل مضمر وأن إظهار هذا الفعل يُخْرِجُ النداءَ مِنَ الإنشاءِ في قولهم: يا زيدُ، إلى الخبر من مثل: أدعو زيداً، والخبر كما نعلم يحتمل الصدق والكذب، وليس هذا المراد؛ لولا هذا كله لكان الأجدر أن نقول بأن العامل هو (يا) دون نيابةٍ أو تقديرِ فعلٍ أسوة بأخواتها من حروف المعاني.

أما قول بعض المحدثين بأن حروف النداء في العربية وأخواتها الساميات قد تشققت عن أصل واحد، لأنها عبارة عن أصواتٍ تلبي غرضاً مشتركاً بينها ألا وهو تهيئةُ السامعِ أو تنبيهُ السامع[١٩]، فإن مثل هذا قد أشار إليه بعض النحاةِ ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ابن مالك، حيث ذكر أن (يا) إذا وَلِيَها مالا ينادى عادة مثل (ليت) أو (ربّ) أو (حبذا) أو غيرها من الأفعال فإنها تكون للتنبيه لا للنداء[٢٠]. لكنّ هذا الرأي لا يفيدنا في قضية الإعمال؛ لأن الحديث هنا عن أصول هذه الحروف وليس عن عملها، وهو يختلف عما نحن فيه من بحث عن عاملِ النصب في المنادى.

---

[١٨] شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٢١

[١٩] انظر بحوث في الاستشراق واللغة، إسماعيل عمايرة: ٣٤ -٣٩

[٢٠] انظر شرح التسهيل: ٣ / ٢٤٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رابعاً - قضيّة البساطة والتركيب

ذهب بعض النحويين إلى جعل عدد من حروف المعاني مركبةً من جزأين أو أكثر، في حين ذهب آخرون إلى عدّ تلك الحروف بسيطة، وكان يمكن أن لا يكون هذا الخلاف مهماً لو لم يُبْنَ عليه تفسيرات تؤثر في الإعراب الذي يمتدّ تأثيره إلى المعنى. ولكي نوضح هذه الظاهرة نستعرض عدداً من الحروف التي من هذا القبيل عند ابن يعيش في شرحه على المفصل، ونشفع ذلك بآراءِ بعضِ السابقين عليه، وبعض اللاحقين، ثم نوازن بينها، ونختار ما هو أرجح من وجهة نظرنا.

أولاً: التركيب في (مُنْذُ):

قال ابن يعيش[1]: "ومُنْذُ مركبة عند الكوفيين، قال قوم منهم: إنها مركبة من (مِنْ وإذْ)، وإنما غُيِّرا عمّا كانا عليه في الإفراد بأن حذفت الهمزة وَوُصِلَتْ (مِنْ) بالذال، وضُمّتِ الميم فصارت: (مُنْذُ)، وفرقوا بذلك بين حال الإفراد والتركيب، والذي حملهم على ذلك قول بعض العرب في مُنْذُ (مِنْذُ) بكسر الميم، يدل على أن الأصل (مِنْ)، وذهب الفراء منهم إلى أنها مركبة من (مِنْ) و (ذو) التي بمعنى الذي، وهي لغة طيّء، قال شاعرهم:

---

[1] شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإنَّ الماءَ مَاءُ أبى وجَدّي وبِئْري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ[٢]

أما سيبويهِ فلم يتعرض لقضية تركيب (مُنْذُ)، وإنما جاء كلامه عنها من حيث استعمالُها: فذكر مرة بأنها ضُمَّتْ لأنها للغاية[٣]. وذكرها مرة أخرى في باب ما ذهبت عينه: قال: "فمن ذلك (مُذْ)، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: منذ، فإن حقَّرته قلت: مُنَيْذٌ[٤]. وذكرها مرة ثالثة على أنها مما يضاف إلى الفعل أيضا نحو: ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني[٥].

وأما المبرد فإنه يعدّ (مُنْذُ و مُذْ) من الأسماء لا من حروف المعاني، قال: "فأمّا (مُذْ) فدلّ على أنها اسم أنها محذوفة من (مُنْذُ) التي هي اسم، لأن الحذف لا يكون في الحروف، إنما يكون في الأسماء والأفعال نحو: (يد) و (دم) وما أشبهه"[٦]. أمّا ما ورد من الحذف في مجال الحروف فهو خلاف الأصل؛ كقولهم في (سوف): سَوْ، وفي (إلى) : إ.

وأما الرماني فقد ذكر أنّ بعض الكوفيين يزعمون أنها مركبة من (مِنْ و إذْ)، وأصلها (مِنْ إذْ) إلا أن الهمزة حذفت ووصلت (مِنْ) بالذال، وضمت الميم للفرق بين (من) مفردة وبينها مركبة، فإذا جَرَرْتَ ما بعدها غلَّبْتَ حكم (مِنْ)، وإذا رفعت ما

---

(٢) لسنان بن الفحل الطائي في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي : ٥٩١، وانظر شاهد رقم (٣٩٧) في معجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد. والشاهد في قوله: (ذو حفرت وذو طويت) فإن (ذو) اسم موصول بمعنى (التي) للمذكر والمؤنث لأن البئر مؤنثة. وطيّها: بناؤها بالحجارة.

(٣) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٨٧

(٤) السابق نفسه : ٣ / ١١٧

(٥) السابق نفسه : ١ / ١١٧

(٦) المقتضب: ٣/ ٣٠-٣١. ويبدو أنه يعدّهما اسمين إذا رُفع ما بعدهما، وليس على الإطلاق، لأنه سبق قوله: فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، وأما المعنى الذي ينخفضُ ما بعدها فأن تقع في معنى (إلى)، وتابع ابن ملكون (٥٨٤هـ) في أنهما اسمان. وردّه الشلوبين بتخفيف (إنّ) وأخواتها: انظر الجنى الداني : ٣٠٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعدها غلّبت حكم (إذْ)[٧].

وذكر الأنباري أنّ الكوفيين يجعلون المرفوع بعدها فاعلاً بفعل مقدر، أو خبراً لمبتدأ محذوف على رأي الفراء، الذي يجعلها مركبة من (مِنْ و ذُو) الطائية، التي بمعنى اسم الموصول (الذي)، لأنه مفتقر إلى صلة؛ فإذا كانت اسمية ذكرنا الخبر وقدرنا المبتدأ، وإذا كانت فعلية ذكرنا الفاعل وقدرنا الفعل[٨].

وقد انتصر كل من الرماني والأنباري للبصريين، وضعّفا رأي الكوفيين، وتابعهما المرادي، في الجنى الداني، واصفاً آراء الكوفيين بأنها تكلفات واهية[٩].

فالقضية إذاً جدلية، أياً كانت مذاهب النحاة الذين يشتركون في ذلك الجدال، فهم متفقون على أن كلمتي: (مُنْذُ و مُذْ) تستعملان في العربية الاستعمال نفسه تقريباً، وأن الاسم بعدهما يقع أحياناً مجروراً وأحياناً مرفوعاً، بدليل النقل الصحيح نثراً وشعراً: ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَمْ يَأْتِنِي جبريلُ مُنْذُ ثلاثٌ"[١٠].

وقول إمرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ وعرفان وربْعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أزْمَانِ[١١]

---

[٧] معاني الحروف للرماني: ١٠٤

[٨] الإنصاف، مسألة (٥٦): ١ / ٣٨٢. ولقد ذهب علماء الساميات إلى ما ذهب إليه الفراء قديما، انظر: وليم رايت: ١/٢٨٠، ٢/١٧٣، والتطور النحوي لبرجشتراسر : ٦٢.

[٩] الجنى الداني: ٥٠١

[١٠] مسند الأمام أحمد: ٥/٢٠٣، وموطأ الإمام مالك: ٢ / ٩٦٦. قال أبو البقاء العكبري: ثلاث بالرفع لا غير، لأن ذلك لقدر مدة الانقطاع، أي: أمد ذلك ثلاث ليال: عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: ١/١٠٤

[١١] ديوان امرئ القيس: ٢٠٨. قال ابن هشام قبل هذا الشاهد معلقاً: وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (أي مذ ومنذ) وعلى ترجيح جر مُنْذُ للماضي على رفعه، وترجيح رفع مُذْ للماضي على جره.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول زهير (برواية المغني) [١٢]:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مُذْ حججٍ ومُذْ دَهْرِ

وقد تأتي بعدهما الجملة الفعلية، كما في قول الفرزدق:

ما زال مُذْ عَقَدَتْ يداه إزارَهُ فَسَمَا فجاوزَ خمسةَ الأشبارِ [١٣]

أو الاسمية، كما في قول الأعشى ميمون:

وما زِلْتُ أبغي المالَ مُذْ أنا يافعٌ وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمْردا [١٤]

قلنا إن هذه القضية جدلية، والخلاف فيها يتركز في عامل الجر وعامل الرفع في الذي يلي (مُذْ ومُنْذُ) وخلافهم يسير في اتجاهين:

الأول: لجمهور البصريين الذين يعدونهما حرفي جرّ إذا انجر ما بعدهما [١٥]. وذهب بعضهم إلى أنهما اسمان على كل حال [١٦]، وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين [١٧]، أمّا ابن هشام فذكر أن الأخفش والزجاجي [١٨] قد حكما بظرفيتهما إذا كان ما بعدهما مرفوعاً.

والآخر للكوفيين: فبعضهم يبنى رأيه على أن (منذ) مركبة من جزأين: هما: (مِنْ و

---

[١٢] مغني اللبيب: ٤٤١. وهو في ديوانه: ٢٧ برواية (مِنْ)، وفي شرح المفصل: ٩٣/٤ أيضا.

[١٣] ديوان الفرزدق: ٣٧٨، ومغني اللبيب: ٤٤٢، وقد استدل به ابن هشام على مجيء الجملة الفعلية بعد (مذ ومنذ) ثم قال: والمشهور انهما حينئذٍ ظرفان مضافات إلى الجملة أو إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل مبتدآن.

[١٤] ديوان الأعشى: ١٣٥، ومغني اللبيب: ٤٤٢، وقد قال فيه ما قاله في سابقه.

[١٥] الكافية بشرح الاستراباذي: ١١٨/٢، ومغني اللبيب: ٤٤١ و لم يذكر المنسوب إليهم هذا الرأي.

[١٦] الإنصاف: مسألة ٥٦: ٣٨٢/١، والكافية بشرح الاستراباذي: ١١٨/٢، ومغني اللبيب: ٤٢١

[١٧] المقتضب: ٣٠/٣، وخصّ بذلك ـمذْ) أكثر من (منذ)، والإنصاف، مسألة ٥٦: ٣٨٢/١، والكافية بشرح الاستراباذي: ١١٨/٢ ، ومغني اللبيب: ٤٤٢، ونسبه إلى المبرد وابن السراج والفارسي..

[١٨] الجمل في النحو للزجاجي: ١٤٠، معاني الحروف للرماني: ١٠٣ ، والكافية بشرح الاستراباذي: ١١٨/٢. وقد خطّأ تفسير البصريين إن كان الزجاجي متابعا لهم والتسهيل لابن مالك: ٩٤، وقد جزم بكونهما ظرفين مخبر بهما عمّا بعدهما خلافاً للبصريين، ومغني اللبيب: ٤٤٢، وأشار إلى ما في هذا الرأي من تعسف.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

إذْ) أو (مِنْ و ذو الطائية) وهو الفراء، فإذا خفض ما بعدهما فالجر على تغليب الجزء الأول وهو (مِنْ)، ولذلك يحسن الجر بعد (منذ) ويقلّ بعد (مذ)، وإذا رفع ما بعدهما فالرفع على تقدير فعل بعد (إذْ) لأن الفعل يحسن تقديره بعدها، أو على تقدير مبتدأ بعد (ذو) الطائية، والتقدير في قولهم: (ما رأيته منذ يومان): (ما رأيته من الذي هو يومان)، والتقدير عند غيرهم من الكوفيين: (ما رأيته منذ مضى يومان)[١٩].

والخلاصة:

أنني بعد تأمل هذه الآراء المُعجِبة المتشعبة، وفي ظلال رغبتي القوية في أن أبني عليها رأياً أو ترجيحاً يأخذ منها أقواها وأرجَحَها عندي، وينأى عمّا فيها من خلافات تراكمية، أثقَلَتْ كاهل النحو العربي، رأيت أن أبدأ من حيث اتّفقوا، وأن أستَبْعد الفرضيات التي لا يسندها دليل قاطع، وأستبعد الأخذ بما بني على المحذوفات المبنية على الظن، وأن أقدم المعنى الحقيقي على المعنى المجازي، لأن الحقيقي أصل والمجازي ظنيّ تقديري، وأقدم اللغة المشهورة على اللغات الشاذة النادرة.

هذه الضوابط أو المبادئ التي رأيت أن أبني عليها ترجيحي جعلتني أقول: إن ما ذهب إليه بعض البصريين وأكثر الكوفيين من أن هاتين اللفظتين ظرفان، وأن الاسم المفرد بعدهما يكون أحياناً مجروراً وأحياناً مرفوعاً، هو الرأي الذي أرجحه؛ لأن الخلاف بينهم وقع وأخذ يتشعب ويشتد منذ بدءوا يبحثون عن تفسير لهذا المجرور، ولذلك المرفوع، ولكي نُبقي على أصل ما اتفقوا عليه، وهو ظرفية هاتين الكلمتين، نأخذ بالتفسير الذي يقول: إنّ المجرور بعدهما يجرّ بالإضافة إليهما، وإن

---

[١٩] الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٥٦: ١/٣٨٣، وما بعدها، ومغني اللبيب: ٤٤١، ٤٤٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر، وهما خبران عنه مقدمان، لنتجنب تعسف تأويلهما بمبتدأين، وهما ظرفان يُخبر بهما دون تأويل.

أما إذا كان ما بعدهما جملة اسمية أو فعلية مصرح بجزأيها فهما أيضاً باقيتان على ظرفيتهما، والجملة بعدهما مضافة إليهما، شأنهما في ذلك شأن حيث أو الظروف التي تضاف إلى الجمل. فهما ظرفان على كل حال.

والرأي أن (مُنْذُ) مركبة من (مِنْ و ذو) وهو ما ذهب إليه الفراء، ويعززه لهجة سليم (مِنْذُ) وهو ما أكده علماء الساميات.

ثانياً - التركيب في (لكنّ):

قال ابن يعيش: "أما لكنّ فحرف نادر البناء لا مثال له في الأسماء والأفعال، وألفه أصل لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ذهب إلى أنّ الألفات في الحروف زائدة، فلو سميت به لصار اسماً، وكانت ألفه زائدة... وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة وأصلها (إنّ) زيدت عليها (لا والكاف) وهو قول حسن لندرة البناء، وعدم النظير، ويؤيده دخول اللام في خبره كما تدخل في خبر (إنّ) على مذهبهم، ومنه: (ولكنني من حبها لعميد)[٢٠]، والمذهب الأول، لضعف تركيب ثلاثة أشياء، وجعلها حرفاً واحداً"[٢١].

فابن يعيش على المذهب الأول الذي يجعل (لكنّ) حرفاً نادر البناء، وألفه أصل، لأنّ المذهب الذي يجعلها مركبة من ثلاثة أشياء ضعيف، والذي اختاره هو

---

(٢٠) قال ابن هشام في المغني: ٣٨٥: لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير. وقال د.حنا حداد في معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٥٨٢): بلا نسبه.

(٢١) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٩/٨ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مذهب البصريين[٢٢].

وقد نسب ابن هشام إلى الفراء القول: إنّ أصلها: (لكنْ أنّ) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين. ولكن عندما رجعت إلى معاني القرآن للفراء، وجدته يقول: غير ذلك وإنما قال: "وإنما نَصَبَتِ العربُ بها إذا شُدِّدت نونها لأن أصلها: إنّ عبدالله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، ألا ترى أن الشاعر قال: ولكنني من حبها لكميد"[٢٣].

وعليه فرأي باقي الكوفيين لا يختلف عن رأي الفراء كما زعم ابن هشام[٢٤] والحقيقة أنهم يجعلون (لكنّ) مركبة من (إنّ) زيدت عليها لام وكاف عند الفراء أو (لا و كاف) عند غيره من الكوفيين، فحُذفت الهمزة تخفيفاً، وحجتهم في ذلك جواز دخول اللام في خبرها، كما تدخل في خبر (إنّ) على مذهبهم، واحتجوا بالنقل والقياس[٢٥]؛ أما النقل فهو عند الأنباري قليل شاذ، فهم لم يستدلوا إلا بشطر بيتٍ من الشعر وصف بأنه لا نظير له ولا تتمة ولا يُعْرفُ قائله وهو قول الشاعر: (ولكنني من حبها لكميد)[٢٦]. وأما القياس فهو مبني على ادّعائهم بأنها مركبة من (إنّ) زيدت عليها لا والكاف؛ والأنباري لا يسلم بها، ويعدها مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى[٢٧].

---

(٢٢) مغني اللبيب لابن هشام: ٣٨٤

(٢٣) معاني القرآن: ٤٦٥/١، ويروى (لعميد): وهو فَعِيل بمعنى مفعول أي أصابه الكمد وهو أشد الحزن. وقد نقل ابن هشام في المغني قول الفراء مغايراً لما أثبتناه هنا، إذ نسب إليه أنه قال: أصلها: (لكنْ انّ) فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكنْ للساكنين: مغني اللبيب: ٣٨٤

(٢٤) مغني اللبيب: ٣٨٤

(٢٥) الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٢٥: ٢٠٩/١ وما بعدها.

(٢٦) ذكر ابن عقيل فقط صدر هذا الشاهد: وهو قوله: (يلومونني في حب ليلى عواذلي). وهو قول مشكوك فيه لأنه مجهول المصدر: شرح ابن عقيل: ٣٦٣/١، وانظر تعليق المحقق في الهامش.

(٢٧) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٢٥): ٢١٤/١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن السيد البطليوسي: "وحجة البصريين في امتناعهم من إدخالها[٢٨] على خبر لكنّ شيئان: أحدهما السماع والثاني القياس، أما السماع فإن ذلك لا يعرف في كلام ولا شعرٍ، والبيت الذي أنشده الكوفيون جارٍ عندهم مجرى الضرورة. وأما القياس فإنّ (لكنّ) متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لأنها لا تذكر إلا بعد نفي ملفوظ به أو مقدر، فلما صحبت النفي الذي لا يؤكد باللام، وإنما يؤكد بالباء في قولك: ما زيدٌ بقائم جَرَتْ مجراه"[٢٩].

وقال السهيلي: "وأما (لكنّ) فأصح القولين فيها أنها مركبة من(لا) و (إنّ). والكاف التي هي للخطاب -في قول الكوفيين- ما أراها إلا كاف التشبيه؛ لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيدٌ لكنّ عمراً مقيم، تريد: لا كفعل عمرو. فلا لتوكيد النفي عن الأول، وإنّ لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول؛ لأنك ذكرت الذّهاب الذي هو ضده فدلّ على انتفائه، فلا تقع (لكنّ) إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من (لا) و (الكاف) و(إنّ)"[٣٠]. والسهيلي هنا يردد رأي الفراء.

والقول بتركيبها هو ما ذهب إليه علماء الساميات فيما بعد، ولكن حسب طريقتهم في تحليل عناصر الكلمة الواحدة عند تأصيلها، فهم يحكمون بناء على المقارنات السامية بأنّ (لكنّ) مركبة من: (لا) و (كِنْ) المقابلة لِ (Kên) العبرية و (Ken) الآرامية التي معناها هكذا؛ فمعنى (لكن): ليس كذا[٣١]. والقول بتركيبها هو الرأي.

---

[٢٨] أي اللام الواقعة في خبر لكنّ.

[٢٩] كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي: ١٨٣، ١٨٤

[٣٠] نتائج الفكر في النحو للسهيلي: ٢٥٥، وانظر الجنى الداني : ٦١٨، وهمع الهوامع: ٢/١٥٠

[٣١] قواعد اللغة العربية ، وليم رايت: ٢/٧٨، وانظر التطور النحوي: ١٧٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثاً - التركيب في (كأنّ)

قال ابن يعيش: "وأما (كَأَنَّ) فحرفٌ معناه التشبيه، وهو مركب من كاف التشبيه و (إنَّ) فأصل قولك: كأنّ زيداً الأسد: (إنّ زيداً كالأسد)، ثم إنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها... فأما قوله -يعني الزمخشري- ركبت الكاف مع إنّ كما ركبت مع (ذا وأيّ)، فإن المراد الامتزاج، وصيرورتها كالشيء الواحد، لا أنها زائدة على حدّ زيادتها فيهما. ألا ترى أن التشبيه في (كأنّ) باقٍ، ولا معنى للتشبيه في (كذا) و (كأيّ)"[٣٢].

فابن يعيش يرى أن إنّ تفيد التشبيه بعد تركبها مع (الكاف) وانتقالها من وسط الجملة إلى أولها، والزمخشري يرى أن الكاف و (أنّ) امتزجتا فصارتا كلمة واحدة، فزال عنها معنى التشبيه، بدليل حمله إياها على كاف (ذا و أيٍّ) التي زال عنها معنى التشبيه بعد تركبها معهما.

ويبدو أن ابن يعيش يتابع سيبويه في قوله: "وسألت الخليل عن (كأن) ، فزعم أنها (إنّ)، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (إنَّ) بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو: كأيٍّ رجلاً، ونحو: له كذا وكذا درهماً"[٣٣].

وقال ابن جني: "ومن إصلاح اللفظ قولهم: كأنّ زيداً عمرو. اعلم أن أصل هذا الكلام: زيدٌ كعمر، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنَّ)، فقالوا إنّ زيداً كعمرو، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أنّ عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارّة لم يَجُزْ أن تباشر (إنّ) لأنها ينقطع عنها ما

---

[٣٢] شرح المفصل لابن يعيش: ٨١/٨

[٣٣] كتاب سيبويه : ١٥١/٣. ومفهوم الامتزاج أو التركيب عند سيبويه وابن يعيش غير ما هو عليه عند الزمخشري.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأنّ زيداً عمرو"[٣٤].

وقد رجح المالقي مذهب من ادّعى بساطة (كأنّ) وقوّاه وعضده لأسباب منها:

أ- أنّ الألفاظ في الأصل بسيطة، والتركيب طارئ، فالالتفات إلى الأصل أحسن، إذ لا ضرورة توجبه، ولا قطع فيه.

ب- أنه لو كان مركبا لكانت الكاف حرف جر فيلزمها: بم تتعلق قبلها إذْ ليست زائدة. ولا يلزم ذلك عندي؛ لأنّ التركيب يزيل الخصائص السابقة للأدوات والكلمات.

ج- أن الكاف إذا كانت داخلة على (أنّ) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة، فيحتاج إلى ما يتمم الجملة. وهذا عندي إن لم تكن مركبة تركيباً مزجيّاً، بأن كانت باقية على حرفيتها وكونها جارّة.

د- أنّه لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، فتقول: كأنّ زيداً قام... ولو كان على التقديم والتأخير لكنت تقول: إن أصل ذلك: (أنّ زيداً كقام)، وذلك لا يجوز؛ لأنّ الكاف التي للتشبيه الجارة لا يصح دخولها إلا على الأسماء لا غير[٣٥].

والأسباب التي جعلته يرجح البساطة على التركيب، كان قد تنبّه إليها النحاة من قبله، فذكروا ما ينقضها، وتابعهم المهتمون ببحوث الساميات فيما بعد[٣٦]: فالسبب (أ) هو عنوان هذه القضية، ولذلك نرجئ الإجابة عنه إلى آخرها. وأما السببان (ب و ج)

---

(٣٤) الخصائص: ٣١٧/١، وانظر سر صناعة الإعراب: ٣٠٣/١. ويبدو أن ابن يعيش أخذه دون أن ينسبه إليه.

(٣٥) رصف المباني: ٢٠٩-٢١٠

(٣٦) بحوث في الاستشراق واللغة، د.اسماعيل عمايره: ٥٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد أجاب عنهما ابن يعيش حين قال: "فالكاف هنا تشبيه صريح وهي في موضع الخبر تتعلق بمحذوف تقديره: كأنّ زيداً كائنٌ كالأسد... فلما أدخلوها على (إنّ) وجب فتحها لأنّ المكسورة لا يقع عليها حرف الجر، ولا تكون إلا أولاً، وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها متأخرة[٣٧]... إلا أنّ الكاف لا تتعلق الآن بفعل ولا معنى فعل لأنّها أُزيلت عن الموضع الذي كان يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف[٣٨]. وأما السبب (د): الذي لا يمكن فيه التقدير على التقديم والتأخير عنده، فالكاف في أمثلته ليست للتشبيه، وقد نصّ سيبويه على أنها للتشبيه، وتابعه ابن يعيش كما رأينا[٣٩]. ولذلك صح تفسيرهم وصدقت أمثلتهم، ولم يصح تفسيره ولم تصدق أمثلته.

وذكر المرادي أن مذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنها مركبة من كاف التشبيه و (إنّ*. ثم ذكر أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ (كأنّ) بسيطة غيرُ مركبة، واختاره صاحب رصف المباني ونسبه إلى أكثرهم. فقال المرادي: "قلت: وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر، فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب"[٤٠].

ويرى ابن هشام أنّ (كأنّ) حرف مركب عند أكثرهم، ومجمع على تركيبه عند بعض منهم، لكنه يترتب على ادّعاء تركيبه إشكالات، كان الزجاج من أكثر من بالغوا في تعقيدها، فقال معلقا على تلك الإشكالات: "والمخلّص عندي من الإشكال أن يُدّعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم"[٤١].

---

(٣٧) الصحيح أن يقول: كان فيها متأخراً –إذا أراد الحرف– فإذا أراد (الكلمة) فيجدر به ان يقول كانت فيها متأخرة.

(٣٨) شرح المفصل لابن يعيش : ٨١/٨.. وقد سبق التنويه بأنه أخذه عن ابن جني دون أن ينسبه إليه: انظر هامش ٣٤ من هذه القضية.

(٣٩) كتاب سيبويه: ١٥١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨١/٨

(٤٠) الجنى الداني: ٥٦٨ – ٥٧٠

(٤١) مغني اللبيب: ٢٥٢ – ٢٥٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال السيوطي[٤٢] "واختُلف في (كأنّ) أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول شِرْذِمَةٌ، واختاره أبو حيان؛ لأن التركيب خلاف الأصل... وقال بالثاني الخليلُ وسيبويهِ والأخفشُ وجمهور البصريين والفراء... وادعى الخضراوي (٦٤٦هـ) أنه لا خلاف في أنها مركبة... واختُلِفَ: هل تتعلق هذه الكاف بشيء؟ على قولين: أحدهما (وهو الصحيح): لا ... وعليه الرضي وابن عصفور[٤٣]. والثاني: نعم. وعليه الزجاج[٤٤].

وبعدُ، فللنحاة في (كَأنّ) رأيان، دارت حولهما اختلافاتهم:

الأول: يرى أنها مركبة من كاف التشبيه و(إنّ)، وأنها صارت معها بمنزلة كلمة واحدة، ومعنى التشبيه فيها يشي بكونها مركبة، فهي تفيد التشبيه والتوكيد، لأنها مكونة من عنصر تشبيه، وعنصر توكيد. والكاف حرف تشبيه في اللغات السامية، كالعربية الجنوبية والآرامية، وقد تركبت مع النون في الآرامية كتركبها مع (إنّ) في العربية[٤٥]. وهو دليل على أن الشكل الكتابي للكلمة العربية يأتي معبّراً عما أصابها من تطور، حتى ليحكم على الكلمة أحياناً من خلال الشكل الكتابي الذي استقرت عليه[٤٦]. وهذا الرأي عليه الخليلُ وسيبويهِ والأخفشُ وجمهورُ البصريين والفراء، وتبعهم ابن يعيش الذي يعنينا في هذه الدراسة، ثم علماء الساميات في هذا العصر.

والثاني: يرى أنها بسيطة، لأن البساطة أصل والتركيب طارئ، وهذا السبب لا يعتد

---

[٤٢] همع الهوامع : ٢/١٥١ - ١٥٢

[٤٣] لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، زال ما كان لها من التعلق.

[٤٤] لأن الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف، فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخوتي إياك موجودة.

[٤٥] بحوث في الاستشراق واللغة، د. اسماعيل عمايرة: ٥٢

[٤٦] السابق نفسه :٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

به، لأنه منطقي لا لغوي. أو لأن القول بتركيبها ينجم عنه إشكالات وتفريعات لا يخلصنا منها إلا القول ببساطتها؛ كالبحث عن متعلق حرف التشبيه والجر(الكاف) وتقدير المصدر المجرور بعده، وأنّ كاف التشبيه لا تقدر في كل نماذج الكلام ...الخ. وقد رأينا ردود العلماء على كل ذلك بما يغني عن إعادته[٤٧].

والترجيح عندي أنها مركبة من عنصرين: عنصر التشبيه وعنصر التوكيد، وهو رأي كبار نحاة المدرستين، والباحثين من علماء الساميات أيضا.[٤٨]

رابعاً - (التركيب في لعلّ):

قال ابن يعيش: "اعلم أنّ العرب قد تلعّبت بهذا الحرف كثيراً؛ لكثرته في كلامهم؛ لأن معناه الطمع، ولا يخلو إنسان من ذلك، فقالوا: (لعلّ و علّ). وقد اختلفوا فيها: فذهب أبو العباس المبرد وجماعة من البصريين إلى أنّ الأصل (علّ)، واللام في (لعلّ) زيادة... والكوفيون يزعمون أن اللام أصل وأنهما لغتان...الخ"[٤٩].

قول المبرد ومن معه من البصريين -كما ذكر ابن يعيش- مسبوق بقول سيبويه: "ولعلّ ؛ حكايةٌ؛ لأن اللام ها هنا زائدة بمنزلتها في (لأفعلنّ). ألا ترى أنك تقول: علّك وكذلك كأنّ؛ لأن الكاف دخلت للتشبيه"[٥٠]. وحكاية عند سيبويه تعني أنها مركبة.

---

(٤٧) انظر تعليقاتي على ترجيح المالقي للبساطه في هذه المسألة: ص ٦٤، ٦٥

(٤٨) قواعد اللغة العربية، وليم رايت: ٧٨/٢

(٤٩) شرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٨

(٥٠) كتاب سيبويه: ٣٣٢/٣، وهو أجدر بأن ينسب الرأي إليه ولذلك جعله علماء اللغة والنحو على رأس الأصول التي أخذت اللغة منها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد نسب الأنباري هذا الرأي إلى البصريين، وحجتهم في ذلك أنهم وجدوا العرب يستعملونها كثيرا عارية عن اللام في معنى إثباتها، فدلّهم ذلك على أنها زائدة كما في (زيدلٍ و عبدلٍ وأولالك)...الخ، وأنّ هذا الحرف الناسخ عمل لشبهه بالفعل فلو كانت اللام أصلية لأدى ذلك إلى أن لا تكون على وزن من الأفعال الثلاثية أو الرباعية[٥١].

وحجة الكوفيين أنّ هذه الكلمة حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال، وتجمعها كلمة (سألتمونيها)، واللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شذوذاً، وفي كلمات معدودة نحو: (زيدلٍ وعبدلٍ وفحجلٍ)؛ فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شذوذاً فكيف يُحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال؟[٥٢]. وأحكام الكوفيين هذه أحكام منطقية لا لغوية، فلا تنهض دليلاً على ما ذهبوا إليه.

ورجح صاحب الإنصاف مذهب القائلين بأن لام (لعلّ) الأولى أصلية، وهو مذهب الكوفيين، فقال: "والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون"[٥٣].

ولقد وردت (لعلّ) في كلام العرب عارية عن اللام كثيراً، على حدّ قول البصريين، كما في قول الأضبط بن قريع:

ولا تُهِينَ الفقيرَ علَّك أنْ تَرْكَعَ يَوْماً والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[٥٤]

---

[٥١] الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة ٢٦: ١/٢١٨ -٢٢٤

[٥٢] الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٢٦: ١/٢١٨-٢٢٤.

[٥٣] الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٢٦: ١/٢٢٤

[٥٤] السابق نفسه: ١/٢٢٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية (١٦٦١).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقول نافع بن سعد الطائي[٥٥]:

ولستُ بِلَوَّامٍ على الأمرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ ولكنْ علّ أنْ أتَقَدَّمَا

ووردت مثبتة اللام كثيراً، كما في قول عمران بن حطان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أوْ عَسَانِي[٥٦]

وقول عروة بن الورد:

دَعِيني أطَوِّفْ في البلادِ لَعَلَّنِي أُفِيدُ غِنَىً فِيهِ لِذِي الحقِّ محملُ[٥٧]

لكنها لم ترد في التنزيل إلا مثبتة اللام[٥٨].

ومجيئها في التنزيل مثبتة اللام دائما، وفي الشعر أحياناً يعزّز مذهب الكوفيين القائلين ببساطتها، لأنّ التصرف فيها بحذف اللام يفسّر على أنه ضرورة شعرية ، وقد ذكر وليم رايت صوراً كثيرة منها: لعلّ، علّ، لعنّ، أنّ، غنّ، عنّ، لغن، لأنّ، لونّ، رعنّ، ورغنّ[٥٩].

والرأي عندي أنها مركبة، وهو ما ذهب إليه سيبويه بقوله: (حكاية) أي مركبة، ولأن اللام تسقط أحياناً، ولا يغض من ذلك مجيئها مثبتة اللام في القرآن دائما؛ لأن القرآن نزل بأفصح الكلام. ويؤيد هذا الرأي ما أشار إليه وليم رايت[٦٠].

---

[٥٥] نسبه ابن منظور (ل ع ل) ، والطائي هي الغنوي نفسه، وانظر تخريج الشاهد في معجم شواهد النحو الشعرية (٢٥٦١).

[٥٦] كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٥، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية: (٣٠٤٠).

[٥٧] الإنصاف، مسألة ٢٦: ٢٢٧/١، وانظر في تخريجه: معجم شواهد النحو الشعرية (١٩٧٩)، وهو في ديوانه: ٣١.

[٥٨] شرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٨، ورصف المباني: ٢٤٨، وانظر على سبيل المثال: آية ٦ من سورة الكهف، وآية ١٠ من سورة طه.

[٥٩] قواعد اللغة العربية، وليم رايت: ٢٩٠/١.

[٦٠] السابق نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً – التركيب في (إمّا) المكررة:

قال ابن يعيش – في معرض الفصل بين (إما) و (أو) من جهة الذات: "وأما الفصل من جهة الذات فإنّ (أو) مفردة، و(إمّا) مركبة من (إنْ و ما)؛ فعلى هذا لو سميت بـ (أو) أعربت، ولو سميت بـ(إمّا) حكيت كما تحكي إذا سميت بـ(إنما وكأنما)[٦١] والذي يدل على أن أصل (إمّا) : (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) ولزمتها للدلالة على المعنى أنّ الشاعر لما اضطُرَّ إلى إلغاء (ما) منها، عادت إلى أصلها وهو (إنْ) نحو قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبَنْهَا فَإِنْ جَزَعاً وَ إِنْ إِجْمَالَ صَبْرِ[٦٢]

فهذا على معنى: فإما جزعاً وإما إجمالَ صبر؛ لأن الجزاء لا معنى له هاهنا، وليس كقولك: (إنْ حقا وإنْ كذباً)..."[٦٣] وهو هنا يتابع سيبويهِ، وقد ذكر كلامه معزواً إليه، ثم قال: "وأما قول الآخر، وهو النّمرُ بنُ تولب:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا[٦٤]

فقد حمله سيبويهِ على إرادة (إمّا) أيضاً، و(إنْ) فيه محذوفة من (إمّا)، يريد:

---

(٦١) يقصد أنها تعامل عندئذ معاملة الأسماء المركبة.

(٦٢) الشاهد لدريد بن الصمة، وهو في كتاب سيبويه بلا نسبة ٢٦٦/١، انظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٢٧٧).

(٦٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٨

(٦٤) الشاهد أورده سيبويه منسوباً إلى قائلة: كتاب سيبويه: ٢٦٧/١ وهو شاهد على حذف إمّا الأولى كلها، وحذف (ما) من الثانية والتقدير: إما من صيف وإما من خريف. وانظر شرح ابن يعيش: ١٠١/٨-١٠٢، فقد نسب إلى المبرد أنّ (إنْ) هنا جزائية، وهو رأي الأصمعي، ويجيزه سيبويهِ على إضمار الفعل فيها،، كتاب سيبويه: ٢٦٧/١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإمّا مِنْ خريف. ولا يجوز طرح (ما) من (إمّا) إلا في ضرورة".[٦٥]

وقال الرماني: "وليست (إمّا) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين... فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف، لأن حرف العطف لا يُبدأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية لأنّ الواو حرف عطف، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام[٦٦].

وقال الهروي (٤١٥هـ): "واعلم أنَ (إمّا) في الشك والتخيير حرف واحد، وأما في الجزاء فهي مركبة من (إنْ) التي للجزاء و(ما)، فهي في التقدير حرفان"[٦٧].

وقال المرادي: "اختلف في (إمّا) هذه فقيل: بسيطة، واختاره الشيخ أبو حيان، لأن الأصل البساطة، وقيل: هي مركبة من (إنْ) و (ما)، وهو مذهب سيبويه والدليل عليه اقتصارهم على (إنْ) في الضرورة"[٦٨].

وقال ابن هشام: "وإمّا عاطفة عند أكثرهم، أعني الثانية في نحو قولك: (جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو). وزعم يونس والفارسي، وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك، لملازمتها –غالباً– الواو العاطفة"[٦٩]. ثم نبه إلى أنه "ليس من أقسام (إمّا) التي في قوله تعالى: "فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحداً"[٧٠]، بل هذه (إنْ) الشرطية و (ما) الزائدة"[٧١].

---

(٦٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/٨

(٦٦) معاني الحروف : ١٣١

(٦٧) الأزهيّة للهروي: ١٤٣

(٦٨) الجنى الداني : ٥٣٣ – ٥٣٤

(٦٩) مغني اللبيب: ٨٤ – ٨٥

(٧٠) آية ٢٦ من سورة مريم، وتتمتها: "فقولي إني نذرت للرحمن صوماً". والفاء واقعة في جواب الشرط.

(٧١) مغني اللبيب : ٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نخلص من ذلك إلى أنه ليس هنالك خلاف في (إما) الشرطية المكونة من (إنْ) و (ما) الزائدة بإدغام النون في الميم، وإنما الخلاف في (إمّا) المكررة التي ذهب بعض النحويين إلى أنها عاطفة- على حد قول الرماني الذي ردّ مذهبهم، أو أنها عاطفة عند أكثرهم – على حد قول ابن هشام.

والمختار عندي أن تكون (إمّا) المكررة مركبة أيضاً من (إنْ) الشرطية و(ما) الزائدة كما هي في أحد رأيي سيبويه، لكنّ (إنْ) ألغي عملها بعد التركيب، وبقي معناها وهو الشك[٧٢]، وهذا ما عناه ابن يعيش حين قال: "أصل (إمّا) (إنْ) ضُمَّتْ إليها(ما) ولَزِمَتْها للدلالة على (المعنى)". ولا خلاف في أن (إمّا) الأولى غير عاطفة؛ لأن العطف لا يُبدأ به، ولاعْتراضها بين العامل والمعمول، أو بين معمولي العامل، أو بين المبدل منه وبدله، و (إمّا) الثانية ليست عاطفة أيضا لأن الواو التي تسبقها حرف عطف، ولا يجمع بين حرفي عطف في شيء من الكلام كما قال الرماني آنفاً. وينقض رأيه ما ذكره المالقي نقلاً عن الصيمري بأن الثانية عاطفة؛ لأن الواو إيذان بأن الثانية هي الأولى. وهذا الخلاف لا يؤثر فيما اخترته؛ لأنني أتحدث عن التركيب لا عن العطف أو عدمه.[٧٣]

سادساً- التركيب في (كلّا):

قال ابن يعيش في شرح المفصل: "كلاًّ حرف على أربعة أحرف كـ (أمّا وحتّى)، وينبغي أن تكون ألفه أصلاً لأنّا لا نعلم أحداً يوثق بعربيته يذهب إلى أن الألف في الحروف زائدة، واختلفوا في معناه..."[٧٤] هذا ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل مع أن صاحب المفصل لم يذكر في (كلاّ) غير قول سيبويهِ بأنّه ردع وزجر،

---

[٧٢] الإنصاف للأنباري، مسألة ٨٨ : ٦٣٢/٢

[٧٣] معاني الحروف للرماني: ١٣١، ومغني اللبيب لابن هشام: ٨٥، وانظر رصف المباني : ١٠٠

[٧٤] شرح المفصل لابن يعيش : ١٦/٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقول الزجاج بأن (كلاّ) ردع وتنبيه[٧٥].

وذكر ابن فارس: "وزعم ناس أن أصل (كلاّ): (كَلاَ) الكاف التي دخلت تشبيهاً على (لا) وذلك أن العرب إذا قالت شيئاً قالت: هو كلاَ و (لا). قال الشاعر[٧٦]:

أصَابَ خَصَاصَةً فَبَدَا كَلِيلاً كَلاَ وانغَلَّ سَائِرُهُ انغِلاَلاَ

وهذا ليس بشيء. و(كَلاَ) كلمة موضوعة لما ذكرناه على صورتها في التثقيل"[٧٧]

وقال مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ) ((كلاّ) أصلها: (لاَ) التي للنفي، ودخلت عليها كاف التشبيه فجعلتها كلمة واحدة، وشُدِّدت اللام، لتخرج الكاف عن معناها الذي هو التشبيه، فهي ردّ وردع لما قبلها في كل موضع"[٧٨].

وذكر المحقق احمد حسن فرحات في رسالة مخطوطة في (كلاّ) لأبي جعفر أحمد بن رستم الطبري النحوي قوله: "فلما أدّى (كلاّ) إلى معنيين (يريد الزجر والاستفتاح) علِمْنا أنها مركبة من (ألاَ لاَ) التي للجواب إذا دخلت عليها الكاف الزائدة فصارت كالعِوض من الهمزة، وحذفت الألف الأولى من (لا) فالْتَقَى حرفان متحركان من جنس واحد، فأسكنت الأولى –وهي اللام– وأدغمت الثانية فقيل (كلاّ) بغير تنوين. وأضاف: أدخلت العرب الألف واللام على (لا) –للنفي– لأنهم أرادوا نفي مقولٍ فقيل: (الاّ) ثم أدخلت الكاف الزائدة عليها، فسقطت ألف الوصل، فإذا أرادوا الابتداء عوّضوا الكاف من الهمزة"[٧٩].

---

[٧٥] شرح المفصل: ١٦/٩.

[٧٦] البيت لذي الرمة في ديوانه: ١٥١٨/٣ تحقيق: عبد القدوس أبو صالح. والصاحبي لابن فارس : ٢٥٠

[٧٧] الصاحبي لابن فارس : ٢٥٠، ٢٥١

[٧٨] شرح كلاّ وبلى ونعم لمكي بن أبي طالب القيسي :٢٢

[٧٩] السابق نفسه في الموضع نفسه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكرها المالقي بقوله: "اعلم أن (كلاّ) في كلام العرب معناها الزجر والردع، ولا تعمل شيئا وهي بسيطة عند النحويين، إلا أن ابن العريف (٣٩٠هـ) جعلها مركبة من: (كُلّ و لا)، وهذا كلامٌ خَلْفٌ، لأن (كُلّ) لم يأت لها معنى في الحروف، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل (لا)، إذْ لا يُدّعى التركيب إلا فيما يصح له معنى في حال الإفراد، فهذا كلام لم يوافق فيه أحداً ممن ادّعى التركيب في غيره"[٨٠].

وقال أبو حيان: "(كلا) مذهب الجمهور أنها بسيطة، وزعم ثعلب أنها مركبة من كاف التشبيه، و(لا) التي للردّ وزِيد بعد الكاف لامٌ لتخرج من معناها التشبيهي. ومذهب الخليل وسيبويهِ وعامة البصريين أنها حرف ردع وزجرٍ"[٨١].

المتقدمون من النحويين شُغِلوا بمعانيها، وأحياناً باستعمالاتها وهذا عندهم هو الأهم، أما الذين نادوا بتركيبها فهم قلة أمثال: ثعلب، وابن فارس، ومكي وابن رستم الطبري وابن العريف.

والرأي عندي أن (كلاّ) حرف بسيط؛ هذا ما تقرره النظرة الوصفية، لأنه لا يقوم دليل قاطع على تركيبه وهذا الرأي قال به ابن فارس والذي كان له اهتمام بهذه المسألة حيث قال: "(كلاّ) كلمة موضوعة لما ذكرنا على صورتها في التثقيل"[٨٢]. وقد نسب إلى أبي حيان بشأن تركيبها وتوهم معنى للكلمتين ، قوله: "وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل"[٨٣].

---

[٨٠] رصف المباني : ٢١٢

[٨١] ارتشاف الضرب: ٢٦٢/٣. وانظر المغني لابن هشام: ٢٤٩، والجنى الداني: ٥٧٨

[٨٢] الصاحبي لابن فارس : ٢٥١. وانظر رسالته في (كلا) ص ٩.

[٨٣] همع الهوامع للسيوطي: ٣٨٤/٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سابعاً- التركيب في حروف التحضيض (لولا، ولوما، وهلاّ وألاّ):

قال ابن يعيش: "اعلم أن هذه الحروف مركبة تدل مفرداتها على معنى، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو التحضيض، والتحضيض الحث على الشيء... (فلولا) التي للتحضيض مركبة من (لوْ و لاَ)، (فلو) معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ومعنى (لا) النفي، والتحضيض ليس واحداً منهما، وكذلك (لوما) مركبة من (لَوْ و مَا)، و(هلاّ) مركبة من (هَل ولاَ)، و(ألاّ) في معناها مركبة من (أنْ ولاَ) ومعناها كلها التحضيض والحث. وإذا وليهنَّ المستقبل كنّ تحضيضاً، وإذا وليهنَّ الماضي كنّ لوماً وتوبيخاً"[٨٤].

وذكر الرماني هذه الحروف، فقال: إنها حروف هوامل، وبأن هذه الحروف مركبة، فـ (لَوْلاَ) مركبة من (لَوْ) و (لاَ) و (لَوْمَا) مركبة من (لَوْ) و (مَا) و(هلاّ) مركبة من (هَلْ) و (لاَ)، وذكر بأن معنى هذه الحروف هو التحضيض وان كان لبعضها معان أخرى[٨٥] .

وقال المالقي في معرض حديثه عن (لولا) إن الطائفتين أيْ البصريين والكوفيين –اتفقوا على أن (لولا) مركبة من (لو) وهي حرف امتناع لامتناع، و(لا) النافية وأن كل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب[٨٦].

وقال السيوطي إن هذه الحروف الأربعة مركبة، ونسب إلى ابن القوّاس أنه

---

[٨٤] شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٤٤

[٨٥] انظر معاني الحروف للرماني : ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢

[٨٦] انظر رصف المباني للمالقي: ٢٩٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اختار البساطة في هذه الحروف[٨٧].

والحقيقة أن معظم النحاة شغلوا باستعمالات هذه الحروف ودلالاتها في القرآن الكريم وفي غيره من فصيح الكلام شعره ونثره ولم يهتموا كثيراً بقضية التركيب أو البساطة إلا بالقدر الذي يترتب عليه توجيه في المعنى أو في الإعراب.

وفي نهاية المطاف نخلص إلى أنّ الحروف (منذ، ولكنّ، وكأنّ، ولعلّ، وإمّا، وحروف التخصيص) جميعها مركبة، أما ما اعتقدت أنه حرف بسيط فهو (كلاّ) فقط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[٨٧] انظر همع الهوامع للسيوطي: ٣٥٢/٤

خامساً- التردد بين الحرفية والاسمية

الحروف التي تُدرس تحت هذا العنوان هي:

أولاً : ربّ:

قال ابن يعيش: "رُبَّ حرف من حروف الخفض ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كَمْ) في الخبر، لأن (كَمْ) للتكثير و(رُبَّ) للتقليل تقول: رُبَّ رجل لقيته. أي ذلك قليل... وقد ذهب الكسائي (١٨٩هـ) ومن تابعه من الكوفيين إلى أن (رُبَّ) اسم مثل (كَمْ)، واعتَلُّوا بما حكوه عن بعض العرب أنهم يقولون: رُبَّ رجلٍ ظريفٌ برفع ظريف على أنه خبر عن (رُبَّ)، وقالوا إنها لا تكون إلا صدراً وحروف الجر إنما تقع متوسطة لأنها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء. والصواب ما بدأنا به، وهو مذهب البصريين.[1]

وقال سيبويهِ في معرض حديثه عن الجر: "فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبدالله، وهذا لعبدالله...ومِنْ و(في) و (عن) و(رُبَّ) وما أشبه ذلك.[2]

وتابعه المبرد فقال: وأما حروف الإضافة التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها: فـ (مِنْ) و (إلىَ) و (رُبَّ)، و(فِي).. و(ربّ) معناها الشيء يقع قليلاً

---

[1] شرح المفصل: ٨/ ٢٦-٢٧

[2] كتاب سيبويه : ١/٤٢٠-٤٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً، لأنه واحد يدل على أكثر منه... ولا تكون (ربّ) إلا في أول الكلام، لدخول هذا المعنى فيها[٣].

وقال الرماني: "ربّ،وهي من الحروف العوامل، ولا تعمل إلا في النكرة، ولها صدر الكلام لمضارعتها حروف النفي[٤]. وقال الهروي (٤١٥هـ): "ربّ حرف خافض، وهي مبنية على الفتح، ولها عشرة أحكام"[٥].

وقال أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ): "ذهب الكوفيون إلى أن (ربّ) اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر"[٦]. ثم ذكر أنّ الكوفيين احتجوا بحملها على (كَمْ) لأنها للعدد والتكثير، وهذه للعدد والتقليل، فكما أنّ (كم)اسم فكذلك ربَّ. وبأنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء: أولها: أنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجرّ تقع متوسطة لتربط بين الأسماء والأفعال. وثانيها: أنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة. وثالثها: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة. ورابعها: أنه لا يجوز عند البصريين إظهار الفعل الذي تتعلق به، واحتجوا بأنه يدخلها الحذف كما يدخل الأسماء؛ فقد وردت مخففة كما في قوله تعالى: "رُبَمَا يَوَدُّ الذِّينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ"[٧].

ثم ذكر أن البصريين احتجوا على حرفيتها بأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وبأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهي تقليل

---

(٣) المقتضب: ٤/ ١٣٦ ، ١٣٩-١٤٠

(٤) معاني الحروف: ١٠٦

(٥) الأزهية : ٢٥٩. وذكر من أحكامها : أنها للتقليل، ولها الصدارة وأنها تدخل على الاسم دون الفعل، ومدخولها نكرة موصوفة...الخ.

(٦) الإنصاف (مسألة ١٢١): ٢/ ٨٣٢

(٧) آية ٢ من سورة الحجر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ما دخلت عليه. ثم أجاب عن كلمات الكوفيين ورجح مذهب البصريين[٨].

وقال ابن مالك (٦٧٢هـ): "وربّ ليست اسماً خلافاً للكوفيين والأخفش في أحد قوليه، بل هي حرف تكثير وفاقاً لسيبويهِ، والتقليل بها نادر"[٩].

وذهب الاستراباذي (٦٨٦هـ) إلى أن الذي حملهم على ارتكاب جَعْلِها حرفاً مع أنها في التقليل، مثل (كمْ) في التكثير، ولا خلاف في اسميتها، بل هي مفيدة للتكثير في الأغلب كإفادة (كم)، أنهم لم يروها تَنْجَرُّ بحرف جر ولا بإضافة كما تنجرُّ (كمْ) فلا يقال: برب رجلٍ ولا غلام ربّ.[١٠].

ثم قال: "ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيين[١١]، أعني كونها اسماً، فـ (ربّ) مضاف إلى النكرة؛ فمعنى ربّ رجل في أصل الوضع: قليل من هذا الجنس، كما أن معنى: كم رجل: كثير من هذا الجنس، وإعرابه رفع -أبداً- على أنه مبتدأ لا خبر له"[١٢].

وقال المالقي: "وهي حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه، ويكون لتقليل النظير؛ فالتي في تقليل الشيء في نفسه نحو قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَـــهُ أَبٌ ... وذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وذِي شَامَةٍ سَوْدَاءَ فِي حُرِ وَجْهِهِ ... مُجَلَّلَةٌ لاَ تَنْقَضِي لأَوَانِ[١٣]

---

[٨] الإنصاف (مسألة ١٢١): ٢/ ٨٣٢-٨٣٤

[٩] تسهيل الفوائد: ١٤٧

[١٠] الكافية في النحو بشرح الاستراباذي: ٢/٣٣٠

[١١] في الأصل: والكوفيون بالواو، بالعطف على المضاف: (مذهبُ).

[١٢] الكافية في النحو بشرح الاستراباذي: ٢/٣٣١

[١٣] مختلف في قائله، انظر معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٢٩٧٣). ويروى: عجبت لمولود، ولا شاهد فيه عندئذٍ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلده أبوان هو آدم على نبينا وعليه السلام، وذو الشامة السوداء في حرِّ وجهه هو البدر... فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود. وأما التي لتقليل النظير فهي الكثيرة الاستعمال، ومنها قول الشاعر:

فَإِنْ أَمْسِ مَكْرُوباً فَيَا رُبَّ قَيْنَةٍ مُنَعَّمَةٍ أَعْمَلْتُهَا بِكِرَانِ[١٤]

والمعنى: أن كثيراً من هذه القينات كان لي، وقل مثلها لغيري؛ فإطلاق النحويين على (ربّ) أنها تقابل، إنما يعنون النظير الذي هو غالب فيها"[١٥].

ورجح ابن مالك في موضع آخر كون (ربّ) للتكثير، معتمداً على رأي سيبويهِ في الكتاب[١٦]. وأجاز أن يصدّر بـ (ربّ) الماضي والحاضر والمستقبل، لكن المضي أكثر، وبرغم حمله (ربّ) على (كم) فقد نصّ على أنها ليست باسم ولا فعل، وإنما هي حرف[١٧].

من أجل هذه الأدلة النحوية التي ساقها الأخفش والكوفيون، ومَنْ تابعهم من أمثال الاستراباذي، فإنّ مذهبهم هو أنّ (ربّ) اسم، وإعرابه مبتدأ لا خبر له غالباً، وقد يذكر الخبر قليلاً. ومذهبهم هذا يثير سؤالين: الأول: كيف نفسّر بناءها على الفتح؟ مع أن الإضافة تردّ الأشياء إلى أصولها، فكان حقها أن تعرب، والآخر: كيف نفسّر اسميتها مع أنها لا تلحق بها علامات الأسماء؟ ولقد ذهب بعض علماء الساميات إلى أنها تقابل حرف الجر العبري (rōb)، فهم يجعلونها حرفاً لأنّ له أصلاً في الساميات[١٨]

---

[١٤] قائله امرؤ القيس في ديوانه: ٨٦، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٣٠٠٦).

[١٥] رصف المباني: ١٨٨- ١٨٩

[١٦] كتاب سيبويهِ : ١٦١/٢. قال سيبويهِ في معرض حديثه عن (كم): والمعنى معنى ربّ.

[١٧] انظر شواهد التوضيح والتصحيح -- البحث السابع والثلاثون: ١٠٤-١٠٦

[١٨] قواعد اللغة العربية، وليم رايت: ٢٨٩/١، ٢١٦/٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً : الكاف بين الحرفية والاسمية:

قال ابن يعيش: "أمّا الكاف الجارة فمعناها التشبيه، وهي أيضاً تكون حرفاً من الحروف الجارة، وتكون اسماً بمعنى: مثل، وذلك قولك: أنت كزيد. الكاف حرف جر عند سيبويهِ وجماعة البصريين، والذي يدل على ذلك انهالا تقع موقع الأسماء، وذلك في الصلات نحو قولك: مررت بالذي كزيد؛ فالكاف هنا حرف لا محالة، ولذلك مثّل به صاحب الكتاب؛ لأن ذلك ليس من مواضع المفردات... وأما التي في تأويل الاسم فالتي تقع موقع الاسم المفرد، كقول الشاعر خطام المجاشعي:

وَصَالِيَاتٍ ككَمَا يُؤَثْفَيْنْ

فدخول الكاف الأولى على الثانية دليل أنها اسم، وأن المعنى: كمثل ما يُؤَثْفَيْنْ: جَمَعَ بين الكاف و مِثْل وإن كان معناهما واحداً مبالغة في التشبيه، وعلم بدخول الأولى على الثانية أنها ليست حرفاً؛ لأن حروف الجر لا يدخل إلا على الأسماء..."[١٩]. وأقول: ويحتمل أن تكون الثانية من باب التكرير اللفظي، فلا تكون اسماً كما قال.

أما سيبويهِ فهي عنده حرف إلاّ في الضرورة الشعرية،قال: "...إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطُروا في الشعر جعلوها بمنزلة (مثل) قال الراجز:

فَصُيِّروا مثلَ كَعَصْفٍ مَأكُولْ[٢٠]

---

[١٩] شرح ابن يعيش: ٨/ ٤٢-٤٣

[٢٠] لرؤبه في ملحق ديوانه: ١٨١ ، وله أو لحُميد الأرقط في الدرر: ١/١٣٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣٥٩٠). والكاف بمعنى مثل، والتقدير: مثل مثل عصف. وجاز التكرار لاختلاف اللفظين. وقول سيبويه في كتابه: ١/٤٠٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتابعه المبرد فقال: (وأما الكاف الزائدة[٢١] فمعناها التشبيه، نحو: عبدالله كزيد، وإنما معناه: مثلُ زيد... فلذلك إذا اضطُرَّ الشاعر جعلها بمنزلة مِثْل، وأدخل عليها الحروف كما تدخل على الأسماء... فدخلت الكاف على الكاف كما تدخل على مثل في قوله عز وجل: "لَيْس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"[٢٢].

وتابعه الرماني فقال: "...وتكون اسماً وحرفاً، فمثال كونها اسماً: مررت برجل كعمرو. فموضعها هاهنا جرّ، لأنها وَصْفٌ لرجل، ومن كونها اسماً قول الأعشى:

أَتَنْتَهُون؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيتُ وَالْفُتُلُ[٢٣]

فالكاف هاهنا في موضع رفع، لأنها فاعلة[٢٤].

والكاف عند ابن جني تزاد في الاختيار، ولا تقتصر على الضرورة الشعرية عنده، قال: "فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه لأن تكون اسماً وأن تكون حرفاً، فَجوِّز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك: زيد كعمرو؛ فقد تصلح أن تكون الكاف هنا اسماً كقولك: زيدٌ مثلُ عمرو، ويجوز أن تكون حرفاً كقولك: زيدٌ من الكرام"[٢٥].

ويرى أبو علي الشلوبين أنها لا تكون إلا حرفاً جاراً، ولا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر، متابعاً سيبويه[٢٦].

---

(٢١) عاداتهم أن يسموا الحرف الملتصق بالكلمة وليس من بنيتها زائداً.

(٢٢) آية ١١ من سورة الشورى. وكلام المبرد في المقتضب: ٤/١٤٠.

(٢٣) ديوان الأعشى: ٦٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٩٥).

(٢٤) معاني الحروف: ٤٧. وأشير إلى قوله: (مررت برجل كعمر) فأقول: لم لا تكون الكاف حرف جر، وشبه الجملة نعت لرجل؟.

(٢٥) سر صناعة الإعراب : ٢٨٩-٢٩٠. والأولى عندي إبقاء الشيء على أصله، فالحرفية أقوى من الاسمية هاهنا، لأن الأصل إبقاء الشيء على ما وضع له في اللغة

(٢٦) التوطئة : ٢٢٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن مالك: "... وتكون اسماً فتجرّ ويُسند إليها، وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة"[٢٧].

أما ابن عصفور (٦٦٩هـ) فقد جعله من القسم الذي لا يستعمل إلا حرفاً، قال: "فأما قوله:

وزَعْتُ بِكَالْهِرَاوَةِ أعْوجِيٍّ إذا وَنَتِ الرياحُ جَرَي وَثَابَا[٢٨]

فضرورة"[٢٩].

وتابعهم المالقي فعدّها حرفاً إلا إذا قام الدليل القطعيّ على اسميتها، من كونها فاعلة لا غير، أو مجرورة لا غير في مثل:

قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتّى تَقَلَّصُوا عَلَى كَالْقَطا الجوْنِيّ أفْزَعَهُ الزَّجرُ[٣٠]

وذكر أبو حيان الأندلسي أنها قد تزاد لتوكيد التشبيه ولا تنقاس زيادتها، وجعل منها قوله تعال: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" -وهي هنا لتوكيد نفي التشبيه كما ذكرنا سابقاً- وقد تزاد خارجه عن معنى التشبيه[٣١].

وهي عندَ المرادي حرف جر فقط، قال: "أمّا كاف الجر فحرف ملازم لعمل الجر، وأنه يكون زائداً، والأسماء لا تزاد، وأنه يقع مع مجروره صلة من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد، ولو كان اسماً لقبح ذلك لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير

---

(٢٧) تسهيل الفوائد: ١٤٧. لأن مجيء شبه الجملة بعد الموصول حسن، ومجيء الاسم المرفوع بعدها قبيح، ولا يكثر في الكلام كما قال سيبويه: ٤٠٩/١

(٢٨) لم ينسبه في المقرب، وانظر: لسان العرب (ثَوَبَ)، ومعجم شواهد النحو الشعرية (٢١٠)، ولابن غادية السلمي في الاقتضاب: ٤٢٩

(٢٩) المقرب: ١٩٦/١، وهو يتابع سيبويه.

(٣٠) لم ينسبه في رصف المباني: ١٩٨، وهو للأخطل في ديوانه: ٢١٢. وانظر شواهد النحو الشعرية رقم (٩٤٣).

(٣١) ارتشاف الضرب: ٤٣٩/٢-٤٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

طول. ومذهب سيبويهِ أنّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلاّ في ضرورة الشعر..."[٣٢].
ثم ذكر أن مذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار؛ فإذا قلت: زيدٌ كالأسد، احتمل الأمرين، وشذّ أبو جعفر ابن مضاء (٥٩٢هـ) فقال: إن الكاف اسم أبداً، لأنها بمعنى (مِثْل)[٣٣].

وبعد، ففي الكاف ثلاثة آراء: **الأول** لسيبويهِ ومن تابعه، وهم يجعلونها حرفاً، لا يخرج إلى الاسمية إلا في ضرورة الشعر، وهي كثيرة في الشعر، ولم نجد شاهداً على الاسمية في النثر إلا في أحد تفسيرات قوله تعالى: "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" وفي حديث ضعيف هو: "كما تكونوا يولّى عليكم"، انظر عقود الزبرجد: ٢٧٩/٢. مع أنه يمكن أن يستقيم المعنى على كونه حرف جرّ زائداً لتوكيد نفي المثلية عن الله عزّ وجل. **والثاني** لابن مضاء، وهو يجعلها اسماً دائماً، لأن معناها دائماً هو مِثْل، لكنّ هذا المعنى لا يفارقها وهي حرف جر للتشبيه أيضاً. **والثالث** للأخفش والفارسي وجمهرة من النحويين، وهو جواز كونها حرفاً واسماً في الاختيار أو بدليل قطعي على اسميتها كما قال المرادي. والصواب عندي أنها حرف إلا في ضرورة الشعر، فإن عُدَّتْ في غيره اسماً -كما في الآية- في أحد التفسيرات وفي الحديث السابق- فهي عندي حرف على التفسير الآخر، وخروجها عن الحرفية هو من باب تعدد المعنى الوظيفي للمبني الواحد، كما يرى تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦٣.

---

[٣٢] الجنى الداني: ٧٨

[٣٣] السابق نفسه: وانظر همع الهوامع: ١٩٩/٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثالثاً : (على) بين الحرفية والاسمية:

قال ابن يعيش: "...ما يكون حرفاً واسماً وهي خمسة على ما ذكرنا (على وعن والكاف ومذ ومنذ)، فأمّا (على) فكان أبو العباس يقول: إنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف، لا أن الاسم هو الفعل والحرف، ولكن يتفق الاسم والفعل والحرف في اللفظ. فإذا كانت حرفاً دلت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه كقولك: زيد على الفرس... وأمّا إذا كانت اسماً فتكون ظرف مكان بمعنى الجهة، ويدخل عليها حرف الجر كما يدخل على غيرها من الجهات نحو قول بعض العرب: نهضتُ مِنْ عَلَيْهِ أي من فوقه... وأما إذا كانت فعلاً فهي تدل على حدث وزمان معيّن وتصرّف كقولك: علا يعلو، فهذا يدل على العلوّ في زمن ماضٍ أو غيره، وتكثر في بابها وليست منهما في شيء اكثر من الاشتراك اللفظي..."[٣٤].

وذكرها سيبويهِ ضمن الحروف التي تكون ظرفاً فقال: "...وعَلَى، لأنك تقول: مِنْ عَلَيْك كما تقول: من فوقِك"[٣٥]. وقال في موضع آخر: "كما أن (عَلَى) بمنزلة (فوق)، وإن خالفتها في أكثر المواضع. سمعنا من العرب من يقول: نهضتُ مِنْ عَلَيْهِ، كما تقول نهضت من فوقهِ."[٣٦]. وقوله (ظرفاً): هو على أساس التوسع في معنى الظرف.

وتابعه المبرد فقال: "...ومثلُ ذلك (عَلَى) تكون حرف خفض على حد قولك: على زيدٍ درهم، وتكون فعلاً نحو قولك: علا زيدٌ الدابّةَ، وعلى زيْدٍ ثوب، وعلا زيداً

---

(٣٤) شرح ابن يعيش: ٨/ ٣٧-٣٩. والكلمات ذات المبنى الواحد، والمعنى الوظيفي المتعدد، والتي لها صورة صوتية واحدة، ورسم مختلف هي من باب المشترك اللفظي، انظر اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٣.

(٣٥) كتاب سيبويه : ١/ ٤٢٠

(٣٦) السابق نفسه: ٣ / ٢٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثوبٌ، والمعنى قريب"[٣٧].

وتابعهما الرماني فقال: "(عَلَى) تكون اسماً وفعلاً وحرفاً؛ فما جاءت فيه اسماً قولهم: جئت من عليه، أي من فوقه. قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[٣٨]

أي من فوقه... فأما كونها فعلا فنحو قولك: علا زيدٌ الجبلَ، قال الله تعالى: "إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلاَ فِي الأَرْضِ"[٣٩]، وقال طرفة:

وَتَسَاقَى الْقَوْمُ كَأْساً مُرَّةً وَعَلاَ الخَيْلَ دِمَاءٌ كالشَّقِرِ[٤٠]

وإذا كانت حرفاً كانت من الحروف العوامل، وعملها الجر، ومعناها الاستعلاء نحو: جلست على الكرسي... ثم تجري مجرى المثل فيقال: على زيدٍ دين..."[٤١]. وذكرها ابن مالك في عداد حروف الجر فقال: "على للاستعلاء حسّاً أو معنى، وللمصاحبة وللمجاوزة وللتعليل وللظرفية..."[٤٢]. وقال في شرح التسهيل: "استعمال (على) للاستعلاء حسّاً كقوله تعالى: "كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ"[٤٣]... واستعمالها للاستعلاء معنى نحو: "تِلْكَ الرُّسُلُ فَضلنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ"[٤٤].

وتابعه المالقي في (على) الجارة، لكنه تابع غيره في قسميها الآخرين: الاسمية

---

[٣٧] المقتضب: ٤ / ٤٢٦، وانظر أيضاً : ١٨٤/١

[٣٨] قائله مزاحم بن الحرث العقيلي في شرح ابن يعيش: ٨ / ٣٩، وانظر شواهد النحو الشعرية رقم (٢٣٣١).

[٣٩] آية ٤ من سورة القصص.

[٤٠] ديوانه : ٨٢، و لم يذكر الرماني صدر البيت. والشقر: شقائق النعمان، أو شجر له ثمر أحمر.

[٤١] معاني الحروف : ١٠٧-١٠٨

[٤٢] التسهيل : ١٤٦ ، وانظر شرح التسهيل : ٣٢/٣

[٤٣] آية ٢٦ من سورة الرحمن. لأنه يتكلم على الأرض، وهي شيء محسوس

[٤٤] آية ٢٥٣ من سورة البقرة. لأنه يتكلم على التفضيل وهو معنى من المعاني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والفعلية[٤٥]. وذكر المراديُّ (على) الجارة، وأنها حرف جر في مشهور مذهب البصريين، إلا إذا دخل عليها حرف جر، فإنها تكون اسماً بمعنى فوق، وأن بعضهم زاد بأنها قد تكون اسماً دون أن تدخل عليها (مِنْ) نحو قول الشاعر:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فَإنَّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا[٤٦]

لأنه لو جُعلت حرفاً لأدى ذلك إلى تعدّي فعل المخاطب إلى ضميره المتصل، وذلك لا يجوز في غير أفعال القلوب[٤٧].

ونسب المرادي إلى أبي حيان: "ولا يلزم في نحو: (هَوِّنْ عَلَيْكَ)، ولا في: (سَوَّيْتُ عليّ) أن تكون اسماً، فإنه قد ورد مثل هذا التركيب في إليّ) في نحو قوله تعالى: "وَهُزِّي إلَيْكِ"[٤٨]، ولا نعلم خلافاً في حرفية (إلى) فيُخرج (هَوِّنْ عَلَيْكَ) ونحوه على ما خُرِّج عليه (وَهُزِّي إلَيْكِ)[٤٩].

وذكر المرادي أن مذهب الفراء أن (عن وعلى) حرفان إذا دخلت (مِنْ) عليهما. وذهب ابن طاهر، وابن خروف، وابن الطراوة، والزبيدي، وابن معزوز، والشلوبين في أحد قوليه إلى أنها اسم، ولا تكون حرفاً، وزعموا أن ذلك مذهب سيبويهِ.[٥٠].

ظهر لنا فيما تقدم ذكره أن خلاف النحويين في اسمية (على) أو حرفيتها كان واسعا: فمنهم من قال إنها حرف في كل موضع، ومنهم من قال إنها اسم في كل موضع، ومنهم من قال إنها حرف إلا في موضع واحد، ومنهم من قال عنها حرف إلا

---

[٤٥] رصف المباني: ٣٧١-٣٧٢

[٤٦] قائلة الأعور الشني في كتاب سيبويه : ١/ ٦٤

[٤٧] الجنى الداني: ٤٧٠-٤٧١

[٤٨] آية ٢٥ من سورة مريم.

[٤٩] الجنى الداني: ٤٧٢، وانظر ارتشاف الضرب : ٢/٤٥٢.

[٥٠] الجنى الداني/ ٤٧٢-٤٧٣، وانظر همع الهوامع : ٤ / ١٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في موضعين. والاختيار عندي أنها حرف إلا إذا دخلت عليها (مِنْ) فإنه يتعين أن تكون ظرفاً مجروراً بها، لأن حروف الجر تعمل حتى لو كانت زائدة، وهذا الاختيار أتابع فيه سيبويهِ. وأرجع بروكلمان في فقه اللغات السامية: ١٠٨، بعض حروف الجر إلى الضمائر فقال: "فإنّ الأصل في (على) هو: عَلَيْ: 'alay (في العربية على)، وفي الحبشية: La'lla، وفي العبرية والآرامية: 'al، كما أنّ الأصل في (إلى) هو: إِلَيْ: 'ilay وفي العبرية 'el وفي العربية: إلى كما ويؤكد صحة ما ذهب إليه بروكلمان أنّ الأصل في هاتين الأداتين يظهر مع الضمائر في (عليك وإليك) والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها.

رابعاً : (عَنْ) بين الحرفية والاسمية:

قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): "...واما (عَنْ) فمشتركة بين الحرف والاسم، فأما الحرف فنحو قولك: انصرفت عَنْ زيد، وأخذت عَنْ خالد، فـ (عَنْ) حرف لأنها أوصلت معنى الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها، قال أبو العباس: إذا قلت: على زيد نزلت، وعن عمرو أخذت: فهما حرفان، يعرف ذلك من حيث إنّهما أوصلا الفعل إلى زيد، كما تقول: بزيد مررت... وأما كونها اسماً فيكون بمعنى الجهة والناحية، فتقول: جلست من عن يمينه، أي من ناحية يمينه، وتبين ذلك بدخول حروف الجر عليه، لأن حرف الجرّ لا يدخل على حرف مثله، قال الشاعر:

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي[٥١]

...والفرق بينهما إذا كانت اسماً وإذا كانت حرفاً، أنه متى اعتُقِدَ فيها الاسمية

---

[٥١] الشاهد لقطري بن الفجاءة في الخزانة: ٤/ ٢٥٨، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٦٦٩). والاستشهاد به على أن (على) اسم بمعنى جانب، لدخول حرف الجر عليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فأُدْخِلَ عليها حرف الجر، وقيل: جلست منْ عَنْ يمينه، كانت بمعنى الناحية، ودلّت على معنى في نفسها، وهو المكان، كأنك قد قلت: جلستُ من ناحية يمينه ومكانه، وإذا لم تدخل عليها (مِنْ) فإنما تفيد أن اليمين موضع لجلوسك على شرط الحرف، وإذا كانت اسماً كانت هي الموضع"[٥٢].

وقال سيبويه: "وعَنْ أيضاً ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية، ألا ترى أنك تقول: مِنْ عَنْ يمينك، كما تقول: من ناحية كذا وكذا"[٥٣]. وقال في موضع آخر: "وأما (عَنْ) فاسم إذا قلت: مِنْ عَنْ يمينك؛ لأن (مِنْ) لا تعمل إلا في الأسماء"[٥٤].

وتابعه أبو القاسم الزجاجي من غير أن يقصر جرها على (من) وإنما بحروف الخفض، واستشهد بما قاله القطامي:

فَقُلْتُ للرَّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلاَ بِهِمُ مِنْ عَنْ يَمِينِ الخُبيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[٥٥]

وتابعه الرماني في أنها تكون اسماً وتكون حرفاً، وجعل الدليل على اسميتها دخول (مِنْ) عليها، واستدّل بقول القطامي السابق.[٥٦]

وتابعه أبو حيان في أن (عَنْ) بعد دخول (مِنْ) عليها تكون اسماً بمعنى (جانب) عند البصريين. ثم ذكر أن الفراء والكوفيين يزعمون أنها باقية على حرفيتها إذا دخلت عليها (مِنْ).[٥٧].

---

(٥٢) شرح ابن يعيش : ٨/ ٤٠-٤١

(٥٣) كتاب سيبويه: ١/٤٢٠

(٥٤) السابق نفسه: ٤ / ٢٢٨

(٥٥) البيت في ديوانه: ٢٨، وانظر شواهد النحو الشعرية رقم (١٩٥٨). والخبّيا: موضع في الشام، ونظرة قبل: أي نظرة لم يتقدمها نظر. والاستشهاد به على مجيء (عن) اسماً بمعنى جانب بدليل دخول (من) عليها، وكلام الزجاجي في: الجمل في النحو : ٦٠

(٥٦) انظر معاني الحروف : ٩٤-٩٥

(٥٧) ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتابعه الشلوبين في أنها تكون حرفاً وتكون اسماً باتفاق[٥٨]. وهذا يخالف ما ذكره أبو حيان من زعم الفراء والكوفيين بأنها باقية على حرفيتها حتى لو دخلت عليها (مِنْ).

وذكر ابن مالك أنّ (مِنْ) تنفرد بجر بعض الظروف وبجر (عَنْ و عَلَى) على أنهما اسمان[٥٩]. وأضاف بأنّ (مِنْ) إذا جرت (عَنْ) فإنها تكون زائدة لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد.[٦٠].

وقال المرادي: إن (عَنْ) تكون اسماً بمعنى جانب إذا دخلت عليها (مِنْ) وهي لا تجر بغيرها من حروف الجر، وأنّ (مِنْ) الداخلةَ عليها تكون لابتداء الغاية[٦١].

وقال ابن هشام إنها تكون اسماً بمعنى جانب إذا دخل عليها (مِنْ) وهو كثير، وإذا دخل عليها (عَلَى) وهو نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قول قطري بن الفجاءة:

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً .... [٦٢]

وقد ردَّ ابن هشام قول الأخفش باسمية (عَنْ) في مثل قول امرئ القيس:

وَدَعْ عنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حُجُرَاتِهِ .... [٦٣]

لأنه لا يصحُّ حلولُ الجانب محلَّها.[٦٤]

---

[٥٨] التوطئة / ٢٦٦

[٥٩] تسهيل الفوائد : ١٤٤

[٦٠] شرح التسهيل : ٣/ ١٠

[٦١] الجنى الداني : ٢٤٢-٢٤٣

[٦٢] مغني اللبيب: ١٩٩، وانظر تخريج البيت في معجم شواهد النحو الشعرية، والبيت برقم (١٥٥٥).

[٦٣] البيت من ديوانه : ١٧٤، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية والبيت برقم (٢٢٦٩). والشاهد على تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل.

[٦٤] مغني اللبيب: ٢٠٠. وانظر المقرب : ١/ ١٩٥، والجنى الداني ٢٤٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينبين لنا أن الاختلاف في اسمية (عَنْ) واقع كما هو الحال مع أخواتها الحروف، فهي اسم عند أكثرهم إذا دخل عليها حرف الجر، وأكثرهم يرون جرَّها بـــ (مِنْ) فقط وأجاز بعضهم جرّها بـــ (عَلَى)، أما ابن مالك فقد رأى أن (مِنْ) زائدة، ونُسب إلى الفراء والكوفيين أنها تبقى على حرفيتها حتى وإن دخل عليها حرف الجر. والرأي أنها إن دخل عليها حرف الجر تكون اسماً. وهي من المشترك اللفظي أو من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد كما ذكر سابقاً.

خامساً : (مذْ و منذُ) بين الحرفية والاسمية:

ذكرتُ هاتين الكلمتين في قضية (البساطة والتركيب)، وأذكرهما هنا في قضية أخرى هي: (مُذْ و مُنْذُ بين الحرفية والاسمية). قال ابن يعيش (٦٤٣هـــ): "وأما مُذْ ومُنْذُ فيكونان اسمين ويكونان حرفين، والفرق بينها إذا كانت اسماً وبينها إذا كانت حرفاً من جهة اللفظ أنها إذا كانت اسماً رفعتْ ما بعدها، وإذا كانت حرفاً جرَّتْ ما بعدها، ووجه ثانٍ من الفرق بنيهما أنها إذا كانت حرفاً كانت متعلقة بما قبلها، وكان الكلام بها **جملة واحدة**، وإذا كانت اسماً رَفَعَ ما بعدها نحو قولك: (ما رأيته مُذْ يومان) كان الكلام جملتين: الجملة الأولى فعلية والثانية اسمية... وأما الفرق بينهما من جهة المعنى فإن (مُذْ) إذا كانت حرفاً دلت على أن المعنى الكائن، فيما دخلت عليه، لا فيها نفسِها نحو قولك: (زيد عندنا مُذْ شهرٍ) على اعتقاد أنه حرف، وخُفِضَ ما بعدها، فالشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار... وأما إذا كانت اسماً ورفعت ما بعدها، دلت على المعنى الكائن، في نفسها نحو قولك: (ما رأيته مُذْ يومُ الجمعة)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالرؤية (مُذْ)، وهو الوقت الذي حصلت فيه الرؤية يومُ الجمعة..."[٦٥].

وقال سيبويهِ في معرض حديثه عن حروف الجر المبنية على الضم: "... والضمّ فيها: مُنْذُ. فيمن جر بها، لأنّها بمنزلة (مِنْ) في الأيام"[٦٦]. وقال في موضع آخر: "وأمّا الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبدالله، وهذا لعبدالله... ومِنْ وفِي و (مُذْ) وعَنْ و رُبَّ وما أشبه ذلك"[٦٧]. وقال في معرض حديثه عن الظروف المبهمة غير المتمكنة: "...وأمّا (مُنْذُ) فضُمتْ لأنّها للغاية"[٦٨].

وكان أبو العباس المبرد قد قال: "هذا بابُ (مُذْ) و (مُنْذُ). أمّا (مُذْ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى؛ فإذا رَفَعَتْ فهي اسمٌ مبتدأ وما بعدها خبره... وأما الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرفَ خفض... فأما (مُنْذُ) فمعناها –جررت بها أو رفعت– واحد، وبابها الجرّ، لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء، تقول: لم أرك مُنْذُ يومِ الجمعةِ، أي هذا ابتداء الغاية... فإذا رفعت فعلى أنك جعلت (مُنْذُ) اسماً، وذهبت إلى أنها (مُذْ) في الحقيقة... فأما (مُذْ) فدل على أنها اسم:أنها محذوفة من (مُنْذُ) التي هي اسم؛ لأنّ الحذف لا يكون في الحرف؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال، نحو: يد ودم وما أشبهه"[٦٩]. والصحيح أنه قد ورد الحذف في الحروف، فجاءت لعلّ: علّ، وسوف: سو، و إلى: إ ...الخ.

وقال الزجاجي: "مُنْذُ ومُذْ: أما (مُنذُ): فحرف خافض لما بعده، دالّ على

---

[٦٥] شرح ابن يعيش: ٨ / ٤٤-٤٥. وذكر بعد الذي أوردناه في المتن : أن جماعة من أصحابهم يذهبون إلى أنهما لا يكونان إلا اسمين؛ فالرفع على ما ذكر، وأما الجر فعلى تقدير اسمين مضافين وإن كانا مبنيين.

[٦٦] كتاب سيبويه : ١/١٧

[٦٧] السابق نفسه : ١/ ٤٢٠. وقد عدّها هنا مع الحروف أيضاً.

[٦٨] السابق نفسه : ٣ / ٢٧٨. وقد أفرد (مُنذُ) هنا بالظرفية، و لم يذكر ما إذا كانت (مذ) ظرفا أم لا.

[٦٩] المقتضب : ٣/ ٣٠-٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

زمان. و (مُذْ) اسم يدل على زمان يرفع ما مضى ويخفض ما أنت فيه"[٧٠]. وهو يتابع المبرد، إلا أنّه أوضحُ في تحديد حرفية (مُنْذُ) واسمية (مُذْ).

وجعل الرماني مُذْ على ضربين فقال: "أحدهما أن تكون اسماً، فإن كانت حرفاً جرت ما بعدها، وإذا كانت اسماً ارتفع ما بعدها، والاختيار أن ترفع بعدها ما مضى، وأن تجر ما أنت فيه، وذلك نحو قولك: ما رأيته مُذْ يومان"[٧١]... (منذُ): وهي تكون اسماً وحرفاً، فإذا كانت اسماً ارتفع ما بعدها على نحو ما ارتفع بعد (مُذْ)، وإذا انجرّ ما بعدها كان حرفا، وحكمها حكم (مُذْ)..."[٧٢].

وتابع ابن جني من سبقوه فقال: باب مُذْ ومنْذُ: اعلم أنّ كل واحدة منهما تصلح أن تكون اسماً رافعاً، وأن تكون حرفاً جارّاً، والأغلب على (مُذْ) أن تكون اسماً رافعاً، والأغلب على (مُنْذُ) أن تكون حرفاً جاراً"[٧٣]، لظهور حرف الجر (مِنْ) فيها.

وحصر الأنباري اختلاف الكوفيين والبصريين في إعراب الاسم الواقع بعدهما؛ فإذا رفع فرفعه عند الكوفيين بفعل مقدر، وعند الفراء بتقدير مبتدأ. وعند البصريين على أنهما اسمان مبتدءان، وما بعدهما خبر عنهما. وإذا جرّ ما بعدهما فجّره عند الكوفيين اعتباراً بـــ(مِنْ) التي ظهرت نونها في (مُنْذُ) فقد غُلِّب الجر بها، في حين كان الرفع أجود بعد (مُذْ) لحذف نونها. أما الجر عند البصريين فعلى كونهما حرفين جارين ما بعدهما.[٧٤]

وقال ابن مالك بعد أن ذكر آراء السابقين عليه: "والصحيح عندي أنهما ظرفان

---

(٧٠) حروف المعاني: ١٤، وانظر كتاب: الجمل في النحو: ١٣٩-١٤٠

(٧١) معاني الحروف: ١٠٣

(٧٢) السابق نفسه : ١٠٤. وهو يجعلهما خبرين والمرفوع بعدهما مبتدأ أو مبتدأين والمرفوع بعدهما خبر.

(٧٣) اللمع في العربية : ١٥٩-١٦٠

(٧٤) الإنصاف (مسألة ٥٦): ١/ ٣٨٢ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مضافان إلى جملة حُذف صدرها والتقدير[٧٥]: مُذْ كان يومُ الجمعة، ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفيين. وإنما اخترته لأن فيه إجراء (مُذْ و مُنْذُ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريفِ غير معتاد إن ادّعي التعريف، وفيه أيضا تخلُّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر"[٧٦]. وقوله هذا صحيح إذا جاء بعدهما مرفوع فقط.

لقد "قطعت جهيزة قول كل خطيب" إذ جاء ابن مالك بتفسيرِ مجيءِ المرفوع بعد (مُذْ و مُنْذُ) محتاطاً لكل ما يؤخذ على هذا التفسير، فجعله مرفوعاً بكان التامة المحذوفة والجملة مضافة إليهما. وكان يكثر حذفها.

وأما جرهما، فإني أرجح أن يكون بالإضافة إليهما، لا على أنهما حرفا جر، ولكن على أنهما ظرفان مضافان إلى المجرور بعدهما، لتبقى الأداتان ظرفين على كل حال، وفي هذا محافظة على النسق.

سادساً : ما المصدرية بين الاسمية والحرفية:

قال ابن يعيش: "...فأمّا (ما) إذا كانت والفعل مصدراً ففيها خلاف بين أصحابنا: فسيبويهِ كان يقول إنها حرف كـ (أنْ) إلا أنها لا تعمل عملها، فيقول في (أعجبني ما صنعت) إنه بمنزلة: (أعجبني أنْ قمت) ويلزمه على هذا أن يقول: (أعجبني ما ضربت زيداً) كما تقول: (أنْ ضربت زيداً). قال المبرد: وكان يقوله، والأخفش كان يرى أنها في هذه المواضع لا تكون إلا اسماً، فإن كانت معرفة فهي

---

[٧٥] التقدير هنا في مثال كان قد ذكره سابقاً وهو: (لم أره مذ يوم الجمعة و لم أره مذ يومان).

[٧٦] شرح التسهيل : ٢ / ١٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بمنزلة (الذي) عنده، والفعل في صلتها كما يكون في صلة (الذي)، ويرتفع كما يرتفع الفعل في صلة (الذي)، وتكون نكرة في تقدير (شَيْءٍ)، ويكون الفعل بعدها صفة لها، وفي كلا الحالين لا بدّ من عائد يعود عنده إليها..."[٧٧]

وقال سيبويهِ: "... فيما حدثنا أبو الخطاب: (ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرّ). فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر. كما أنك إذا قلت: (ما أحسن ما كلّم زيداً!) فهو (ما أحسن كلامَ زيداً!). ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد إلا في ذا الموضع كما لا يجوز بعد (مَا)، أحسن بغير مَا"[٧٨].

وقال في موضع آخر: "ومن ذلك أيضاً: ائتِني بعدما تفرغُ، فـ (ما تفرغ) بمنزلة الفراغ، وتفرغ صلة، وهي مبتدأة ،وهي منزلتها في (الذي) إذا قلت: بعد الذي تفرغ، فتفرغ في موضع مبتدإٍ، لأن (الذي) لا يعمل في شيء ، والأسماء بعده مبتدأة"[٧٩].

وذكر في موضع ثالث أنه سأل الخليل عن قوله: "... ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جزاء، مِنْ قِبَلِ أنّ الفعل صلة لِمَا؛ فصار بمنزلة (الذي)، وهو بصلته كالمصدر... مثل ذلك: كلما تأتيني آتيك، فالإتيان صلة لما، كأنه قال: كلّ إتيانك آتيك. وقال في موضع رابع: "... تقول ائتني بعدما تقولُ ذاك القول، كأنك قلت: ائتني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت: (بعد أنْ تقول) ... وإنْ شئت قلت: إني مما أفعل، فتكون مَا مع مِنْ بمنزلة كلمة واحدة، نحو ربّما..."[٨١].

وقال في موضع خامس: "...وتقول: أتاني القوم ما عدا زيداً وأتوني ما خلا

---

[٧٧] شرح ابن يعيش : ٨ / ١٤٢

[٧٨] كتاب سيبويه : ٢/ ٣٢٦

[٧٩] السابق نفسه : ٣ / ١١

[٨١] السابق نفسه في الموضع نفسه

© Arabic Digital Library Yarmouk University

زيداً. فـ (ما) هنا اسم. (وخلا وعدا) صلة له، كأنه قال: (أتوني مَا جاوز بعضهم زيداً. وما هم فيها عدا زيداً... وكأنه قال إذا مثّلت (ما خلا وما عدا) فجعلته اسماً غير موصول قلت: (أتوني مجاوزتَهم زيدا) مثّلته بمصدرِ ما هو في معناه"[٨٢].

وتابعه المبرد، وجعل مذهبه هو الصواب، وضعف مذهب الأخفش، ثم رماه بالتخليط إذ قال: "...وقد خلّط، فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويهِ. فإن أردت بـ (ما) معنى (الذي)، فذاك ما ليس فيه كلام، لأنه الباب والأكثر، وهو الأصل، وإنما خروجها إلى المصدر فرع"[٨٣].

وقال ابن الحاجب (٦٤٦هـ): "وشرط (مَا) إذا كانت مصدرية ألاّ يعود عليها ضمير، وإلا رَجَعَتْ موصولة أو موصوفة، لأنّها هاهنا حرف، والحروف لا تضمر... فأمَا غير ما ذكر فيتعين لأحدهما كقولك: أعجبني ما قمت وما قعدت، فهذا تعيُّنٌ للمصدر إذْ لا يمكن تقدير ضمير راجع إلى الأول ليكون موصولاً ... وكذلك تعين قوله تعالى: "والسّمَاءِ ومَا بَنَاهَا"[٨٤]، لأن تكون مصدرية؛ لأن الفعل ذُكِرَ مفعولُه راجعاً إلى غير (مَا)، وضمير الفاعل إلى غيرها، ولا يمكن تقدير ضمير آخر لها، فتعيّنت للمصدرية؛ فأما من جعلها على الموصولةَ فذلك بتأويل جَعْلِ (ما) لم يعقل، فيكون إذن الضمير راجعا لها فتُتَعَيّنُ للموصولة"[٨٥].

(ما) المصدرية حرف عند سيبويهِ؛ لأنه يحملها على (أنْ)، وهي عندئذٍ لا تحتاج إلى ضمير راجع، وقد تلتبس بها (مَا) الموصولة، فيكون التفريق بنيهما بأنّ

---

(٨٢) السابق نفسه : ٢ / ٣٤٩

(٨٣) المقتضب : ٣ / ٢٠٠-٢٠١

(٨٤) آية ٥ من سورة الشمس.

(٨٥) الإيضاح في شرح المفصل : ٢ / ٢٣٢-٢٣٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الموصولة تحتاج إلى صلة وعائد، ومن ذلك قوله تعالى: "فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ"[٨٦]؛ إن جعلت (ما) مصدرية كان التقدير: فاصدع بالأمر، وإن جعلتها موصولة -أو خبرية كما سماها الرماني- كان التقدير على حذف العائد أي: فاصدع بما تؤمر بالصدع به.[٨٧]

وهي غير (مَا) النكرة التي بمعنى (شَيْء) كقولك: مررت بما معجب لك. أي: بشيء معجب لك[٨٨]. وتقع هي وصلتها موقع الظرف كقولك: جد ما دمت واجداً، أي مدة دوامك واجداً.[٨٩].

وذكر سيبويه نمطاً واحداً من الكلام تكون فيه (ما) اسماً وهو حين تأتي قبل (عدا وخلا) في الاستثناء كقولك: أتاني القوم ما عدا زيداً؛ إذْ نصّ سيبويهِ على اسميتها على تقدير: أتوني مجاوزتَهم زيداً، أي: جاوز بعضهم زيداً. وهو لا يعني أنها اسم بمفردها، بل هي وصلتها مصدر أي اسم.

وأنا أرجح رأي سيبويه القائل بأن (ما) حرف مصدري، يُحمل على (أنْ)، ولا يحتاج عندئذٍ إلى عائد، أما باقي أنواع (ما) فليس هنالك اختلاف ذو شأن عليها، إلا ما كان من خلط بينها وبين المصدرية، مما جعل النحاة الذين تابعوا سيبويهِ يضعون ضوابط لتمييز الحرفية من الاسمية. وهذا كله من تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد.

---

[٨٦] آية ٩٤ من سورة الحجر.

[٨٧] انظر : معاني الحروف : ٨٧

[٨٨] معاني الحروف: ٨٧-٨٨. ومن هذا النوع أيضاً (ما) التعجبية التي بمعنى شيء في قولنا: (ما أحسن زيداً) أي : شيء أحسن زيداً.

[٨٩] شرح التسهيل : ١ / ٢٢٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

سادساً- قضيّة الزيادة

حصر الزمخشري الحروف الزوائد في ستة أحرف، وسمّاها حروف الصلة فقال:" ومن أصناف الحرف حروف الصلة وهي: إنْ وأنْ وما ولا ومنْ والباء..." وشرح ابن يعيش قول الزمخشري فقال: "يريد بالصلة أنها زائدة، ويعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى. والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين. وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الستة ... (إنْ) مكسورة الهمزة، و(أنْ) مفتوحة الهمزة، و(ما)، و(لا)، و (مِنْ)، و(الباء).

وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى، إذْ ذلك يكون كالعبث، والتنزيل منزه عن مثل ذلك، وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللغة، أو لِمَا ذكروه من المعنى، فإنْ كان الأول، فقد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يُحصى... وإنْ كان الثاني فليس كما ظنُّوا؛ لأن قولنا: زائد، ليس المراد أنه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزاد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح.

قال سيبويهِ عقيب: "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ"[1] ونظائره: فهو لغو مِنْ حيثُ إنها لم تُحدث شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من المعنى سوى تأكيد الكلام"[2].

---

[1] آية ١٣ من سورة المائدة.

[2] شرح ابن يعيش على المفصل: ٨/ ١٢٨-١٢٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

لقد ذكر سيبويه حروف الزيادة مفرقة في كتابه، ولم يخرج كلام ابن يعيش فيها عما قال سيبويه في النص السابق، من أنها لغو يؤكد المعنى المذكور، ولا يحدث معنى جديداً، وأنَّ لها نظائر. ولم أعثر على أحد جمعها تحت عنوان واحد قبل الزمخشري في المفصل، وقد ذكرنا شرح ابن يعيش (٦٤٣هـ) لأقواله فيها.

وقال ابن الحاجب: "حروف الزيادة: إنْ وأنْ ومَا ولاَ و مِنْ والباء واللام"[٣]، فزاد فيها اللام.

وقد تابع ابن الحاجب من سبقوه مع زيادة بيان وتفصيل فقال: "قيل: فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إما معنوية وإما لفظية: فالمعنوية تأكيد المعنى، فإن قيل: فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية؟ قيل: إنما سميت زائدة لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً لمّا لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها.

وأما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح... وإنما سميت هذه الحروف زوائد لأنها قد تقع زائدة، لا لأنها لا تقع إلا زائدة، بل وقوعها غير زائدة أكثر. وسميت أيضاً حروف الصلة؛ لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك"[٤].

١- إنْ الزائدة:

وأول أحرف الزيادة التي ذكرها ابن يعيش في شرحه على المفصل هو (إنْ)، قال: "فمن الحروف المزيدة (إنْ) المكسورة، فإنها تقع زائدة، والغالب عليها أن تقع

---

[٣] الكافية في النحو بشرح الاستراباذي: ٢ / ٣٨٤

[٤] السابق نفسه.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

بعد (ما)، وهي في ذلك على ضربين: مؤكدة وكافة: وأما المؤكدة ففي قولهم: (ما إنْ رأيته) والمراد: ما رأيته، و (إنْ) لغو، لم يحدث دخولها شيئاً لم يكن قبل...

وقال الكميت:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولَكنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا[٥]

فالطبّ العادة هاهنا، يقول: ما لنا بالجبن عادة ... وهذه (إنْ) إذا دخلت على (ما) النافية نحو: (ما إنْ زيد قائم) في لغة بني تميم مؤكدة؛ لأنهم لا يُعملون (ما)، وفي لغة أهل الحجاز تكون زائدة كافة لها عن العمل... وقد ذهب الفراء إلى أنّ _ ما و إنْ) جميعاً للنفي، كأنها تزاد (إنْ) هاهنا على النفي مبالغة في النفي وتأكيداً له"[٦]

وقال سيبويهِ: "إنْ وهي للجزاء، وتكون لغواً في قولك: ما إنْ يفعل، وما إنْ طبُّنا جبنٌ. وأمّا (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنمّا الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أنْ تكون من حروف ليس أو بمنزلتها"[٧].

وقال في موضع آخر: "وقد تلغى (إنْ) مع (ما) إذا كانت اسماً، وكانت حيناً، وقال الشاعر:

وَرَجِّ الْفَتَى للخير مَا إِنْ رَأَيْتَهُ على السنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يَزِيدُ[٨]

---

[٥] شرح المفصل لابن يعيش: ٨ / ١٢٩. وانظر تخريجه في شواهد النحو الشعرية برقم (٢٨٨٠). وهو في سيبويهِ: ١٥٣/٣ لفروة بن مسيك.

[٦] شرح ابن يعيش على المفصل: ٨ / ١٢٩. في الأصل: ما هاهنا، والصحيح ما أثبتناه. وقد علق ابن الحاجب على قول الفراء السابق بأنه ليس بالجيد؛ لأنه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد: انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٧/٢.

[٧] كتاب سيبويه: ٤ / ٢٢٠-٢٢١

[٨] لم ينسبه سيبويهِ: ٤ / ٢٢٢ وهو في اللسان (أنن) للمعلوط بن بذل القريعي. وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٦٠٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال في موضع آخر: "وتكون في معنى (ما). قال الله عز وجل: "إِنِ الكَافِرُونَ إلاّ فِي غُرُورٍ"[٩] أي: ما الكافرون إلا في غرور، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنمّا، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهب"[١٠].

وتابعه المبرد فقال فيها: "تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء كما تدخل (ما) على (إنّ) الثقيلة فتمنعها عملها وتردها إلى الابتداء في قولك: إنما زيدٌ أخوك، و "إنمّا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ"[١١]. وذلك قولك: ما إنْ يقوم زيدٌ، وما إنْ زيد منطلق، لا يكون الخبر إلا مرفوعاً، لما ذكَرت لك. قال زهير:

مَا إنْ يَكَادُ يُخَلّيهِمْ لِوِجْهَتِهِمْ تَخَالُجُ الأَمْرِ إنّ الأَمْرَ مُشْتَرَكُ[١٢]

وذكر الأنباري (إنْ) هذه في معرض موازنته بين مذهب البصريين فيها ومذهب الكوفيين، فقال ما مؤداه: إنها عند البصريين زائدة دخولها كخروجها، وإنها عند الكوفيين نافية بمعنى (ما) في مثل (ما إنْ زيدٌ قائم). ثم ردّ بعض شواهدهم لأنه يمكن أن تفسر على أنها شرطية حذف جوابها، إذا تقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى: "بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مؤمنين"[١٣]. أو لفساد قياسهم نفي النفي على توكيد الإثبات، لأن توكيد الإثبات تقوية لمعناه، أما نفي النفي فهو إيجاب، كما في قولك (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) إذْ إنّ معناه: زيدٌ قائم[١٤].

---

[٩] آية ٢٠ من سورة الملك.

[١٠] كتاب سيبويه: ٣ / ١٥٢-١٥٣

[١١] آية ٢٨ من سورة فاطر.

[١٢] الشاهد في ديوان زهير: ٤٧. وكلام المبرد في المقتضب: ٢ / ٣٦٠ وانظر معاني الحروف للرماني: ٧٥-٧٦، وقد ذكر أيضًا أنها عند الكوفيين بمعنى إذْ.

[١٣] آية ٩٣ من سورة البقرة.

[١٤] الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٨٩: ٢ / ٦٣٦ . ومجيء النفي بعد النفي ليس دائماً إيجاباً وإنما هو بمنزلة تكرير النفي مرتين، أي توكيد له، انظر هامش محقق الإنصاف في المسألة السابقة: ٢/٦٣٦-٦٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال ابن الحاجب (٦٤٦هـ): "أمّا (إنْ) فتزاد مع (ما) النافية كثيراً لتأكيد النفي[١٥]، وتدخل على الاسم والفعل نحو: "وما إنْ طبُّنا جُبْنٌ..."[١٦]، ونحو قوله:

مَا إنْ جَزِعْتُ وَلاَ هَلِعْتُ وَلاَ يَرُدُّ بُكَايَ زِنْدَا[١٧]

وقلَّتْ زيادتها مع (ما) المصدرية نحو: انتظرني ما إنْ جلس القاضي، ومع (ما) الاسمية نحو قوله تعالى: "وَلَقَدْ مَكَّنَّاهم فِيمَا إنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ"[١٨]، وكذا بعد (ألاَ) الاستفتاحية نحو: ألاَ إنْ قام زيدٌ"[١٩].

وقال أيضاً: "وبعد (لمّا) في قولك: لمّا إنْ جاء زيدٌ أكرمته، قليلاً أيضاً، وقول الفراء: إنهما حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك: إنّ زيداً لقائم. ليس بالجيد؛ لأنه لم يُعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد، ومثل إنّ زيداً لقائم: قد فُصل بينهما لذلك"[٢٠].

نخلص بعد هذا العرض إلى أنّ الخلاف في (إنْ) الواقعة بعد (ما) النافية وليس في الأنواع الأخرى من (إنْ)، ولا في الأنواع الأخرى من (ما)، وذلك في نحو قول الشاعر:

فَمَا إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ

فالكوفيون على أنّ (إنْ) إذا وقعت بعد (ما) النافية، فإنّها بمعناها، وقد جاز الجمع بين حرفي نفي، قياساً على جواز الجمع بين حرفي توكيدٍ في نحو قولنا: (إنّ

---

[١٥] قال في: الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٢٢٧: تزاد قياساً كثيراً، و لم يقل: لتوكيد النفي.

[١٦] انظر هامش (٥) من هذه المسألة.

[١٧] قائله عمرو بن معدي كرب الزبيدي في ديوانه (صنعة هاشم الطعان): ٦٩

[١٨] آية ٢٦ من سورة الأحقاف.

[١٩] الكافية في النحو بشرح الاستراباذي: ٢/ ٣٨٤

[٢٠] الإيضاح في شرح المفصل : ٢/ ٢٢٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

طِبْنَا لَجُبْنٌ)[٢١]، فقد جُمِع بين إنّ واللام لتوكيد الإثبات، وكذلك جُمِع بين مَا و إنْ لتوكيد النفي؛ فإنْ هنا لتوكيد النفي وليست زائدة.

والبصريون على أنها زائدة، دخولها كخروجها، والحروف الزائدة تؤكد معنى الكلام، أي أنّ أصل المعنى موجود وزيادتها هي زيادة وتوكيد لذلك المعنى الموجود أصلاً في الكلام.

وأنا أرجح رأي البصريين هذا؛ لأن القول بأنها توكيد ثابت: فهي توكيد لفظي بالمرادف، كما أكد (أَجَلْ) بـ (جَيْرِ) كما في شرح ابن يعيش: ١٢٤/٨، أو على اعتبار (إنْ) زائدة لتوكيد المعنى الموجود في الكلام، وهو النفي كما يفهم من كلام سيبويه: ٢٢٠/٤-٢٢١.

٢- أَنْ الزائدة:

قال ابن يعيش: "وقد تزاد (أَنْ) المفتوحة أيضاً توكيداً للكلام، وذلك بعد (لمّا) في قولك: (لما أنْ جاء زيد قمت) والمراد: لما جاء زيد قمت، قال الله تعالى: "وَلَمّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطَاً سِيءَ بِهِمْ"[٢٢]، فأَنْ فيه مؤكدة بدليل قوله تعالى في سورة هود: "وَلَمّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ"[٢٣] والقصة واحدة. وقالوا: (أما والله أن لو فعلت لفعلت)، وذلك في القسم، إذا أقسم على شيء في أوّله، فيقع في جواب القسم، ولا يقع جواباً له في غير ذلك"[٢٤].

---

[٢١] هذا مثال جعلته على نحو الشاهد السابق لتسهل المقارنة وبيان الرأي بين توكيد الإثبات ونفي النفي.

[٢٢] آية ٣٣ من سورة العنكبوت.

[٢٣] آية ٧٧ من سورة هود.

[٢٤] شرح المفصل لابن يعيش : ٨ / ١٣٠-١٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال سيبويه: "وأما (أنْ) فتكون بمنزلة لام القسم في قوله : (أما واللهِ أنْ لو فعلتَ لفعلتُ... وتكون توكيداً أيضاً في قولك: (لمّا أنْ فعل) كما كانت توكيداً في القسم، وكما كانت (إنْ) مع (ما) "[٢٥]. فهي في القسم موطئة لا زائدة، وفي المثال الثاني زائدة للتوكيد.

وتابع المبرد فقال: "أنْ تكون زائدة مؤكدة، وذلك قولك: لماّ أنْ جاء زيد قمت، ووالله أنْ لو فعلت لأكرمتك"[٢٦].

وذكر الرماني أن الكوفيين زعموا أنها تكون بمعنى (إذا) في قوله تعالى: "عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى"[٢٧].

وتابعه ابن مالك: "تزاد (أنْ) جوازاً بعد (لمّا)، وبين القسم و (لَوْ)، وشذوذاً بعد كاف الجر، وتفيد تفسيراً بعد كلام بمعنى القول لا لفظه"[٢٨].

وتابعه أبو حيان على زيادتهما لإفادة التوكيد بعد القسم وبعد (حتى)، وبعد كاف التشبيه باطراد، نحو قول الشاعر:

كَأَنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ[٢٩]

وذكر المرادي مذهب الأخفش: أنها تعمل زائدة، مستدلاً بالسماع في قوله تعالى: "وَمَا لَنَا أَلاَّ نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"[٣٠]، وبالقياس على (مِنْ) والباء الزائدتين في

---

[٢٥] كتاب سيبويه: ٤ / ٢٢٢، وانظر : ٣ / ١٠٧

[٢٦] المقتضب : ٢ / ٣٥٩

[٢٧] الآيتان ١، ٢ من سورة عبس. وقوله في معاني الحروف: ٧٣

[٢٨] تسهيل الفوائد: ٢٣٣، وشرحه لابن مالك: ٣٧٢/٣

[٢٩] ينسب لأكثر من شاعر: انظر ارتشاف الضرب (النحاس): ٢ / ٤٢٣، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٨٣٥). والشاهد في عمل كاف التشبيه الجرَّ في (ظبية) ولم تحجزه أنْ الزائدة.

[٣٠] آية ٢٤٦ من سورة البقرة. والشاهد على نصْبها المضارعَ (نقاتل). وانظر الجنى الداني: ٢٢٢-٢٢٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نحو: (ما جاءني من أحد) و (ليس زيد بقائمٍ).

وخلاصة القول عندي أنّ (أنْ) الزائدة دخولها كخروجها أي لا يتغير بها أصل المعنى الموجود في الكلام.

٣- (ما) الزائدة:

قال ابن يعيش: "قد زيدت (ما) في الكلام على ضربين: كافة وغير كافة؛ ومعنى الكافة: أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل، وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل، أما دخولها على الحرف المكف (فعلى)[٣١] ضربين: أحدهما: أن تدخل عليه فتمنعه العمل الذي كان له... نحو قوله تعالى:"إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ" ... والآخر أن تدخل على الحرف، وتكفه عن عمله وتهيئه للدخول على ما لم يكن يدخل عليه قبل الكف، وذلك نحو قوله تعالى: "إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ..."[٣٢].

وأما دخولها على الاسم فنحو قوله: "بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس"[٣٣]، وقوله:

بَيْنَما نَحْنُ بِالْبَلاَكِثِ فَالْقَــ ... ـعِ سِرَاعاً والعِيسُ تَهْوِي هَوِيًّا[٣٤]

ألا ترى أنّ (بعد وبين) حقهما أن يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء ويجرّاه،

---

[٣١] في الأصل: على ضربين، والصحيح ما أثبتناه،لأن الفاء لازمة في جوانب (أمّا).

[٣٢] شرح ابني يعش على المفصل: ٨ / ١٣١

[٣٣] الشاهد للمرار الفقعسي: وتمامه :

أعلاقة أم الوليد بعدما ... أفنان رأسك كالثغام المخلس

[٣٤] قائله كثير عزة، جمع وشرح د. احسان عباس: ٥٣٨، برواية (بالقاع).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحين دخلت عليهما (ما) كفتهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملة الابتدائية"[٣٥].

وأمّا دخولها على الفعل فإنها تدخل عليه فتجعله يلي ما لم يكن يليه قبلُ، ألا ترى أنها تُدخِل الفعل على الفعل نحو: (قلّما سرت وقلما تقوم) ولم يكن الفعل قبل دخولها يلي الفعل؛ فقلّ فعل كان حقُّه أن يليه الاسم لأنه فعل، فلما دخلت عليه (ما) كفته عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهيأته للدخول على الفعل"[٣٦].

"الثاني استعمالها زائدة مؤكدة غير كافة، وذلك على ضربين: أحدهما أن تكون عوضاً من محذوف، والآخر أن تكون مؤكدة لا غير؛ فالأول ... منه قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٣٧]

... وأما الضرب الثاني وهو أن تزاد لمجرد التأكيد غير لازمة للكلمة فهو كثير في التنزيل والشعر وسائر الكلام، ومن ذلك قولهم: (غضبت من غير ما جرم)، فما زائدة والمراد من غير جرم"[٣٨].

وهو يتابع سيبويهِ في قوله: "وأما (ما) فهي نفي ... وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبت من غير ما جرم. وقال الله عز وجل: "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ""[٣٩].

وهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئاً – لم يكن قبل أن تجيء– من العمل، وهو توكيد للكلام. وقد تُغَيّر الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي

---

(٣٥) شرح ابن يعيش على المفصل: ٨/ ١٣١-١٣٢

(٣٦) السابق نفسه : ٨ / ١٣٢

(٣٧) قائله العباس بن مرداس في ديوانه: ١٢٨. وانظر تخريجه في معجم شواهد النحو الشعر به برقم (١٥٤٧). وأن هنا عوض من (كان) المحذوفة.

(٣٨) شرح ابن يعيش على المفصل : ٨ / ١٣٢-١٣٣

(٣٩) آية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من المائدة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

كان قبل أن تجيء، ولذلك نحو: إنّما، وكأنّما، ولعلمّا، جعلتْهنَّ بمنزلة حروف الابتداء. ومن ذلك: حيثما، صارت لمجيئها بمنزلة أين"[٤٠].

وتابع المبردُ سيبويهِ، وتابعه أيضاً الرضي، لكنه قال: "ولم يعدُّوا (ما) الكافة – وإن لم يكن لها معنى– من الزوائد، لأن لها تأثيراً قويّاً، وهو منع العامل من العمل، وتهيئته لدخول ما لم يكن له أن يدخله، وعلى مذهب مَنْ أعمل ليتما وإنّما وأخواتهما يكون (ما) زائدة، وليست في حيثما وإذ ما زائدة، لأنها هي المصححة، لكونهما جازمتين، فهي الكافة أيضاً لهما عن الإضافة..."[٤١]، فالرضي كان يخالف سيبويه في الكافة فقط.

ولقد تابع سيبويهِ معظم نحاة العربية إن لم يكن كلهم: موضحين كلامه، ومبينين مواضع الزيادة، وحاشدين لها المزيد من الشواهد الشعرية والنثرية؛ من قرآن وحديث وأمثال وشعر. وكان خير من جمع هذه الجهود ونسقها أحمد ابن عبد النور المالقي وقد حصرها في أربعة أقسام هي:

الأول: أنْ تقع بعد (إذا) الظرفية، و(إنْ) الشرطية، وبعد الكاف، وبعد (كي) الناصبة، وبعد ليت إذا عملت، وبعد (ربّ) ، وبين الجار والمجرور.

الثاني: أن تكون زيادتها لازمة، لتَصْلاح اللفظ، وإفادة معنى، يزول بزوالها، نحو: دَققته دقاً ما.[٤٢]

الثالث: الكافة عن العمل، وهي تلحق: (إنّ وأنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ ، وربّ ، وبين) فتكفها عن العمل من نصب ورفع وخفض.

---

[٤٠] كتاب سيبويهِ: ٤ / ٢٢١. قال السيرافي: يعني صارت (حيث) لمجيء (ما) مما يجازي به، فتقول: حيثما تكن اكن.

[٤١] الكافية بشرح الاستراباذي : ٣٨٥/٢

[٤٢] وأنا أرى أنها هاهنا صفة للنكرة قبلها لا زائدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرابع: المهيئة: وهي تدخل أيضاً على: (إنّ وأنّ وكأنّ وليت ولعلّ وربّ) فتهيّء كلاّ منها للدخول على ما لم تكن تدخل عليها قبلها، إذْ تصبح مهيئة للدخول على الأفعال، بعد أن كانت من عوامل الأسماء.[٤٣].

ولم أعثر على من خرج عن مذهب سيبويه صراحة غير ابن الحاجب في الكافة في كافيته وفي الإيضاح[٤٤]. ومؤدى رأيه أن الكافة والمهيئة، والمغيرة التي تلحق الظروف فتجعلها جازمة نحو: (إذ ما، وحينما، وحيثما) يجدر أن لا يحكم عليها بالزيادة؛ لأنها كفّت عن العمل، أو غيرت عمل ما دخلت عليه، أو هيئته للدخول على الأفعال بعد أن كان مختصاً بالدخول على الأسماء.

والمتأمل في حجج ابن الحاجب يجد أنها تتعلق بالكفّ عن العمل أو تغيير نوع العمل، أو تغيير اختصاص الكلمة من الأسماء إلى الأفعال. بينما كان تركيز سيبويهِ ومن تابعوه على المعنى أولاً، والعمل ثانياً لكنه لم يجعل العمل سبباً وحده للزيادة.

والحق أن مفهوم الزيادة عند ابن الحاجب أخصّ منه عند سيبويه وجمهور النحاة؛ لأن (ما) في حيثما وإذما وإنما وكأنما ولعلما، قد أحدثت تغييراً في المعنى والعمل.

٤- (لا) الزائدة:

قال ابن يعيش: "وقد تزاد (لا) مؤكدة ملغاة، كما كانت(ما) كذلك، لأنها أختها في النفي، كلاهما يعمل عمل (ليس) قال تعالى: "لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى

---

[٤٣] رصف المباني: ٣١٥-٣١٩

[٤٤] انظر الكافية بشرح الاستراباذي: ٢/ ٣٨٥، والإيضاح في شرح المفصل، بتحقيق العليلي: ٢/ ٢٢٧

© Arabic Digital Library Yarmouk University

شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ"[٤٥].

فـ (لا) زائدة مؤكدة، والمعنى: ليعلم، ألا ترى أنه لولا ذلك لانعكس المعنى. وقوله تعالى: "فَلاَ أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ"[٤٦]، "وَلاَ أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ"[٤٧]، إنما هو: فأقسم ... ولذلك قال المفسرون في قوله تعالى: "لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ"[٤٨]: إنّ (لا) زائدة مؤكدة، والمراد –والله أعلم– أقسم. وقد استبعد بعضهم زيادة (لا) هنا، وأنكر أن يقع الحرف مزيداً للتأكيد أولاً واستقبحه؛ قال: لأن حكم التأكيد ينبغي أنْ يكون بعد المؤكد. ومنع من جوازه ثعلب، وجعل (لا) ردّاً لكلام قبلها، وعلى هذا يقف عليها، ويبتدئ: أقسم بيوم القيامة. والمعنى على زيادتها ..."[٤٩].

وقال سيبويه: "وتقول: لا مَنْ يأتك تُعطه، ولا مَنْ تُعطه يأتك، من قِبَل أنّ (لا) ليست كإذْ وأشباهها، وذلك لأنها لغو بمنزلة (ما) في قوله عز وجلّ: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ"[٥٠]، فما بعده كشيء ليس قبله (لا). ألا تراها تدخل على المجرور فلا تغيره عن حاله، تقول: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ. وتدخل على النصب فلا تغيره عن حاله، تقول لا مرحباً ولا أهلاً، فلا تغيّر الشيء عن حاله التي كان عليها قبل أن تنفيه، ولا تنفيه مغيراً عن حاله، يعني في الإعراب التي كان عليها، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه (لا)، وإذ وأشباهها لا يقعن هذه المواقع، ولا يكون الكلام بعدهنّ إلا مبتدأ ... ووقوع (إنْ) بعد (لا) يقوي الجزاء فيما بعد (لا)، وذلك قول الرجل: لا إنْ أتيناك أعطيتنا، ولا إنْ قعدنا عندك عرضت علينا، و(لا) لغو في

---

(٤٥) آية ٢٩ من سورة الحديد.

(٤٦) آية ٧٥ من سورة الواقعة.

(٤٧) آية ٤٠ من سورة المعارج.

(٤٨) آية ١ من سورة القيامة.

(٤٩) شرح ابن يعيش على المفصل : ٨ / ١٣٦

(٥٠) آية ١٥٩ من سورة آل عمران.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلامهم، ألا ترى أنك تقول: خفت أن لا تقول ذلك، وتجري مجرى: خفت أن تقول. وتقول: إنْ لا يقلْ أقلْ، لا لغو..."[٥١].

وتابعه المبرد، والزجاجي مع مزيد من التوضيح والشواهد. وأمّا الرماني فقد عارض الزجاجي في أن تكون (لا) زائدة في بداية الكلام، في نحو قوله تعالى: "لاَ أُقسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ"[٥٢]، وهي عنده ردّ على كلام سابق للكفار الذين ينكرون البعث ، ولو وقع كلامهم في سورة أخرى، لأن القرآن نصّ واحد، كالسورة الواحدة.[٥٣]

وحدد ابن الحاجب زيادتها بعد الواو بأن تسبق بنفي أو نهي، في نحو قولك: ما جاءني زيد ولا عمرو، فإنه يفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما نصّاً، ولو لم يأت (بلا) لجاز أن يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع، ولكنه خلاف الظاهر، فلذلك كان القول بالزيادة أولى لبقاء الكلام بإثباتها على حاله عند عدمها.[٥٤].

وذكر المرادي[٥٥] أن (لا) الزائدة على ثلاثة أقسام:

الأول: أنها زائدة من جهة اللفظ، وليس من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي وما قبلها مثبت، أما من جهة اللفظ فقد عمل ما قبلها فيما بعدها. وقد نسب إلى الكوفيين أن (لا) هنا اسم بمعنى غير قياسا على(عن وعلى) إذا سبقتا بحرف جر، لكن هذا القياس عنده فاسد، لعدم ثبوت زيادة (عن وعلى)، بخلاف (لا) فإنها ثبت لها الزيادة.

الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، في نحو قوله تعالى: "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

---

(٥١) كتاب سيبويه: ٣ / ٧٦-٧٧

(٥٢) آية ١ من سورة القيامة.

(٥٣) معاني الحروف : ٨٤

(٥٤) الإيضاح في شرح المفصل: ٢ / ٢٢٩، وانظر الكافية بشرح الاستراباذي : ٢/٣٨٥

(٥٥) الجنى الداني: ٣٠٠ - ٣٠٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

عَلَيْهِمْ وِلاَ الضَّالِّينَ"[٥٦]، فـ (لا) زائدة لتوكيد النفي، ودخلت في الآية لئلا يتوهم عطف (الضالين) على (الذين) التي سبق ذكرها في الآية نفسها. ونعلم أن البصريين يجعلونها هنا زائدة لتوكيد الكلام لا لتوكيد النفي.

الثالث: أن تكون زائدة دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر:

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى فَاعْتَرَتْنِي صَبَابَةٌ وَكَادَ ضَمِيرُ الْقَلْبِ لاَ يَتَقَطَّعُ[٥٧]

والمعنى: وكاد ضمير القلب يتقطع.

والمرجح عندي أنها تأتي زائدة سواء أكانت في أول الكلام ام في حشوه، وسواء أوقعت بين متلازمين أم لا، إذا دلّ المعنى على زيادتها، كما وصفها سيبويهِ قائلاً: (دخولها كخروجها).

٥- (مِنْ) الزائدة:

قال ابن يعيش: "اعلم أنّ (مِنْ) قد تزاد مؤكِّدة، وهو أحد وجوهها، وإن كان عملها باقياً، والمراد بقولنا: زائدة، أنها لا تُحدِث معنى لم يكن قبل دخولها، وذلك نحو قولك: (ما جاءني من أحد)، فإنه لا فرق بين قولك: ما جاءني من أحد، وبين قولك: ما جاءني أحد، وذلك أن أحداً يفيد العموم كديار وعريب، و (مِنْ) كذلك. فإذا أُدخلت عليها صارت بمنزلة تكرار الاسم، نحو أحد أحد"[٥٨].

---

[٥٦] آية ٧ من سورة الفاتحة.

[٥٧] لم ينسبه المرادي في الجنى الداني: ٣٠٢، ولم أعثر عليه في أيّ مصدر آخر.

[٥٨] شرح ابن يعيش على المفصل: ٨ / ١٣٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقال سيبويهِ في معرض حديثه عن (مِنْ): "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنّها تجر، لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد. ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـــ(مِنْ) لأن هذا موضع تبعيض، فأراد انه لم يأته بعض الرجال والناس.

وكذلك: ويحه من رجل!، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال. وكذلك: لي ملْؤُهُ من عسل. وكذلك هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعمّ... وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذب منى ومنك، إلا أنّ هذا و(أفضل منك)، لا يُستغنى عن (مِنْ) فيهما، لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها"[٥٩].

ويرى المبرد أنها لا تكون زائدة؛ لأن كل كلمة إذا وقعت، وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة وأشار إلى زيادته عند سيبويهِ في سياق النفي فقال: "... وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه: تقول: ما جاءني رجل وما جاءني عبدالله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: (ما جاءني من عبدالله) لم يجز لأن (عبدالله) معرفة، فإنما موضعه موضع واحد"[٦٠].

وقال في موضع آخر: "وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد وكقول الله عز وجل: "أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ

---

(٥٩) كتاب سيبويهِ : ٤ / ٢٢٥ . وسيبويه في كلامه لم يوجب أن تسبق بنفي أو شبهه؛ فأجاز زيادتها في سياق التعجب أو التفضيل، إذا كانا من (بعضٍ) وليس من العموم. وأكثر من ذلك أنه عدّها زائدة حتى لو كانت لازمة لا يُستغنى عنها. وعملها في خفض ما بعدها لا يمنع أنها زائدة عنده كذلك.

(٦٠) المقتضب : ١/ ١٨٣

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مِنْ رَبِّكُمْ" إنما هو خيرٌ ولكنها توكيد[٦١].

وتابعهما الرماني، واستدلّ بقوله تعالى: "مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ"[٦٢]، وبقول النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[٦٣]

واشترط الهروي (٤١٥هـ) لزيادة (مِنْ) المؤكدة دخولها على النكرة، وعلى المنفي فقط. وتابع المبردَ في أنها إذا دخلت على مثل: (ما جاءني من رجل) فإنها توجب استغراق الجنس كله[٦٤].

وقال ابن الحاجب: "...فمِنْ لابتداء الغاية والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافاً للكوفيين والأخفش"[٦٥] لأنهم أجازوا مجيء الزائدة في الموجب كما في قوله تعالى: "يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ"[٦٦]. وهي عند البصريين ليست زائدة وإنما هي تبعيضية وإن كان معنى الزائدة عند سيبويهِ هي التبعيض، كما فهمت من قوله السابق.

ولم يقبل ابن مالك قول سيبويهِ بأن (مِنْ) الزائدة للتبعيض، وذلك لسببين: الأول أن التبعيضية يحسن أن يقع في مكانها كلمة بعض، والثاني أنها ليست في العموم. والزائدة في قولهم: (ما أتاني من رجل)تستغرق الجنس كله، وليس بعضه[٦٧].

وقد أوجز المرادي حيرة النحويين وخلافاتهم التي قد تصل أحياناً إلى ما يشبه

---

(٦١) المقتضب: ٤ / ١٣٧

(٦٢) آية ٥٩ من سورة الأعراف.

(٦٣) معاني الحروف: ٩٧، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية برقم (٦٩١).

(٦٤) انظر الأزهية: ٢٢٨-٢٣٠. وهو هنا يردّ قول القائلين بزيادتها مع المثبت والمعرفة، من أمثال: الكسائي وهشام والزجاج والفراء، ويتابع المبرد.

(٦٥) الكافية في النحو بشرح الاستراباذي: ٢ / ٣١٩

(٦٦) آية ٤ من سورة نوح.

(٦٧) انظر : شرح التسهيل: ٣ / ٧-٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التناقض بأنّها تزاد في حالتين:

الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم: وهي كل نكرة مختصة بالنفي نحو: (ما قام من أحد) فهي مزيدة هنا لمجرد التوكيد لأن وجودها وعدمه سيّان.

الثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس: وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: (ما في الدار من رجل) فهي تفيد التنصيص على العموم؛ وهي تزاد عند البصريين بشرطين: أن يكون ما قبلها غير موجب، وان يكون مجرورها نكرة.

وأنها تزاد عند بعض الكوفيين بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها، وعند الكسائي وهشام منهم، والأخفش وابن مالك، بلا شروط[٦٨].

وبعد، فهذه قضية طويلة متشعبة، قد تحتاج إلى مؤلف كبير لاستيفاء تفصيلاتها وتشعباتها، وخلافات النحاة في مسائلها الدقيقة، ومن خلال أقوالهم السابقة تبيّن لي أنهم يتفقون على زيادتها في الكلام المنفي إذا كان مجرورها نكرة. أمّا إذا كان الكلام موجباً ففيه خلاف، وأما إذا كان الكلام موجباً، ومجرورها معرفة فالخلاف أكبر.

والمرجح عندي هو مذهب القائلين بزيادتها في المنفي من الكلام إذا كان مجرورها نكرة، بحيث يكون وجود الحرف وخروجه لا يؤثر في الوظيفة النحوية، ولا في أصل المعنى؛ لأنه كثير في القرآن الكريم، وفي كلامهم نثراً وشعراً: قال تعالى: "مَا لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ"[٦٩]، وقال: "مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ"[٧٠]

---

[٦٨] انظر الجنى الداني: ٣١٦-٣٢٠

[٦٩] آية ٦١ من سورة هود. وزيادتها في المبتدأ.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقوله: "وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إلاّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ"[٧١].

ومن ذلك قول النابغة الذي سبق ذكره:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلاَلاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

ومنه أيضا قولَ قول أبي ذؤيب الهذلي:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لَمّا اسْتَتَبْتِهِ وَمَا إِنْ جَزَاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي[٧٢]

ومنه قول سيبويه: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد.

أما إن لم يكن دخولها كخروجها، بأن يفيد دخولها معنى جديداً في الكلام كالتبعيض أو التبيين، فإنها لا تكون زائدة، وبخاصة في الموجب من الكلام، في نحو قوله تعالى: "...فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ"[٧٣]؛ فمِنْ جاءت هنا لبيان الجنس في النكرة: (مثل)، فهي ومجرورها صفة لتلك النكرة.[٧٤] ونحو قوله تعالى: يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ"[٧٥]، وقوله تعالى: "وَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ"[٧٦].

٦- زيادة الباء:

قال ابن يعيش: "قد زيدت الباء في أماكن، ومعنى قولنا زيدت: أي أنها دخلت لمجرد التوكيد، من غير إحداث معنى، كما كانت (ما وإنْ) ونحوهما كذلك في قوله

---

(٧٠) آية ٢٠ من سورة الأنبياء. وزيادتها في الفاعل.

(٧١) آية ٤ من سورة إبراهيم. وزيادتها في المفعول.

(٧٢) ذكره في المقتضب بلا نسبة: ٤/ ١٣٧، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية برقم (٢٣١١).

(٧٣) آية ٩٥ من سورة المائدة.

(٧٤) انظر: أثر الدلالة النحوية واللغوية: ١٢٥

(٧٥) آية ٣١ من سورة الكهف.

(٧٦) آية ٣٠ من سورة الحج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تعالى: "فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ"[٧٧]ن وقوله: (فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ)[٧٨]. وزيادتها قد جاءت في موضعين: أحدهما أن تزاد مع الفضلة،وأعني بالفضلة المفعول وما أشبهه، وهو الغالب عليه. والآخر: أن تزاد مع أحد جزأي الجملة التي لا تنعقد مستقلة إلا به؛ فأما زيادتها مع المفعول فنحو قوله تعالى: "وَلاَ تُلْقُوا بَأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"[٧٩]، والمراد: أيديكم، ألا ترى أنّ الفعل متعدّ بنفسه، يدل على ذلك قوله تعالى: "وَأَلْقَى فِي الأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ"[٨٠] ... وأما زيادتها مع أحد جزأي الجملة، ففي ثلاثة مواضع: أحدها: مع الفاعل ... قال الله تعالى: "وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً"[٨١]... والثاني زيادتها مع المبتدأ ... قال الشاعر:

بِحَسْبِكَ فِي القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرُ[٨٢]

وأما الثالث فقد زادوها مع خبر المبتدأ في قوله تعالى: "وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا"[٨٣].

وذكرها سيبويه في غير مكان فقال: "... وقد تكون باء الإضافة بمنزلتها في التوكيد، وذلك قولك: ما زيد بمنطلق، ولست بذاهب، أراد أن يكون مؤكدا حيث نفى الانطلاق والذهاب، وكذلك: (كفى بالشيب) لو ألقى الباء استقام الكلام، وقال الشاعر

---

(٧٧) آية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٧٨) الشاهد بتمامه: **فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا**

وهو لفروة بن مسيك في الكامل: ١/ ٢٠٠، وهو للكميت في شرح المفصل: ٥/ ١٢٠، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٢٨٨٠).

(٧٩) آية ١٩٥ من سورة البقرة.

(٨٠) آية ١٥ من سورة النحل.

(٨١) آية ٧٩ من سورة النساء.

(٨٢) قاله الأشعر الرقبان في نوادر أبي زيد: ٧٣، وانظر شواهد النحو الشعرية برقم (١٣٩١).

(٨٣) آية ٢٧ من سورة يونس. وكلام ابن يعيش في شرحه: ٨/١٣٨-١٣٩. وذكر ابن هشام أن زيادة الباء في الخبر الموجب سماعي، لا ينقاس عليه، ونسبه إلى الأخفش : انظر المغني: ١٤٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عبد بني الحسحاس:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا[٨٤]

وقال في موضع آخر: "... خشّنتُ بصدره: فالصدر في موضع نصب، وقد عملت الباء. "وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً بَيْنِي وبَيْنَكُمْ"[٨٥] إنما هي: كفى الله، ولكنك لمّا أدخلت الباء عملت، والموضع موضع نصب، وفي معنى النصب، وهذا قول الخليل رحمه الله.[٨٦].

وقال سيبويه في موضع ثالث: "هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك. والوجه فيه الجر، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين[٨٧].

وقال في باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم، فيما يخصّ (الباء) الزائدة: "...ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به. من قبل أنّ (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، (وبشيء) في أهل الحجاز في موضع منصوب"[٨٨].

وتابعه المبرد في المقتضب[٨٩]. والرماني ذاكراً مواضع زيادتها ومشيراً إلى بعض خلافات البصريين والكوفيين، فقال: "... وتزاد مع حرف النفي كقولك: ما زيدٌ بقائم...وفي زيادته هاهنا ثلاثة أوجه:

---

[٨٤] كتاب سيبويه: ٤ / ٢٢٥، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية برقم (٣١٨٨).

[٨٥] آية ٩٦ من سورة الإسراء.

[٨٦] كتاب سيبويه: ١ / ٩٢

[٨٧] السابق نفسه: ١ / ٦٦-٦٧

[٨٨] السابق نفسه: ٢ / ٣١٦

[٨٩] المقتضب: ٤ / ٤٢١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أحدها: أنها دخلت لتوكيد النفي، وذلك أن الكلام يطول وينسى أوله فلا يعلم، أكان في أوله نفي أم لا، فجاءوا بالباء لتكون إشعاراً بأن أول الكلام نفي، وهذا قول البصريين.

والثاني: أن الخبر لما بَعُدَ عن حرف النفي جاءوا بالباء؛ ليوصلوه بها إلى حرف النفي.

والثالث: أن النفي إنما يقع عن إيجاب، فكان قولك: (ما زيد قائماً) جواب من قال: إن زيداً قائمٌ، فإن قال : (إن زيداً لقائم)، قلت أنت: ما زيد بقائم: فالباء بإزاء اللام، وما بإزاء (إنّ). وهذا القول للكوفيين.[٩٠]

وقال ابن جني: "واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولي: (زيدت(أنها إنما جيء بها توكيداً للكلام، ولم تُحدث معنىً"[٩١].

وتابع ابن الحاجب سيبويهِ في أنّ الباء تزاد "... في النفي في الخبر، في مثل: ما زيدٌ بقائم قياساً، وتزاد في غيره سماعاً كقولك: بحسبك زيد، وحسبك بزيد، وقوله تعالى: "وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً"[٩٢]، وألقى بيده"[٩٣].

وذكر الاستراباذي أنها لا تكون زائدة في الاستفهام إلا مع (هل)، وفي النفي مع (ليس و ما)، وتزاد قياساً في مفعول (علمت وعرفت وجهلت...)، وشذوذاً في خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى: "..جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا"[٩٤] عند الأخفش، ومن غريب زيادتها أن تزاد في المجرور، نحو قوله:

---

[٩٠] معاني الحروف: ٤٠- ٤١

[٩١] سر صناعة الإعراب: ١ / ١٥٠

[٩٢] آية ٧٩ من سورة النساء.

[٩٣] الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٢٣٠، والكافية بشرح الاستراباذي: ٢/ ٣٢٤

[٩٤] آية ٢٧ من سورة يونس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أَصَعَّدَ فِي عُلْوِ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا[٩٥]

فالباء على ما تقدم أكثر حروف الزيادة دوراناً بهذا المعنى؛ لأنها تزاد في مواضع متعددة سواء أكانت تلك الزيادة مقيسة، أم مسموعة، أم شاذة.

ولعلّ الخلافات في زيادتها بين النحاة، تكاد لا تذكر: فجميعهم يرون زيادتها، وخلافاتهم في معناها، فمن فسرها على أنها لم تحدث معنى جديداً وأن زيادتها لتوكيد المعنى الأصلي، عدّها زائدة للتوكيد. ومن فسرها على أنها أحدثت معنى جديداً كالتبعيض مثلاً، لم يعدها زائدة.

وأكثر ما وقع ذلك في القرآن الكريم، لأنه يبنى عليه حكم شرعي في الغالب؛ ففي قوله تعالى: "وامسحوا برؤوسكم"[٩٦]: ذهب الإمام مالك، وأحمد بن حنبل، وابن تيمية إلى أنها زائدة، على حسب رأي سيبويه والفراء، وزيادتها في المفعول به للتوكيد، لأنها بمعنى: فامسحوا رؤوسكم.[٩٧]

وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنها هنا للتبعيض، والتبعيض معنى جديد، لكنهم اختلفوا في مقدار ذلك البعض، فهو عند أبي حنيفة ربع الرأس، وهو عند الشافعي قد يكون شعرة واحدة، وهو أدنى ما يحتمله اللفظ. وهم بذلك يستندون إلى مذهب الكوفيين، وأبي علي الفارسي، وابن مالك.[٩٨]

وخلاصة هذه القضية أن نحاة البصرة والكوفة متفقون على أن هذه الحروف تقع زائدة، في مواقع متعددة، وخلافاتهم تنحصر في فروع هذه القضية كما ذكرت،

---

[٩٥] قائله الأسود بن يعفر في ديوانه: ٢١، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية برقم ٢٠٩)، وكلام الاستراباذي في الكافية بشرحه: ٣٢٨/٢

[٩٦] آية ٦ من سورة المائدة.

[٩٧] أثر الدلالة النحوية واللغوية : ١٠٧

[٩٨] انظر : أثر الدلالة النحوية واللغوية: ١٠٦-١١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي رأيي أن الذي يحكم زيادتها أو عدم زيادتها هو كلام سيبويهِ: الزائدة هي التي يكون دخولها كخروجها؛ لأنها تؤكد معنى موجودا أصلاً، ولا تحدث معنى جديداً.

أما إذا أحدثت معنى جديداً، لم يكن موجوداً في أصل الكلام، كالتبعيض أو التبيين أو الابتداء...الخ، فإنه لا يحكم بزيادتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سابعاً- قضية الغاية في حروف الجر

أ- الغاية في حتّى:

قال الفراء: "أموتُ وفي نفسي شيءٌ مِنْ حتّى، لأنها تخفضُ وتنصبُ وترفعُ"[1].

وقال ابنُ يعيش: "اعلم أنّ (حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة، وهي حرف كاللام لا تكون إلا حرفاً، ومعناها منتهى ابتداء الغايةِ بمنزلة إلى ... إلا أن حتّى تُدْخِلُ الثاني فيما دخل فيه الأولُ من المعنى، ويكون ما بعدَها جزءاً مما قبلها ينتهي الأمر به، فهي إذا خفضتْ كمعناها إذا نُسِقَ بها، فحتّى تخالف (إلى) من هذه الجهة، وذلك قولك: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، ودخلتُ البلاد حتى الكوفةِ، وأكلت السمكة حتى رأسِها؛ فزيدٌ مضروبٌ كالقوم، والكوفةُ مدخولةٌ كالبلاد، والسمكةُ مأكولةٌ جميعاً لم أبْقِ منها شيئاً"[2].

ثم أردف يقول: "وإنّما يُذكرُ بعد (حتّى) ما يشتمل عليه لفظُ الأول، ويجوز أنْ لا يقع فيه الفعلُ لرفعتِهِ أو دناءتِهِ، فينبّهُ بحتى أنه قد انتهى الأمر إليه، وربما استُعملت غايةً ينتهي الأمر عندها كما تكون (إلى) كذلك، وذلك نحو قولك: إن فلاناً ليصوم الأيام حتى يومِ الفطر، والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز فيه على

---

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق (محمد أبو الفضل ابراهيم)، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢: ٤ / ١٥

(2) شرح ابن يعيش : ٨ / ١٥، ١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هذا إلا الجرُّ. لأن معنى العطف قد زال لاستعمالها استعمال (إلى)، و (إلى) لا تكون عاطفة، فلا يجوز أن ينتصب يومُ الفطر، لأنه لم يَصُمْهُ، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله"[٣].

ويرى كغيره أن (حتّى) في الأصل للغاية، وأنهم أجروها مجرى الواو، ثم يذكر مسوغات ذلك فيقول: "فإن قيل: ولم قلتم: إنّ أصلها الغايةُ وإنها في العطف محمولةٌ على الواو؟ فالجواب: إنما قلنا إنّ أصلَها الجرُّ لأنها لما كانت عاطفةً لم تخرج عن معنى الغاية، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني القومُ حتى زيد، بالخفض، فزيدٌ بعضُ القوم، ولو جعلت(حتى) عاطفة لم يَجُزْ أن يكون الذي بعدها إلا بعضاً للذي قبلَها، وهذا الحكم تقتضيه (حتّى) من حيث كانت غاية على ما تقدم بيانه، ولو كان أصلها العطف لجاز أن يكون الذي بعدها من غير نوع ما قبلها كما تكون الواو كذلك، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: جاءني زيد وعمرو، ولا يجوز أن تقول: جاءني زيد حتى عمرو، كما لا يجوز ذلك في الخفض، فدل ما ذكرناه على أنّ أصلَها الغايةُ"[٤].

ثم يبحث عن مسوغ لإجراء (حتّى) مجرى الواو فيقول: "فإن قيل: فمن أين أشبهت (حتّى) الواوَ حتى حُمِلَتْ عليها؟ قيل: لأن أصل (حتّى) إذا كانت غايةً أن يكون ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها كقولك: ضربتُ القومَ حتى زيد، فزيد مضروب مع القوم، كما يكون ذلك في قولك: ضربت القوم وزيداً، فلما اشتركا فيما ذُكِرَ حُمِلتْ على الواو"[٥].

ثم ينتقل إلى الحديث عن (حتّى) الابتدائية، فيذكر أنه يُستأنَفَ بعدها الكلامُ، ويُقطَعُ عما قبلَه، فيقع بعدها المبتدأ والخبرُ، والفعلُ والفاعلُ، ثم يفصّلُ الكلامَ في الفعل

---

[٣] السابق نفسه : ١٦

[٤] شرح ابن يعيش: ٨ / ١٧-١٨.

[٥] السابق نفسه : ٨ / ١٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الذي يقع بعدها، فيذكر أنه قد يكون مرفوعاً ومنصوباً، وأنه عند النصب تكون (حتّى) حرفَ جرٍّ بمنزلةِ (إلى)، والفعل منصوب بـــ(أنْ) مضمرة، ولا يرتفع بعدها إلا إذا كان مسبَّباً عما قبله، وكان بمعنى الماضي أو الحال، فإن كان بمعنى الاستقبال نُصِبَ المضارعُ بعدها على معنى (كي) أو (إلى أنْ) نحو قولك: سرتُ حتى أدخلَ المدينة)؛ فالرفع على معنى: سرت فدخلتُ أو فأنا داخلٌ، والنصبُ يراد به: سرتُ كي أدخلَها أو إلى أن أدخلَها.[٦] وقد قَرَأَتِ القراءُ: "وزُلْزِلوُا حتى يقولَ الرسولُ"[٧]. بنصب (يقولَ) لأن الفعل الذي قبلها يتطاول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصب بعده بحتى، وهو في المعنى ماضٍ، فإذا كان الفعل الذي قبل (حتّى) لا يتطاولُ، وهو ماضٍ، رُفِعَ الفعلُ[٨]. قرأ نافع: "حتى يقولُ الرسول"[٩]. قال المبرد: والرفع على قوله فإذا الرسولُ في حال قوله. فالنصب على معنى: إلى أنْ يقول[١٠]. أي أنَّ الرفعَ على معنى الحال في (يقولُ)، والنصب على معنى الاستقبال فيه. قال: وقد أنشدوا بيتاً جمعوا فيه الباب أجمع، وهو:

ألقى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رحلَه والزادَ حتى نعلُهُ ألقاها[١١]

يروي برفع النعل ونصبها وجرها؛ فَمَنْ جرها جعلها غاية، وكان (ألقاها)

---

(٦) معاني الحروف : ١١٩ ، والمقرب: ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩. قال الرماني: حكي عن العرب: مرض حتى لا يرجونه، أي حتى الآن لا يرجى. رفع المضارع بعد حتى لأنه أريد به الحال.

(٧) آية ٢١٤ من سورة البقرة، وانظر معاني الحروف : ١١٩

(٨) معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٢، ١٣٣

(٩) كتاب سيبويه : ٣ /٢٥ . قال: وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية: "وزلزلوا حتى يقولُ الرسول" وهي قراءة أهل الحجاز. وقال الفراء: قرأها القراء بالنصب إلا مجاهداً وبعض أهل المدينة فإنهما رفعاها. وهي قراءة نافع المدني: التيسير في القراءات: ٨٠

(١٠) المقتضب : ٢ / ٤٢

(١١) ينسب إلى أبي مروان النحوي، وإلى المتلمس خال طرفة، وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٩٧، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (٣١٠٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تأكيداً، لأن ما بعد (حتّى) يكون داخلاً فيما قبلها، فيصير (ألقاها) حينئذٍ تأكيداً لأنه مُستغنىً عنه. وأما مَنْ رفع (النعل) فالابتداء، و (ألقاها) الخبر، فهو معتمد الفائدة. وأما من نصب (النعل) فعلى وجهين: أحدهما: أن تكون (حتّى) حرفَ عطفٍ بمعنى الواو، عَطَفَ النعلَ على الزادِ، وكان (ألقاها) أيضاً توكيداً مستغنىً عنه، والآخر: أن تكون (حتّى) أيضاً حرف ابتداء تقطع الكلام عما قبله، وتنصبُ الاسم[١٢] بإضمار فعل دلّ عليه (ألقاها)، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها"[١٣].

(حتّى) إذا عملت كانت جارة، وكان معناها الغاية، وإذا دخلت على الفعل أُضمر بعدها (أنْ)، لأنها من عوامل الأسماء، و (أنْ) والفعل مصدرٌ أيْ اسم. وإذا نَصَبْتَ الفعلَ جاز أنْ تُقدّر (كي) إذا جعلت ما قبلها سبباً لحصول ما بعدها، وأنْ تُقدر (إلى) إذا جعلت ما بعدها غايةً لما قبلها. وإذا دخلت على مضارع سببيّ بمعنى الماضي رُفِعَ، أو على مضارع بمعنى المستقبل نُصِبَ ما بعدها بـــ(أنْ) مضمرةٍ.

وحاصل الأمر أنّ الفعل يُنصبُ بعد حتى على ثلاثة معان:

أحدها: أن تكون غاية بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل، نحو: "سلامٌ هي حتّى مطلعِ الفجر"[١٤]. والبصريون على أنها حرف جر، والنصب بعدها بإضمار (أنْ). والكوفيون على أنها تخفض بتقدير خافض، وتنصب المضارع بنفسها[١٥]

الثاني: أن تكون مرادفةً (كي) التعليلية نحو قوله تعالى: "ولا يزالون يقاتلونكم حتّى يردُّوكم عن دينكم ..."[١٦]

---

[١٢] في الأصل، وتنصب الفعل. ولا يستقيم المعنى إلا بهذا.

[١٣] شرح ابن يعيش : ٨ / ١٩، ٢٠

[١٤] آية ٥ من سورة القدر. انظر معاني القرآن للفراء : ١ / ١٣٧، ومعاني الحروف للرماني : ١١٩

[١٥] الإنصاف ، مسألة رقم (٨٣)

[١٦] آية ٢١٧ من سورة البقرة. وانظر مغني اللبيب : ١٦٩، وشرح المفصل: ٧ / ٢٠

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الثالث: أن تكون مرادفة (إلا) في الاستثناء، فتأتي بمعنى إلا أنْ في الاستثناء المنقطع، وضابطه أن يكون مما لا يتكرر فيه الفعل، كقولك: لأقتلنَّ العدوَّ حتى يُسلمَ، بخلاف ما يدل على التكرار كالضرب والسير ونحوهما[١٧]. واستشهد له ابن مالك بقول المقنع الكندي:

ليس العطاءُ مِنَ الفضولِ سماحةً حتى تجودَ وما لديك قليل[١٨]

ونقل أبو البقاء عن بعضهم هذا المعنى في قوله تعالى: "... وما يُعلِّمان من أحدٍ حتّى يقولا إنَّما نحن فتنةٌ فلا تكفرْ ..."[١٩].

وابن يعيش لم يأت بجديد بشأن (حتّى)، فهو متابع لمن سبقوه؛ فهو يتابع سيبويه في أنها إذا نصب المضارع بعدها تكون بمعنى الغاية، وبأنها لمنتهى ابتداء الغاية مثل (إلى)، وبأنها إذا جرت الاسم بعدها مثلُها إذا نُصب المضارعُ بعدها ب (أنْ) مضمرةً لأنّها مختصةٌ بالاسم، وهي في كلا الحالين غاية[٢٠].

ويتابعُ المبردَ في آرائه وفي شواهده وأمثلته، فهو يتابعُه في أنّها من عوامل الأسماء الخافضةِ لها نحو : ضربتّ القوم حتى زيدٍ، ودخلت البلاد حتى الكوفةِ، وأكلت السمكة حتى رأسِها، وفي أنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسق بها، فلذلك خالفت (إلى)، قال الله عز وجل: "سلامٌ هي حتّى مطلعِ الفجر"[٢١].

ولقد أثار مفصلُ الزمخشري وشرحُه لابن يعيش موجةً من النشاط النحوي،

---

(١٧) انظر الكوكب الدري : ٣٣٠، وانظر المغني: ١٦٩. وضابطه عند الأشموني ألا تكون غاية ولا تعليلية، فإذا لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها ولا سببا عنه كانت بمعنى (إلا): شرح الأشموني: ٢/٢٩٣ وما بعدها.

(١٨) شرح التسهيل: ٣/٣٤٦، مغني اللبيب: ١٦٩، وشرح الأشموني : ٢ / ٢٩٣

(١٩) آية ١٠٢ من سورة البقرة. قال ابن هشام: والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المراد معنى الغاية.

(٢٠) كتاب سيبويه : ٣ / ١٦، ١٧ ، ٤ / ٢٣١ ، ٣ / ٢٠

(٢١) آية ٥ من سورة القدر، المقتضب : ٢ / ٣٧، شرح المفصل : ٨ / ١٥ ، ١٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في أوساط الذين عاصروهما من العلماء، أو جاءوا بعدهما، ولعل ذلك راجع إلى أن الزمخشريّ كان معتزليّاً، وأنه قد حاول أن يسّرب بعضَ آرائِهِ في الاعتزال إلى كتبه النحوية، وبخاصة في مجال العقيدة، مما جعل العلماءَ -نحويين وأصوليين، ومجتهدين- يتناولونه بحذر شديد، يصل إلى حد القسوة في بعض الأحيان.[٢٢]

ويرجح ما ذهبتُ إليه أن النشاط العلمي في تلك الحقبة من الزمن، كان يتّصل بعلوم الشريعة التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم "بلسان قومه لِيُبَيِّن لهم"[٢٣] ولِيُنْذِرَهم "بلسانٍ عربيٍّ مُبين"[٢٤]، فالعربيةُ لغةٌ حية، واسعةٌ في دلالاتها ومعانيها، وقد تكرَّستْ أهميتها في الشريعة الإسلامية، فأصبحت القاعدةَ التي تقوم عليها الأحكامُ، فما من علم من العلوم الإسلامية: فقهها، وكلامِها، وعلمِ تفسيرها وأخبارها إلا وافتقارُها إلى العربية بيّنٌ لا يُدفع ومكشوفٌ لا يَتقنَّعُ، لأنّ معاني هذه العلوم لا تُعرف على الحقيقة إلا بمعرفِ ألفاظِها، إذ الألفاظُ أدلةُ المعاني، فكذلك أصولُ الفقهِ مرتبطٌ بمعرفةِ العربيةِ، لأنّه يُبْتَنَى على معرفة الكتاب والسنة، ولا يُعْرَفُ معناهما إلا بمعرفةِ العربية، ولذلك كانت شرطاً في صحة الاجتهاد[٢٥].

ومن تلك الأنشطة التي أثارها المفصلُ وشرحهُ: قولُ ابن الحاجب في (حتّى) الجارة: "فالأكثرون على تجويز كون ما بعدها متّصلاً بآخر أجزاء ما قبلها... والسيرافي مع جماعة أوجب كون ما بعدها أيضاً جزءَ ما قبلَها كما في العاطفة ... وهو مردود بقوله تعالى: "سلامٌ هي حتى مطلع الفجر"[٢٦]. وقال الاستراباذي: "وأما

---

(٢٢) انظر : أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف، رسالة ماجستير أعدها مهند حسن الجبالي، جامعة اليرموك، ٢٠٠١م.

(٢٣) آية ٤ من سورة إبراهيم.

(٢٤) آية ١٩٥ من سورة الشعراء.

(٢٥) انظر مفصل الزمخشري بشرح ابن يعيش : ١ / ٨ -١٤

(٢٦) آية ٥ من سورة القدر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دخول الفجر المجرور بـــ (حتّى) في حكم ما قبلها ففيه أقوال: جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءاً مما قبله، أو ملاقيَ آخر جزءٍ منه، حملاً على العاطفة، وتبعه المصنفُ . وجوّز ابنُ مالك الدخول وعدم الدخول، جزءاً كان أو ملاقيَ آخرِ جزءٍ منه. وفصّل عبد القاهر والرماني والأندلسي وغيرهم فقالوا: الجزء داخل في حكم الكل كما في العاطفة، والملاقي غيرُ داخل".[٢٧]

ومنها ما ذكره ابن هشام في (حتّى) الجارة أنها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخولَ ما بعدها أو عدمَ دخوله، حُمِلَ على الدخول، وحمل ما بعد (إلى) على عدم الدخول[٢٨]. واستدل على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها لوجود قرينة دالة على ذلك بقول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كي يخفّف رحلَه والزادَ حتى نعلَهُ ألقاها[٢٩]

واستدل على عدم الدخول بقول الشاعر:

سقى الحيا الأرضَ حتى أمكنٌ عُزِيَتْ لهمْ فما زال عنها الخيرُ مجدودا[٣٠]

وتابع السيوطيُّ ابنَ هشام مركّزاً على أنه إذا لم تقمْ قرينةٌ على الدخول أو عدمِه فالجمهورُ على الدخول في (حتّى) وعدم الدخول في (إلى) حملاً على الغالب في البابين[٣١]. وذكر رأيا آخر نسبه إلى أبي حيان (٧٤٥هـــ) عن الفراء والرماني وجماعة، وهو أنه يَدْخُلُ إن كان من الجنس، ولا يدخل إن لم يكن. وتابعه في دخول

---

(٢٧) الكافية بشرح الاستراباذي : ٢ / ٣٢٥

(٢٨) مغني اللبيب : ١٦٧ - ١٦٨

(٢٩) من شواهد سيبويه : ١ / ٩٧، وينسبه لمروان النحوي، وغيره للمتلمس. والقرينة لفظية هي (ألقاها).

(٣٠) الشاهد بمجهول القائل. انظر معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم: ٦٦٧ ورقم ٨٧٦. والقرينة المانعة لفظيـــة هي: (ما زال عنها الخير مجدودا).

(٣١) همع الهوامع : ٤ / ١٧١، ١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غاية (حتّى) العاطفة في حكم مُغَيّاها، لأنها بمنزلة الواو، وبأن الخلاف في الخافضة مشهور.[٣٢]

لقد كان أخطر ما تعرض له العلماء في هذه القضية هو الضوابط النحوية التي تدل على دخول غاية (حتّى) في حكم مغياها أو عدم دخوله؛ لأن ذلك يهم المجتهدين من الفقهاء والقانونيين ونظراءهم، لتلبية حاجاتهم إلى أدلة تسند استنباطهم للأحكام الفقهية أو القانونية أو ما شابهها: ففي قوله تعالى: "... فالآن باشروهنّ وابتغُوا ما كتب اللهُ لكمْ وكُلُوا واشربوا حتى يتبينَ لكمُ الخيطُ الأبيضُ منَ الأسودِ مِنَ الفجر"[٣٣]. يرى الفقهاء والمفسرون أن حِلّ مباشرةِ الأزواجِ والأكلِ والشربِ مستمرٌ في الليل إلى ما قبل لحظة طلوع الفجر الصادق، ولا تدخل لحظةُ تبيُّنِ الفجر في فترة الحِلِّ، لأن غاية (حتّى) هو الفجر، ومغياها هو الليل، والفجر ليس جزءاً من الليل، ولا هو من جنسه، فلا يدخل في حكمه، بل يَحرُمُ على الصائم مزاولةُ الأكلِ والشربِ والمباشرةُ فيه. ولذلك قال الرازي: "فدلت الآية على أنّ حِلّ المباشرةِ والأكلَ والشربَ ينتهي عند طلوع الفجر"[٣٤]. وقال الجصاص: "وحالُ التبيُّنِ غيرُ داخلةٍ في إباحة الأكل فيها ولا مرادةٌ، وإنما جُعِلَ الفجرُ هو الغاية في انتهاءِ الإباحة."[٣٥]

والرازي والجصاص استنبطا الحكمَ الفقهيَّ على ما يوافق رأي سيبويه ومن تبعه[٣٦]، ونحن نعلم أن هذه القضية محلُ خلافٍ بين النحويين: فالمبرد وابن السراج وأبو علي الفارسي وأكثر المتأخرين يذهبون إلى دخول الغاية في المغيا[٣٧]. وثعلب

---

(٣٢) السابق نفسه : ٤ / ١٧٢

(٣٣) آية ٢٧٧ من سورة البقرة.

(٣٤) مفاتيح الغيب : ٢ / ٢٠٣

(٣٥) أحكام القرآن للجصاص : ١ / ٢٣٣

(٣٦) كتاب سيبويه : ٣ / ١٧، وانظر الصاحبي لابن فارس: ٢٢٢

(٣٧) الجنى الداني : ٥٤٢ وما بعدها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وابن مالك يجيزان دخولها تارة ولا يجيزانه تارة أخرى[٣٨].

وفي المادة (١٩) فقرة (د) من قانون استقلال القضاء لعام (١٩٨٩) قال المشرع: "... على أن يقدم القاضي الذي سيُرفَّع من الدرجات الثانية وحتى الخاصة بحثاً قانونياً مبتكراً يناقَشُ فيه بنجاح من قبل لجنة ..." اعتُرض على إعفاء أصحاب الدرجة الخاصة من تقديم بحث قانوني مبتكر، بحجة عدم النصّ على ذلك، فتمّ استشارة خبير لغوي، فأفتى بوجوب دخول أصحاب الدرجة الخاصة في حكم أصحاب الدرجة الثانية والأولى؛ فينبغي أن يقدموا بحثاً مبتكراً لغاية الترقية، لأن غاية (حتى): (الخاصة) من جنس مغياها: (الثانية والأولى) وجزءاً من ذلك المغيا، وهو الدرجات الوظيفية، والغاية تدخل في حكم المغيا تطبيقاً لمذهب سيبويه في النحو.[٣٩]

وفي قوله تعالى: "فاعتزلوا النساءَ في المحيضِ ولا تَقْرَبُوهُنَّ حتّى يَطْهُرْنَ"[٤٠] جعل الفقهاء حكم مباشرة الرجلِ زوجَه بعد انتهاء فترة الحيض، لأنَّ (حتّى) في الآية لانتهاء الغاية، وهي هنا بمعنى (إلى)، وما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها، لأن غايتها هي الطهارة، ومغياها هو قربُ النساءِ الحُيَّضِ، والطهارة خلاف الحيض، فلا تدخل في حكمه. وقد اختلفوا في المراد من قوله تعالى (يطهرن) في قراءة تخفيف الطاء وقراءة تضعيف الطاء: فجعلوا دلالة قراءة التخفيف انقطاع الدم دون اشتراط الغسل، وقراءة التضعيف لإرادة التشديد في الطهارة، أي اشتراط انقطاع الدم ثم الغسل، وهو مذهب الأحناف.[٤١]

---

(٣٨) مغني اللبيب : ١٦٧

(٣٩) أثر اللغة والنحو في استنباط الأحكام القانونية والفقيهة. بحث للدكتور سلمان القضاة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية عدد٤ مجلد ٢٢ لعام ١٩٩٥.

(٤٠) آية ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٤١) بداية المجتهد للقرطبي : ١ / ٥٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- الغاية في مِنْ:

قال ابن يعيش: "... ولا تكون (مِنْ) عند سيبويه إلا في المكان. وأبو العباس المبرد يجعلُها ابتداءَ كلِّ غايةٍ، وإليه يذهب ابنُ دُرُسْتويه (٣٤٧هـ) وغيرُهُ من البصريين ... قال تعالى "وإذْ غَدَوْتَ مِنْ أهْلِكَ"[١] ... وقد أجاز الكوفيون استعمالَها في الزمان، وهو رأيُ المبرد وابنِ دُرُسْتويه من أصحابنا كمذْ ومنذُ واحتجوا بقوله تعالى: "لمسجدٌ أُسِّسَ على التقوى من أولِ يومٍ"[٢] ويقول الشاعر:

لِمَنِ الديارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومنْ دهرِ[٣]

ومن لا يرى استعمالها في الزمان يتأولُ الآيةَ بأنّ ثَمَّ مضافاً محذوفاً تقديره: من تأسيس أولِ يومٍ، ومِنْ مَرِّ حِجج ومَرِّ دهر ... لأن التأسيس والمرَّ مصدران وليسا بزمانين وإن كانت المصادرُ تضارعُ الأزمنةَ من حيثُ إنها منقضيةٌ"[٤]

وقال ابنُ السراج: "أما (مِنْ) فمعناها ابتداءُ الغايةِ ...و سيبويهِ يذهبُ إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن ..."[٥].

وقال الأنباري[٦]: "ذهب الكوفيون إلى أن (مِنْ) يجوز استعمالُها في الزمان

---

(١) آية ١٢١ من سورة آل عمران.

(٢) آية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٣) الشاهد لزهير بن أبي سلمى في ديوانه : ٢٧ . وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم (١٢٦٢). وروى في الديوان: (من حجج ومن شهر).

(٤) شرح ابن يعيش : ٨/١٠-١١

(٥) الأصول في النحو: ١/٤٠٩. قال سيبويه في كتابه: ٤/٢٢٤: "وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان. فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها".

(٦) الإنصاف (مسألة ٥٤) : ١/٣٧٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمكان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالُها في الزمان". وذكر حِجَجَ البصريين وسكت عنها، ثم ذكر حِجَجَ الكوفيين وأجاب عنها، وختم بأنها فاسدة.

وصرح ابن مالك بأنها لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح[٧]، وقال: "في كلام سيبويه تصريحٌ بجوازِ استعمالِها في الزمان، وتصريح بجوازه في المكان" وذكر عدداً من الأحاديث النبوية في صحيح البخاري استعملت فيها لابتداءِ غاية المكان. ومن هذه الأحاديث قوله صلى الله عليه وسلم: "مثلُكُم ومَثَلُ اليهودِ والنّصارى كرجلٍ استعمل عمالاً فقال من يعملُ لي إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراط؟ فعملتْ اليهودُ إلى نصفِ النهارِ على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألاَ فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألاَ لكم أجرُكم مرتين"[٨].

قال ابن مالك: تضمّن هذا الحديث استعمال (مِنْ) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليداً لسيبويه، في قوله: وأما (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في المكان ... وأما (مُذْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان، ولا تدخل منهما واحدة على صاحبتها يعني أنّ (مُذْ) لا تدخل الأمكنةَ، ولا (مِنْ) على الأزمنة.

وأضاف: فالأول مسلم بإجماع، والثاني ممنوع لمخالفته النقلَ الصحيحَ، والاستعمالَ الفصيحَ. وأضاف: ومن صحة هذا الاستعمال قوله تعالى: (لمسجدٌ أُسِّسَ

---

[٧] تسهيل الفوائد :١٤٤، وشرحه : ٣/٣-٥

[٨] شواهد التوضيح والتصحيح : ١٨٩، وانظر شرح التسهيل ٣ / ٤-٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على التقوى من أولِ يومٍ أحقُّ أنْ تقوم فيه)[٩] وبهذا استشهد الأخفشُ على أنّ (مِنْ) تستعمل لابتداء غاية الزمان".[١٠] ومن شواهد هذا الاستعمال قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لفاطمة رضي الله عنها-: "هذا أولُ طعامٍ أكَلَهُ أبوك من ثلاثةِ أيام"[١١] وقول عائشة -رضي الله عنها-: "... ولم يجلس عندي من يومٍ ما قيل فيَّ ما قِيل"[١٢] وقول بعض الصحابة -رضي الله عنهم-: "فمُطِرْنا من جمعةٍ إلى جمعةٍ"[١٣].

وقال الاستراباذي: "والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من مثل قولك: نِمْتُ من أولِ الليل إلى آخرِه، وصُمْتُ من أولِ الشهرِ إلى آخره، وهو كثير الاستعمال"[١٤].

وجزم أبو حيان بأن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية الزمانية لكثرة استخدامها بهذا المعنى في كلام العرب، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كَثُر ذلك في كلام العرب نثرِها ونظمِها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن دُرُستويه، وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد"[١٥].

وأضاف: "وذهب ابن الطراوة (٥٢٨هـ) إلى أنك إذا أردتَ الابتداء في الزمان والانتهاء في المكان أتيت بـ (مِنْ) و (إلى) لما تكون في المكان، ولا بدَّ من (مِنْ) إذا أردتهما".[١٦]

ويرى المرادي بأن (مِنْ) تكون لابتداء غاية المكان والزمان، وأن تأويل

---

(٩) آية ١٠٨ من سورة التوبة.

(١٠) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٨٩

(١١) شرح التسهيل : ٣ / ٤

(١٢) شواهد التوضيح والتصحيح : ١٩٠، وشرح التسهيل ٣ / ٤

(١٣) السابق نفسه.

(١٤) شرح الكافية في النحو : ٢ / ٣٢١

(١٥) ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤١

(١٦) ارتشاف الضرب: ٢ / ٤٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

البصريين في مثل (مِنْ أوّلِ يومٍ) فيه تعسفٌ.[١٧]

وأضاف بأن البصريين تأولوا (من أول يوم) على تقدير: من تأسيس أول يوم، ولكن ماذا يصنعون بنحو قوله: (لِلَّهِ الأمرُ مِنْ قبلُ ومن بعدُ)، قال: ذكر ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ) بأن محلَّ الخلاف؛ إنما يكون في الموضع الذي يصلح فيه دخول (مُنْذُ) وفي مثل هذا لا يصح فيه دخول (منذ)؛ لهذا فلا يقع خلاف في صحة وقوع (مِنْ) هنا.[١٨]

وذكر ابن هشام بأن (مِنْ) تكون لابتداء الغاية الزمانية بدليل قوله تعالى: (من أول يوم) وقوله -صلى الله عليه وسلم- (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[١٩] وقول النابغة:[٢٠]

تُخَيِّرن من أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجَّارِبِ

وقال ابن هشام بأن السهيلي ردّ قول من قدّر: مِنْ مضيِّ أزمان حليمة، ومِنْ تأسيس أولِ يومٍ؛ لأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير زمان.[٢١]

ويرى السيوطي بأن (مِنْ) لابتداء الغاية مطلقاً، مكاناً وزماناً وغيرهما[٢٢]

مما تقدم من أقوال النحاة السابقين والمتأخرين عن ابنَ يعيشَ، ومن خلال الشواهد التي ساقها النحاة فإنني أؤكد الرأي القائل بأنّ (مِنْ) هي لابتداء الغاية مطلقاً

---

(١٧) الجنى الداني : ٣٠٨

(١٨) السابق نفسه : ٣٠٩

(١٩) صحيح البخاري : باب الاستسقاء

(٢٠) الشاهد للنابغة الذبياني في ديوانه: ٦٠ ، وانظر معجم شواهد النحو الشعرية رقم : ٢٨٤

(٢١) انظر المغني اللبيب : ٤٢٠، وانظر شرح التصريح على التوضيح ٢ / ٨ وحاشية الصبان : ٢ / ١١

(٢٢) انظر همع الهوامع : ٤ / ٢١٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مكانيةً وزمانيةً وغيرهما. بخاصة أن الرأي القائل بأنّ (مِنْ) لابتداء الغاية المكانية فقط استند إلى حُجَج دُحضت من خلال استخدام العرب ومن خلال الشواهد القرآنية والشعرية، ونستطيع هنا أن نؤكد قول أبي حيان (٧٤٥هـ) "بأن تأويل ما كَثُرَ وجودُهُ ليس بجيد"[٢٣]. وقول ابن ابي الربيع (٦٨٨هـ) في أن الخلاف في مثل قوله تعالى: "لله الأمر مِنْ قبلُ ومِنْ بعدُ"[٢٤] أنّ (مُنْذُ) لا يصحُّ أنْ تدخل هنا ولا خلاف في صحة دخول (مِنْ) هنا[٢٥]. وهذا رد على من يقول: بأنّ (مُنْذُ) لابتداء الغاية الزمانية فقط، لكن (مِنْ) ليست كذلك. وأما بيت زهير:

لِمَنِ الديارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومنْ دَهْرِ[٢٦]

فقد ذكر الأنباري في إنصافه بأن الرواية الصحيحة لهذا البيت هي (مُذ حجج ومُذْ دهر) فإن صحت هذه الرواية، فلا شاهد فيه على هذه المسألة، أما إذا سلّمنا بالرواية الأولى كما جاءت في ديوان الشاعر (مِنْ حجج ومِنْ دهر) فإنَّ مِنْ هنا تفيد ابتداء غاية الزمان، وهذا لا يعني أنّ (مِنْ) وقعت موقع (مُنْذُ أو مُذْ) وإنما يعني أنّ (مِنْ) أعمُّ منهما، وأنّها تفيد الغاية في المكان وفي الزمان وفي غيرهما، وأنها تجر الظاهر والمضمر، وأنّ (منذ ومذ) لا تجران إلا الأسماء الظاهرة في الزمان.[٢٧]

ولو سلّمنا بما تأوله البصريون من تقدير المصدر في البيت السابق من مرّ حجج ومن مرِّ دهر، فإن المصادر كما ذكر ابن يعيش، تضارع الأزمنة؛ لأنها منقضيةٌ مثلُ الأزمنةِ.[٢٨]

---

[٢٣] ارتشاف الضرب : ٢ / ٤٤١ ، وانظر الهمع : ٤ / ٢١٢

[٢٤] آية : ٤ من سورة الروم.

[٢٥] الجنى الداني : ٣٠٩، لأن هذا الموضع لا يصلح فيه دخول منذ.

[٢٦] الشاهد في ديوان زهير: ٢٧

[٢٧] انظر تناوب حروف الجر في لغة القرآن : ٤٣

[٢٨] شرح ابن يعيش : ٨ / ١٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخلاصة

الحمد لله الذي مكّنني من إتمام هذا البحث، ووفقني في تتبع قضاياه على صورة أعتقد أنها مرضية، أفضت به إلى النتائج التالية:

أولاً:- إنّ حدّ حرف المعنى عند المتقدمين، بأنه كلمة دلت على معنى في غيرها، كلام مقبول؛ لأنه ينتمي إلى فئة الكلمات القواعدية التي ليس لها معنى معجمّي، وإنما تدل على معنى نحوي، يظهره السياق، وأنه رابط لفظيّ ماديّ حقيقي.

أمّا أن يكون رابطاً معنويا لا ينطق ولا يكتب، أي رابط الصفر، فهو أمر يرده كون حرف المعنى رابطاً لفظياً ماديّاً كما أسلفتُ.

ثانيا:- إنّ (مِنْ) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان وغيرهما ، بدليل استعمالهما على هذا النحو في القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر العربي الفصيح والنثر ، وأنها أعم من (مذ) و(منذ) اللتين قصر استعمالهما على إفادة الغاية الزمانية.

ثالثا:- إن لـ (حتّى) أهمية خاصة في الاستعمالات الفقهية والقانونية؛ لأن استنباط الأحكام يعتمد في غالب الأحيان على دخول غايتها في حكم مغياها أو عدم دخولها؛ ويضبط ذلك بحسب نوعها؛ فإذا كانت جارة ، فالقرائن هي التي تحدد أحد الاحتمالين: الدخول أو عدمه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا كانت عاطفة بمعنى الواو، فالغاية داخلة في حكم المغيّا؛ لأن الواو تفيد المشاركة على نية تكرار العامل.

وأما إذا كانت ابتدائية، فإنه يلزم البحث عن قرينة لفظية أو مقامية تعين أحد الاحتمالين.

رابعاً:- إنّ المستثنى المنصوب بعد (إلا) لا بدّ له من عامل ينصبه، لأنه لا يُتصور معمول بلا عامل، فلقد فشلت نظرية ابن مضاء التي نادت بإلغائه، ولقد اعترفت النظريات اللسانية الحديثة بالعامل اللفظي والمعنوي، فيما يعرف بالنحو التحويلي، فـ (إلاّ) إذاً تكون هي عامل النصب أو واسطة توصيل العمل.

خامساً:- إن عامل نصب المنادى بعد (يا) هو الفعل الواجب إضماره، والذي يقدر بـ(أدعو أو أنادي)، والذي حملهم على ذلك التقدير، ووجوب الحذف، أن إظهار الفعل يخرج النداء، من الإنشاء إلى الخبر، والخبر يحتمل الصدق والكذب، وهذا ما لا يراد من النداء.

سادساً:- إنّ معظم النحاة شغلوا باستعمالات الحروف التي اختُلف في أنها بسيطة أو مركبة ، وفي دلالاتها في القرآن الكريم ، وفي غيره من فصيح الكلام شعره ونثره ، ولم يهتموا كثيرا بقضية البساطة والتركيب إلا بالقدر الذي يترتب عليه توجيه في المعنى أو في الإعراب.

سابعا:- إنّ ظاهرة الأصل والفرع أو الأمومة في حروف المعاني تعود إلى أمرين: الأول يتعلق ببداية وضع اللغة، إذْ كان حرف واحد يكفي للتعبير عن المعنى العام، ومع استمرار الحاجة إلى التعبير عن معانٍ جديدة، تواضعوا على حروف تعبر عنها يجمعها المعنى العام، فالأولى هي الأصل أو الأم لهذه الفروع كلها. والثاني: يعود إلى طبيعة العقلية العربية بل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإنسانية، التي تجعل لكل تجمع رئيسا أو أماً، فهناك أم الكتاب، وأم القرى، وأم الخبائث ... الخ، ولذا عدوها أصولاً أو أمهات لسعة التصرف في استعمالها أو دلالتها.

ثامنا:- القول بأن (ربّ) اسم يقع مبتدأ لا خبر له غالباً، وقد يذكر خبره أحياناً، لأنها حملت على (كم) في المعنى، يرده بقاؤها مبنية مع إضافتها عند أصحاب هذا القول؛ لأننا نعلم أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها. ويردها أيضا أنها لا تلحق بها بعض علامات الأسماء. وقد أيدت الدراسات السامية حرفية (ربّ) أيضا كما رأينا.

وإنّ الكاف حرف إلا في ضرورة الشعر، أو على أحد احتمالات التفسير في قوله تعالى: "ليس كمثله شيء".

وإنّ (على و عن) حرفان، إلا إذا سبقا بحرف الجر، فإنه يتعين عندئذٍ أن تكونا اسمين؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء.

وإنّ (مُذ ومُنْذُ) اسمان، سواء أجاء بعدهما مرفوع أم مجرور، فيكون الجر بالإضافة، ويكون الرفع أنهما أحد ركني الإسناد في الجملة الاسمية .

وإن (ما) المصدرية حرف يحمل على (أنْ) ، وهو بذلك لا يحتاج إلى عائد ، وإذا التبست بها (ما) الموصولة ، يكون التفريق بينهما بأن الموصولة تفتقر إلى صلة وعائد.

تاسعا:- إن الحرف الزائد هو الذي يكون دخوله كخروجه، لأنه يؤكد معنى موجودا أصلا، ولا يحدث معنى جديدا، فإذا أحدث معنى جديدا، لم يكن موجودا في أصل الكلام، كالتبعيض، أو التبيين،أو الابتداء ...الخ، فإنه لا يحكم بزيادته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثبت بمصادر البحث ومراجعه

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت،ط١ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- **الاتقان في علوم القران**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- **أثر الاعتزال في توجيهات الزمخشري اللغوية والنحوية في الكشاف**، رسالة ماجستير أعدها: مهند حسن الجبالي، جامعة اليرموك، ٢٠٠١م.
- **أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية**، د.عبد القادر السعدي، دار عمّار – عمان، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- **أثر اللغة والنحو في استنباط الأحكام القانونية والفقيهة**، د.سلمان القضاة، بحث منشور في مجلة دراسات في الجامعة الأردنية، المجلد: ٢٢، العدد٤، ١٩٩٥م.
- **أحكام القرآن**، أحمد على الجصاص، مطبعة الأوقاف الإسلامية، ١٣٣٥هـ.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحقيق وتعليق: د. مصطفى احمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة،ط١ ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م.

- **الأزهية في علم الحروف**، علي بن محمد الهروي (٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- **أسرار العربية**، أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي- دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر بن السّراج (٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، كمال الدين أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- مصر ،ط٤، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- **أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك**، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، دار احياء العلوم – بيروت، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **الإيضاح في علل النحو**، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط٢، بيروت، ١٩٧٣م.
- **الإيضاح في شرح المفصل**، جمال الدين بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق وتقديم: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- **بحوث في الاستشراق واللغة**، د. اسماعيل أحمد عمايرة، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار البشير – عمان ، ط١ ١٩٩٦م.
- **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، محمد أحمد بن رشد القرطبي، مطبعة الاستقامة – القاهرة ، ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
- **بناء الجملة في أحاديث الموطأ**، رسالة ماجستير ، هداء البس، جامعة اليرموك ، ١٩٩١م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (٨١٦هـ) تحقيق: عبدالستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م.
- **التدريب في تمثيل التقريب**، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق، نهاد فليح حسن ، مطبعة الإرشاد – بغداد.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، حققه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- **التطور النحوي للغة العربية**، للمستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه، د.رمضان عبدالتواب، الناشر، مكتبة الخانجي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- **تناوب حروف الجر في لغة القرآن**، د.محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع - عمان، ط١ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **التوطئة**، أبو علي الشلوبيني (٦٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوّع، دار التراث العربي للطباعة والنشر - القاهرة.
- **جامع الدروس العربية**، الشيخ مصطفى الغلاييني، راجعه ونقحه: د.عبدالمنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت ط٢١، ١٤٠٨هـ - ١٨٨٧م.
- **الجمل في النحو**، أبو القاسم بن اسحاق الزجاجي (٣٤٠هـ) حققه وقدم له: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، الحسن بن قاسم المرادي (٧٤٩هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط١ ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ) ، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **حروف المعاني**، أبو القاسم بن اسحق الزجاجي (٣٤٠هـ) حققه وقدّم له : د.علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة ، بيروت، دار الأمل - اربد ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

- **الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعّودي.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) حققه: محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط٢.
- **دراسات نقدية في النحو العربي**، د. عبد الرحمن محمد أيوب، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، الكويت.
- **دلائل الإعجاز**، الإمام عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) تعليق وشرح: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.
- **الدليل الكامل لآيات القرآن الكريم**، د. حسين محمد فهمي الشافعي، أشرف على إصدارها: محمد توفيق عويضه، جمهورية مصر العربية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- **ديوان الأعشى**، شرح وتعليق د.محمد محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة، ١٩٥٠م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٦٩م.
- **ديوان ذي الرّمة**، غيلان بن عقبة العدوي (١١٧هـ) شرح أبي نصر الباهلي، حققه وقدم له: د. عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بيروت – لبنان، ط٢ ، ١٩٨٢م. وطبعة لندن، ١٩١٩م.

- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، ونسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٦٤م.
- **ديوان الفرزدق**، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.
- **ديوان كثير عزّة**، جمعه وحققه: د. إحسان عباس، دار الثقافة ببيروت، ١٩٧١م.
- **ديوان النابغة– الذبياني**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – مصر.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- **سرّ صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده – مصر، ط١ ١٣٧٤هـ – ١٩٥٤م.
- **شرح ابن عقيل**، بهاء الدين عبدالله بن عقيل (٧٦٩هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر – بيروت، ط٦، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- **شرح أبيات سيبويه**، أبو جعفر احمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية بحلب، ط١ ، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، نور الدين على بن محمد الأشموني (٩٢٩هـ) ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **شرح التسهيل**، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (٦٧٢هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ) وبهامشه حاشية الشيخ يس (١٠٢٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **شرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، الشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ) حققه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي. ط١.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) دار الثقافة ، ط١١، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
- **شرح كلاّ وبلى ونعم**، مكي بن أبي طالبت القيسى (٤٣٧هـ)، تحقيق: د.احمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن يعيش (٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- **شرح ملحة الإعراب**، أبو القاسم الحريري، تحقيق: د.أحمد محمد قاسم، مطبعة عبير، ط١، ١٩٨٢م.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، وطبعة القاهرة.
- **الصاحبي**، أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة.
- **صحيح البخاري**، محمد إسماعيل إبراهيم البخاري، مطبعة البابي الحلبي ١٣٧٧هـ وطبعة دار إحياء التراث العربي، وطبعة دار الشعب – القاهرة.
- **ظاهرة الأمات في النحو العربي**، د.سلمان القضاة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢، العدد ٦، ١٩٩٥م. وحوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب، جامعة تونس ، العدد ٣٦، ١٩٩٥م.
- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، حققه وقم له د. سلمان القضاة، دار الجيل–بيروت ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م.
- **فقه اللغات السامية**، كارل بروكلمان، ترجمة د.رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٧٧م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**، نور الدين عبدالرحمن الجامي (٨٩٨هـ) ، دراسة وتحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- **في التفكير النحوي عند العرب**، د زهير غازي زاهد ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١ ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- **في النحو العربي نقد وتوجيه**، د. مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- **الكافية في النحو**، جمال الدين ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، شرحه : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان.
- **الكامل في اللغة والأدب**، أبو العباس بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) ، مؤسسة المعارف – بيروت.
- **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ١٩٧٧م.
- **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، جمال الدين الأسنوي (٧٧٢هـ)، درا عمّار للنشر والتوزيع – الأردن ، عمان ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- **لسان العرب**، جمال الدين محمد بن مكرّم الأنصاري (٧١١هـ)، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **اللغة**، فندريس، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو الأمريكية، القاهرة – ١٩٥٠م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.
- **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) تحقيق: د. فائز الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، وطبعة القاهرة.
- **مجاز القرآن**، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيميّ (٢١٠هـ)، علق عليه: محمد فؤاد سزكين، الناشر محمد سامي أمين الخانجي، ط١ ١٣٨١هـ – ١٩٦٢م.
- **مختار الصحاح**، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار عمّار – الأردن، ط١ ١٩٩٦م.
- **المدارس النحوية**، د.شوقي ضيف، دار المعارف، ط٥.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، شرحه وعلق عليه: محمد أحمد جاد المولى وزميلاه. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
- **مسائل خلافية في النحو**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ)، حققه وقدم له: د. محمد خير الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث – دمشق ، ط٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **مسند أحمد بن حنبل**، وبهامشه منتخب كنز العمال للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط٢-بيروت.
- **معاني الحروف**، أبو الحسن بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) ، تحقيق: د.عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر – القاهرة.
- **معاني القرآن للاخفش**، رسالة دكتوراه، بتحقيق عبدالأمير الورد، جامعة بغداد، ١٩٧٨م
- **معاني القرآن**، أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي، ومراجعة : علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
- **معجم شواهد النحو الشعرية**، د. حنا جميل حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢ ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- **المعجم الوسيط**، بإخراج ، د. إبراهيم أنيس وآخرين، أشرف على الطبع، حسن علي عطية، ومحمد شوقي أمين، ط٢ ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) حقق وقدّم له :د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، راجعه: سعيد الافغاني، دار الفكر ، ط٥ بيروت ، ١٩٧٩م.

©Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **مفاتيح الغيب – المسمى (تفسير الرازي)**، محمد ضياء عمر الرازي، المطبعة المصرية ببولاق – مصر ، ١٢٨٩هـ.
- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٩٩هـ.
- **المقرّب** ، علي بن مؤمن بن عصفور (٦٦٩هـ) تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني – بغداد ، ط١ ١٣٩١هـ – ١٩٧١م .
- **منحة الجليل على شرح ابن عقيل**، محي الدين عبدالحميد، طبعة دار الفكر السادسة عشرة، ١٩٧٤م
- **الموطأ** : الإمام مالك، مطبعة عيسى الحلبي.
- **الموفي في النحو الكوفي**، صدر الدين الكنغراوي (١٣٤٩هـ) شرح وتعليق: محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي، بدمشق.
- **نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم السهيلي**، دار الاعتصام، مكة المكرمة، ١٩٨٤م.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، محمد الطنطاوي دار المعارف– مصر، ط٥ ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.
- A grammar of the Arabic Language, William Wright, 3rd Edition, the university press Cambridge, 1981.
- Comparative Grammar of the Semitic Languages, O 'leary. D, phillo press, Amsterdam, 1969

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص
قضايا حروف المعاني
في شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تتناول هذه الرسالة قضايا حروف المعاني في شرح المفصل لابن يعيش (٦٤٣هـ)، وقد اخترت هذا الكتاب ظناً مني أن علم النحو قد نضج وتحددت معالمه ومصطلحاته في هذه المرحلة؛ فلا هو في مرحلة متقدمة تمثل بدايات تشكله، ولا هو في مرحلة متأخرة تمثل جمع آراء السابقين وحسب.

وهو يدرس قضايا الحروف في مجموعات، بحسب الظاهرة التي تلتقي عندها كل مجموعة؛ فقد يكون هذا الالتقاء بسبب من المعنى، أو بسبب من العمل، أو بسبب من الاستعمال، ما هو غير ذلك. ولقد بلغت هذه القضايا سبعاً هي:

الأولى تتناول قضية حدّ الحرف؛ لأنها تتعلق بالتفكير النحوي عند علماء العربية الذين يُتّهمون بتبعيتهم للفكر اليوناني أو غيره.

والثانية تدرس الأصل والفرع أو الأمومة في: الباء في باب القسم، والواو في باب العطف، و(يا) في باب النداء، والهمزة في باب الاستفهام، وإلاّ في باب الاستثناء، وإنْ في باب الجزاء، وأنْ في باب نواصب المضارع، وإنّ في باب النواسخ.

والثالثة تتناول قضيتين: العامل في نصب المستثنى والمنادى، وهما: (إلا و يا) وبيان كونهما عاملتين بأنفسهما، أم أنهما واسطتان لإيصال العامل إلى معموله.

والرابعة تدرس البساطة والتركيب في : منذ ولكنّ وكأنّ، ولعلّ، وإمّا، وكلاّ، وحروف التحضيض.

والخامسة تدرس ظاهرة: التردد بين الحرفية والاسمية في: ربَّ، والكاف، وعلَى، وعَنْ، ومُذْ ومُنْذُ، وما المصدرية.

والسادسة تدرس قضية الزيادة أو الصلة، وهي: : إِنْ، وأَنْ، ومَا ، ولاَ، ومِنْ، والباء.

والسابعة قضية الغاية في حروف الجر:

أ- الغاية في حتى.

ب- الغاية في مِنْ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ABSTRACT

The thesis deals with the particles issus in Ibn ya'ish's shara' al-Mufassal in which grammar appears to achieve it's maturaty matured, and it's features and terms became clear. These particles are distributed in groups according to the phenomenon common to particles of each group. The similarity may be due to meaning, function, usage, or something else.

Seven issues are studied in detail:

The first of which is the definition of particle; the issue which is connected to the grammatical thinking among the old scholars of Arabic language, who are accused of being followers or adherents to the thinking of Greeks or others.

The second issue deals with originality and branching in some particles as: ba of oath, waw as a conjunction, yã of vocation, hamza of interrogation, 'illa of exception 'in of subjunctive, and 'inna as an annuller.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The third issue studied are: ('illã) as the regent of the accusative of the excepted in the exceptive proposition, and (yã) as the regent of the vocative.

The fourth issue deals with the simplicity and compound particles such as: mundhu, lãkinna, ka'anna, 'imma, la'alla, kallã, and the excitative particles.

The fifth issue examines the literality and nominality in: rubba, ka , 'alã, 'an, mudh, mundhu, and infinitive mã.

The sixth issue is devoted to deal with the particles of augment: 'in, 'an, mã, lã, min, and bã.

The last issue, investigates two other issues: the first of which is (min) used to denote the commencement of the limit in place and time, while the second issue is about (Hattã): its meaning and usage.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University